



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۱۴۴۰۹



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۵۲۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۶۴۰۹



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۵۷۱

والعلم المذکور

مقصود من العلم

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور

العلم المذکور



۱۴۴۶
۲۰۵۵۷۱

فالعالم المذکور داخل فی علم المطلق ببعض کلمات داخل فی رتبة العلم
حد الفقه وهو افراده فاحمد مطر والفرق بین الجواهر ان بناء الاول شیا مستوی العلم
ان العلم المذکور من افراد الفقه وهو غیر داخل فی حده فلم یثبت علم واحد فیه
اطارده وبناء الثانی علی انفراد افراده وهو داخل فی علمه فلا یکن صدق
الحکم علی ما یوجب عدم اطارده وایضا فی الاول یم یقول المورد
ان لیس بقیة الاصلحان وذلک لان منع له یفشی وهو لیس الخ
یصدق علمه علی حکم واحد کالت وهو خلاف المشهور وقال العلامة
ایشان شرطا جمهور التشرع فی اطلاق الفقه کونه الاحکام ثلثة فافوتها العلم علی سبیل
ولعل وجه ذلک انه الجمع المخصص لا یطلق علی اقل من ثلثة ویدل علی
لان مجموع الجمع باعتبار الافراد لا باعتبار الجزئیات کما حقق فی محله
وكون العالم بذلک فقیها اشارة الی انه لا منافاة بین العلم المذکور
بین کونه فقیها ومطلدا لان ذلک بالاعتبار ان اذ المراد بعلم الاحکام
بالتجویع التخصیص الی لای شریط حصول الكل ولا البعض بالفعل
فلا یرد ان ذلک ممنوع لان الاحکام غیر متناهية لا یمکن حصولها لاحد
بالفعل وهو ان یمکن یعمم هذا التفسیر المراد بالتبویع هو الاستیلاء
القرب الی الفعل وهو لیس بمکمله الا قنار علی استخراج الاحکام بجملة
لن یکن من البسرة التفصیل وذلک لیس من البسرة التفصیل وذلک لیس من البسرة التفصیل
من البسرة التفصیل وذلک لیس من البسرة التفصیل وذلک لیس من البسرة التفصیل

نہر کن

انفتاح

وهو من جنس كذا وما اذا اتفقا كما نحن فيصح ان يكون هو كذا بالاعتبار
والقرآن من هذا القبيل لانه كلام من السورة
مرجى من اطلاق القرآن بهذا المعنى على الكل بعض منه مالا
فقط فيه واذا كان يشبه القرآن بالآراء فما يصح اطلاقه على
بعض كان مثل الماء كانه ليس كل شيء كل حرف بل كل كلمة قرآنية
بان صحتها لا يتوقف على صحة اطلاقه على بعض من المشبه به بل
على ما يصدق عليه المعنى الذي وضع القرآن باذنه وهو ما ذكرناه ومنهم
من قسم القرآن بالمعنى اللغوي اعني المتكلم والمجمل وهو هذا التفسير
يصدق ايضا على الكل والجزء والسؤال المذكور لا يرد عليه فقد بالاعتبار
اي اى يصدق عليها انها قرآن باعتبار وجه مفهوم فيها وانها
واخلافية باعتبار انها من اللغة التي وجد فيها مفهوم على اقل
فقول جواب آخر يعلق منع الكبرى ايضا اى لا يتم عدم
صدق اسم الكل على الجزء وانما يكون هذا فيما اذا لم يترك
اللفظ بينهما او كما على تقدير وجود المترك اللفظية بل يكون الفرق
موضوعا لكل بعض للبحث في شخص وضع آخر فيصح بهذا الاعتبار
ان ليق السورة بعض القرآن والمراد بالقرآن المجموع من حيث

هو

هو بقية ذكر البعض لا ينافي ذلك صحة اطلاق القرآن عليها بوضع
آخر او جواز اشتراك اللفظ بين الكل والجزء مما لا سبيل الى
نفي جوازه ثم كون القرآن مشتقا معنويا من الكل الجزئية كما ان
الظهر والقوى من كونه مشتركا لفظيا بينهما لفظا الوضع في الاول
وكثرة استعماله بالنسبة الى الثاني وكون الاشتراك اللفظي فلا
الاصل في الجواب على الاشتراك اللفظي المعنوي او لا وذكر الجواب
المستعمل على الاشتراك اللفظي بعده في غير شعره بالبقية الحجة
ان الاشتراك واقع في لغة العرب لثبوت العلم للظاهر
والدليل القوي للظهور والحيث والجو لا حصر ولا ينفي وغير ذلك
ما يظهر بالتصريح في كتب اللغة وقد احالته شروحه الشريفة
بالكسر القليل من الناس وهم يقولون كل ما يشترك بحجب اللفظ
فهم اما مشترك معنوي او موضوع لواحد ثم خفي موضع الحقيقة
لخفا وقربته المجاز ثم شكنا جميعا وانت تعلم ان يصح اهل
اللفظان هذا اللفظ موضع لثبوت ذلك تردد الذهن عند سماعه
في دفع به الاشتغال البعيد وهو شاذ ضعيف
اي ان ساقط عن درجته الاعتبار لكونه في الفاظ اهل اللغة وتداول

الاجابة

فه

فه

الاصوليين وموضع ذلك ضعيف لما ذكره الضعيف شهور حيث
 قالوا لو وقع الاختلاف المقصود من الوضع وهو الفهم واللازم بط
 اما الممازاة فلان الفهم لا يحصل مع الاشتراك لتساوي النسبة
 الى الجميع والجماع يمنع الممازاة لانه لا اختلاف مع القرينة والبطول
 بسبب فائق اذ قد قصد افهام شخص دون غيره لكان الاجمال في المعنى
 قد قصد من التفصيل الغرض من الاقراض لا يلتفت
 اليه لانه اذا كان مخالفا لامل اللغة ومجموع الاصوليين والبطول ما
 يتسكنه فالاعراض عنها حتى يتم ان القائلين بالوحي
 اختلفوا في استعماله اكثر من معنى واحد لا بد من تحريم محل
 النزاع فتقول للشيء كونه اطلاقه على معانيه احوال الاول ان
 يطلق ويراد به كل واحد من المعنيين على سبيل البهلول بان يراد منه
 شيء استعمال هذا في اخرى وذلك ولا نزاع فيه وفي كونه حقيقة
 الثاني ان يطلق اطلاقا واحدا على الجميع من حيث هو الجميع بان يكون
 الجميع شاطرا للحكم ولا نزاع في اشتنا حقيقته وفي جوازها في را
 ان وجدت شرطا اطلاق الجز على الكل الثالث ان يطلق
 اطلاقا واحدا على هذا وعلى ذلك بان يكون كل واحد من هذا

وذلك

وذلك نشاط الحكم وهذا هو المشايخ فيه والفرق بينه وبين الذي
 قبله هو الفرق بين الكل لا فرادى والكل المجموع والنسبة بينهما عموم
 ومن وجده لانه يجوز ان يكون لكل واحد منهما حكم لا يوجد الاخر مع جواز
 اشتراكهما ايضا الرابع لانه يطلق ويراد به المسمى بهذا ايضا لا كلام في
 صحته اذا كان الجمع بين ما ليس يعمل فيه من
 المعاني مكنيا المراد بامكان الجمع صحة ارادتها في اطلاق
 واحد وليس كانه متضايفين مثل رايته الجوز والقران من صفات
 الت واما كذا لم تصح ارادتها مثل فعل لا يجاب التهديد وهذا
 الفر من جنس فلا يجوز اتفاقا فهو جوزه قوم مطلقا اي سواء كان مفرا
 او شبيها او جمعا وسواء كان في الاثبات او في النفي وتفصيل
 الاحتمالات ان المشترك اما مفرا او شبيها او جمعا التقديرين اما كونه
 بكون الجميع بين معانيه او لا وعلية التقدير بان يستعمل في الاثبات
 او في النفي وفي الكل خلاف الا في صورة عدم امكان الجمع فانه
 لا يجوز اتفاقا وجوزه في النفي والجمع
 فماذا اراد اطلاق العين على الباصرة والذئب قبل عينان
 واذا اراد اطلاقها عليها وعلى الحارثه ايضا قيل عيون وزا

هـ

هـ

هـ

بعض هؤلاء الخلفاء يقولون ان الوجود في الحقيقة
 في المجموع حقيقة وهو ان في الحقيقة في المجموع عند تجزئته
 عن القرائن فيجب على السامع حمل عليه والفرق بين
 وبين غيره بعد اشتراكهما في صحة الاستعمال فيه حقيقة فمن
 احدهما وجوب حمل عليه عنده وعدمه عند غيره وثانيهما كون
 المشترك جملا عند غيره على تقدير التجرد وحيثا عنده لانه
 عام وله اقبل العام عنده فسمي في الحقيقة الحقيقة
 ومنه خلف الحقيقة لنا على الجواز ان ما صله
 التقضي يجوز استعماله فيها وهو الوضع موجود والمانع منه
 وهو ما يتم كالمانع من مقصود لا يستلزم بطلانه فالمقتضي
 متحقق وفيه نظر لان عدم المانع المخصوص لا يستلزم عدم المانع مطلقا
 على ان يقال ان يقول ارادة المعنى من اللفظ كجواز ان يكون مشترطا
 بعدم وجود معنى سواه ودفعه شكل وعلى كونه مجازا
 في المفرد تبادر الوحدة التي هي حقيقة اللفظ في
 لهذا وحدة ولهذا وحدة على ان يكون الوحدة فيه الموضوع له داخل
 فيه بدليل التبادر والتباين من علامة الحقيقة واذا استعمل في المجموع اريد

منه بادهامه اسلوبا عنها الوحدة كان مجازا من باب سميته الجزو بهم الكل
 والجواب ان اللفظ لكل واحد منهما لا بشرط الوحدة ولا بشرط عدمها
 والوحدة وعدمها قيد للاستعمال لا للاستعمال في الحقيقة في هذا وحده
 وقارة في هذا وحده واخرى فيها معا والتفاوت انما هو في الاستعمال
 لا في المستعمل فيه فكل ان في حال لا الفرق حقيقة كلف في اللفظ
 ودعوى التبادر ثم فاني كل من يدعي جواز ارادة الجميع او وجودها عند
 الاطلاق لانهم ذلك بل لا يتردد على تبادر الجميع لان وجود
 العلاقة المصححة التي لتقابل ان يقول جواز استعمال اللفظ
 في الاثنين مجازين ثم كوجود العلاقة في جواز الارادة شرط ان لا يوجد
 معنى مجازي آخر مساو للاول فان قلت محل النزاع في
 ما كان هو المصنف فيستقر ارادة الجميع منه فحقا المعنيين ظاهر احدكما
 ان المراد منه مجموعهما من حيث المجموع بان يكون ذلك المجموع مناط
 الحكم في هذه علاقة الكل والجزء فمحمول على ان المراد هو الكل والمعنى
 الاصل هو الجزاء على ان يكون الموضوع للجزء مستلزما للكل وثانيهما ان
 المراد منه كل واحد منهما مع استقاط قية الوحدة بان يكون كل واحد منهما
 مناط الحكم دون المجموع فالمراد بعلاقة الكل والجزء ان الموضوع

نقول لهم

لكل معنى واحد وهذا واحد يستعمل في الجزاء على هذا ما يستلزم
 الوحدة وان كل حمل فقه على الاحمال الاول وغفل عن الثاني
 واغرض عليه بوجهين الاول ان اطلاقه على الجميع من حيث
 هو ليس كحل النزاع بل كحل النزاع استعماله في كل واحد منها و
 الثاني بعد التسليم ان استعمال الجزاء في الكل مشروط بشرط
 مذكورة ولا يوجد شيء منها فيكون فيه اجاب بعكس عنه المص
 كحل كلامه على الاحتمال الثاني فوج لا يرد عليه شيء من الوجهين اما
 الاول فخطا واما الثاني فلان اطلاق الكل على الجزاء غير مشروط
 بتلك الشروط فانها لو كانت فيه لا يقدح في صحة ذلك الاطلاق
انها في قوة فكر من المفرد بالعطف
 فان وكل جاء في الترتيب ان يمتد قوله جاء الى زيد وزيد واما
 كان هنا مطلقا ان يقي انها ليست في تلك القوة اذ كل فمرفوع في صورة
 الكبر بالعطف معنى مغاير للآخر ولا ينفص فيها مجرد الاتفاق في اللفظ
 بل لا بد من الاتفاق في المعنى ايضا ولذا قالوا ان زيد يستعمل في الجمع
 اطلاقا بدون ذلك التاميل على الجميع فكيف يكون في تكرار المفرد بالعطف
 اجاب عنه بوجهين الاول ان كانت غير من اعتبار الاتفاق في المعنى

والم

وغيره في التثنية والجمع مختلف في المانع من ظهور دعوى الطرود
لا ينع فلنا ما هو في قوته لانهم ان كانوا
 حكمه مستلزم لاتحادهما في جميع الاحكام الاتري ان قولنا جاء في القوم
 الا زيد اصحح ولا ينع جاء في زيد وعمر وكبر الى اخره اذ القوم الا زيد
 مع ان الاول في حكم الثاني **فلم من ارادته لهما**
على سبيل البدلية التي توضح ان يترك من ارادته لهما على سبيل
 البدلية كونهما لهما اذ اخصا من ارادته لهما معا كونه غير مرده لهما
 خاصة وهو ما ذكرنا من التفرق **والجواب انه في**
لفظية لان حاصل استدلالكم انه لا يطلق على الجميع مع قيد
 الاطلاق فلو كان لا يمتد ونهاية مقصده ان يطلق عليه مجرد الاعتراف
 وانتم لا تشكرون هذا ولا يصواب اليقين يمنع الشرطية الاولى على تقدير
 كون الافراد قيد المستعمل في الثانية على تقدير كونه قيد الاستعمال
فما في غاية ما يمكن ان يقي اي غاية ما يمكن ان
 يقي نفوس جانبا يستدل ان مفهوم المشتركة في اوجهه وهذا
 وحدة فاذ استعمل فيها سلبا فبعضها الوحدة لم يكن يستعمل في
 مفهومه في جميع النزاع عينية وبينه الى التسمية لك استعمال

وغيره في التثنية والجمع مختلف في المانع من ظهور دعوى الطرود
 لا ينع فلنا ما هو في قوته لانهم ان كانوا
 حكمه مستلزم لاتحادهما في جميع الاحكام الاتري ان قولنا جاء في القوم
 الا زيد اصحح ولا ينع جاء في زيد وعمر وكبر الى اخره اذ القوم الا زيد
 مع ان الاول في حكم الثاني فلم من ارادته لهما
 على سبيل البدلية التي توضح ان يترك من ارادته لهما على سبيل
 البدلية كونهما لهما اذ اخصا من ارادته لهما معا كونه غير مرده لهما
 خاصة وهو ما ذكرنا من التفرق والجواب انه في
 لفظية لان حاصل استدلالكم انه لا يطلق على الجميع مع قيد
 الاطلاق فلو كان لا يمتد ونهاية مقصده ان يطلق عليه مجرد الاعتراف
 وانتم لا تشكرون هذا ولا يصواب اليقين يمنع الشرطية الاولى على تقدير
 كون الافراد قيد المستعمل في الثانية على تقدير كونه قيد الاستعمال
 فما في غاية ما يمكن ان يقي اي غاية ما يمكن ان
 يقي نفوس جانبا يستدل ان مفهوم المشتركة في اوجهه وهذا
 وحدة فاذ استعمل فيها سلبا فبعضها الوحدة لم يكن يستعمل في
 مفهومه في جميع النزاع عينية وبينه الى التسمية لك استعمال

في المتن
في المتن
في المتن

لم يرد في مضمونه الا الى ابطال اصل الاستعمال فانه انما يعرف
بهو الامر في التبيين وانت تعلم ان بناء هذا الجواب على ان
الانفراد في الموضوع له اما على تقدير كونه قيدا للاستعمال فالجواب
منع المشقة الثانية **متعدد ديان في التقدير**
لان تسمية الاسم في قوة كثرته مرتين وجموعه في قوة كثرته ثلث
مرات فضا عدا في هذا الاعتبار يجوز تعدد مملوكيهما بعد التكمير
بجواز المفرد فانه لا يتعدى فيه اصلا لا مركبا ولا تقديرا فلا يجوز تعدد
مملوكيهما في هذا اذا اردنا منع دامن المشترك جاز ان يطلق عليه
شيء او مجموعا لا مفردا **فان افاد المفرد التعدد**
افاداه والا فلا اي فان افاد المفرد التعدد و
ولسبب ان يكون كليا محلا لكثرة ما حقيقة كسمل او ما يلا كثره اذا
انطلق على المسمى فيجوز ان يثنى ويجمع ويراد فردان وافراد منه وان
لم يكن المفرد مفيدا للتعدد واصلا لا حقيقة ولانه بلا كثره اذا لم ياقول
بانه في كلاهما تسمية وجموعه يجوز ان يكونا مشترطين لا اتفاق في
المعنى ولا يكفي مجرد الاتفاق في اللفظ وحيث امكن اياك يا اول المشترك
الا ان يكتفى بثنى وجمع ويراد باللائحة او لا ياقول فيقول ان ذلك

في المتن
في المتن
في المتن

في المتن
في المتن
في المتن

خرج عما نحن فيه لانه لا يصح تسمية كذا معنويا وعلى الثاني منع جواز
ذلك فان قلت والا فلا مضاه وان لم يقد المفرد التعدد فلا
يقيد التثنية والجمع اياه لانه لا يثنى ولا يجمع قلت نعم لكن التثنية
والجمع يستلزمان التعدد فيقرعن انتفاء الملزوم بانتفاء لانه
وذلك من باب البلاغة وفيه نظر **فيل علم ما قلنا**
وجوان اللفظ اعتبار الاتفاق في اللفظ دون المعنى في المفرد
وفيها ايضا ما عرفت **والحق** ان الحق لما كان للملك مركبا
من امرين احدهما الجواز في التثنية والجمع وهو حق عند المصنفين
عده في المفرد مطلقا وليس كحق عنده وكان الجيب صدق
الاول اشار المصنف بهذا القول الى ان الجواب الاول ليس بيدي
تعامته ان النظر المذكور يذهب الى ان الحق في الجواب يمنع
الجزء الثاني من المعنى تقريره ان التعدد وان كان مجوزا
للاستعمال المذكور اعني الاستعمال المشترك في مضمونه وهو يختلف
في المفرد لكن فيه مجوزا اخر له وهو علاقة المذكورة الجوزة لا استعماله
فيما جازا اخر وفيه بعد ما عرفت انه اذا كان العلاقة مجوزة فلم
لا يكون العوض مجوزا لاستعماله فيها ولا يثبت له الا باجبات ان العوض

في المتن
في المتن
في المتن

فصل

فول

三

قره

باب انه لم يسم الله التتباع ولا تتخاد ولا ارا مع ذلك حقيقة لا تتفق على
والعقد فيها اجزاء العقب عن سائرهم لذل في شرح الايات قوله
يخفى بما عندنا ارضون لما كان المذكور وهو
راض لا يصح ان يكون خرا عن المكمل والى طلب جميعها قد خبر الاول
على وفقه وجعله خرا عن الثاني لكونه سرا ففان له الافراد ومنهم من
زعم ان الفكر خبر عن الاول لكونه خبر العظم فهو بعيد اذا لم يعدد الا
خبر خبره نحوه الا بالجمع قوله حقيقة ومجازا جالا
عبارتين حقيقة باعتبار ذلك على الموضوع له الاصل وهو خبر
عبار دلالة على غيره فلا قدح في ذلك كما ان اللفظ سط بقوله
نقصر باعتبار خبره والا لنزيم صدق الملقوق
واللان وهو مع والاول وان يقول
نقصر وهو اللفظ بقوله معاني

فانما البسوة عجزهم بطول المعارضة العارضة الالهة فحقوق انك
انت العزيز الكريم الحادي السنوية تحو اصبوا او لا تصبروا فانه
اريد به السنوية في عدم النفع من الصبر وعدمه الثاني عشر الدعا
نحو اللهم اغفر لنا الثالث عشر التمني نحو الاله الابل الطويل الاكبر
فان ات به لما بعد الابل الطويل سجيل الاجل انتمى بجلاله الاله
عشر الاحقار نحو بل العوا فانهم لم يقووا بقرينة مقابلة محرم بالحق
الحاكم على الكون وهو الاچا كحوس يكون وهم قد انفقوا على
ان صيغة الفعل ليست حقيقة في جميع هذه المعاني لان خصوصية
بعضها كالتمني والتعجب والسنوية غير مستغنى عن جبر ذلك القول
والتزام انما وقع في الاربعة الاول وقيل الاول وقيل مشترك
بينهما لفظ وقيل معنى وقيل بالوقف وقيل مشترك بين الثلاثة الاولى
لفظا وقيل معنى وقيل مشترك بين تلك الاربعة وهذه غريب
ثانية اشار اليها المحم وما في معناها مثل الفعل روي
وسه ونزال حقيقة في الوجوب وانما لم يقل
والامر للوجوب مع انه اخبر لان الامر في الغالب يرتب بصيغته
افعل نحو لا وانما نحو امرت بكذا وانهم فامروا بكذا فانه
محمول على الامر في الغالب

فانما البسوة عجزهم بطول المعارضة العارضة الالهة فحقوق انك
انت العزيز الكريم الحادي السنوية تحو اصبوا او لا تصبروا فانه
اريد به السنوية في عدم النفع من الصبر وعدمه الثاني عشر الدعا
نحو اللهم اغفر لنا الثالث عشر التمني نحو الاله الابل الطويل الاكبر
فان ات به لما بعد الابل الطويل سجيل الاجل انتمى بجلاله الاله
عشر الاحقار نحو بل العوا فانهم لم يقووا بقرينة مقابلة محرم بالحق
الحاكم على الكون وهو الاچا كحوس يكون وهم قد انفقوا على
ان صيغة الفعل ليست حقيقة في جميع هذه المعاني لان خصوصية
بعضها كالتمني والتعجب والسنوية غير مستغنى عن جبر ذلك القول
والتزام انما وقع في الاربعة الاول وقيل الاول وقيل مشترك
بينهما لفظ وقيل معنى وقيل بالوقف وقيل مشترك بين الثلاثة الاولى
لفظا وقيل معنى وقيل مشترك بين تلك الاربعة وهذه غريب
ثانية اشار اليها المحم وما في معناها مثل الفعل روي
وسه ونزال حقيقة في الوجوب وانما لم يقل
والامر للوجوب مع انه اخبر لان الامر في الغالب يرتب بصيغته
افعل نحو لا وانما نحو امرت بكذا وانهم فامروا بكذا فانه
محمول على الامر في الغالب

فانما البسوة عجزهم بطول المعارضة العارضة الالهة فحقوق انك
انت العزيز الكريم الحادي السنوية تحو اصبوا او لا تصبروا فانه
اريد به السنوية في عدم النفع من الصبر وعدمه الثاني عشر الدعا
نحو اللهم اغفر لنا الثالث عشر التمني نحو الاله الابل الطويل الاكبر
فان ات به لما بعد الابل الطويل سجيل الاجل انتمى بجلاله الاله
عشر الاحقار نحو بل العوا فانهم لم يقووا بقرينة مقابلة محرم بالحق
الحاكم على الكون وهو الاچا كحوس يكون وهم قد انفقوا على
ان صيغة الفعل ليست حقيقة في جميع هذه المعاني لان خصوصية
بعضها كالتمني والتعجب والسنوية غير مستغنى عن جبر ذلك القول
والتزام انما وقع في الاربعة الاول وقيل الاول وقيل مشترك
بينهما لفظ وقيل معنى وقيل بالوقف وقيل مشترك بين الثلاثة الاولى
لفظا وقيل معنى وقيل مشترك بين تلك الاربعة وهذه غريب
ثانية اشار اليها المحم وما في معناها مثل الفعل روي
وسه ونزال حقيقة في الوجوب وانما لم يقل
والامر للوجوب مع انه اخبر لان الامر في الغالب يرتب بصيغته
افعل نحو لا وانما نحو امرت بكذا وانهم فامروا بكذا فانه
محمول على الامر في الغالب

فانما البسوة عجزهم بطول المعارضة العارضة الالهة فحقوق انك
انت العزيز الكريم الحادي السنوية تحو اصبوا او لا تصبروا فانه
اريد به السنوية في عدم النفع من الصبر وعدمه الثاني عشر الدعا
نحو اللهم اغفر لنا الثالث عشر التمني نحو الاله الابل الطويل الاكبر
فان ات به لما بعد الابل الطويل سجيل الاجل انتمى بجلاله الاله
عشر الاحقار نحو بل العوا فانهم لم يقووا بقرينة مقابلة محرم بالحق
الحاكم على الكون وهو الاچا كحوس يكون وهم قد انفقوا على
ان صيغة الفعل ليست حقيقة في جميع هذه المعاني لان خصوصية
بعضها كالتمني والتعجب والسنوية غير مستغنى عن جبر ذلك القول
والتزام انما وقع في الاربعة الاول وقيل الاول وقيل مشترك
بينهما لفظ وقيل معنى وقيل بالوقف وقيل مشترك بين الثلاثة الاولى
لفظا وقيل معنى وقيل مشترك بين تلك الاربعة وهذه غريب
ثانية اشار اليها المحم وما في معناها مثل الفعل روي
وسه ونزال حقيقة في الوجوب وانما لم يقل
والامر للوجوب مع انه اخبر لان الامر في الغالب يرتب بصيغته
افعل نحو لا وانما نحو امرت بكذا وانهم فامروا بكذا فانه
محمول على الامر في الغالب

وفي الطلب اطلاق على الوجوب الذم من باب
 التحقيق كان من حيث العدم ومن باب محاذان كان من حيث
 يشا مخصوص وزعم قوم انها مشتركة بين
 امور اربعة ما القول مما انكره المحققون من شيئية
 المحامي اما اليوم اقرؤ **عد عاصيا العيبا بطلاق**
 مارة على ترك الامور بحكم في قوله نعم افعلت امرى اى تركت
 مقتضاه واخرى على ما يحسب الذم والعقوبة ولا كان ترك
 الاول على ترك الفعل لا يدل على وجوبه بخلاف الثاني في قوله عد عاصيا
 بقوله وانه تقرير بما هو المقصود اذ جاليزه ثم لا كان ترك الذم
 على مجرد تركه يدل على كونه للوجوب حقيقة لا على تركه مطلقا وان كان
 مقروفا بغيره من القرائن قيد الذم بقوله معللين لا يخرج ذلك
 ان احتمال نقصا حاصل ابراهان ان مجرد ترك الامور بهما ترتب عليه
 الذم والعقوبة ولا خلاف في دلالة وجوبه دلالة الاشياء المؤثرة
 وعلى هذا فتصوره وهو معنى الوجوب محمول على المباشرة اذ الذم مجرد
 ترك الفعل ليس للوجوب بل بعبث فاطلق عليه لانه عين المباشرة او عا
 كمال السبب في السببية وذلك في من البلاغة لا يلقى منه النقطة

القائمة بان ذم العقيد محقق بمجرد الركوب لانه ان لم يكن الذم كمالا
 القرينة فلا يدل على ان الامر للوجوب حقيقة **لا فاقول اثبات**
 للنقطة المنقولة بان الذم حاصل حيث لا قرينة فيه أصلا وليس الا بالوجوب
 اترك اقول فيه نظر لان المحضر لا يلاحظ حصول الذم عند عدم قرينة
 الوجوب والجواب بالوجدان ولا يحوى البداية في مقدم المناظرة
 ان يكون له الجارية بالمثل وقد تعرض على اصل الدليل بان لا يتم ان
 حكمه بالعصيا لا بل انه منصوص الوجوب من مجرد قوله افعل بل لا ان
 الشارع اوجب طاعة العبد سيده وهذا ليس بشئ لان ذلك لا يجاب
 فيما اوجب السيد عليه لا مطلقا بل ليل ان له الترتيب فيما خيره فيه ومنها
 يرجع احد طرفيه ترجيحاً يمنع من الطرف الاخر **فليقدرك**
 اشارة الى انتفاء القرائن اى مكنية انتفاء القرائن لو كانت
 في الواقع موجودة ما لوجب ان يشهد ببقاء الذم على تقدير انتفاءها
 ففهم ان الذم ليس بالاجرة الركوب ولو كان للقرينة دخل فيه لزال
 بزوالها **عرفا** نصب لان يكون تمييز النسبة الشبهة الى
 الوجهان او مفعولا مطلقا اى شئنا عرف **وبصيغة**
 اصالة عدم النقل الى لان المقطع الامر في اللغة حقيقة
 ان لا يكون له في اللغة حقيقة

مفهوم ام لا على ان الاطلاق كاف في المطر هو ان الامر
لغير الوجوب ايضا حلت به او تركت مقتضاه فلا استحتم الذم
والوجوب وهذا المرفع ما قيل من انه لازم من هذا الدليل كون الامر
للموجوب حقيقة ولا يدل على انه حقيقة في غيره ولا حاجة الى اثبات
له في الاصل عدم الاشتراك قوله ومنهم على مخالفتهم قوله
الامر مستفاد من سياق الكلام وليس المقصود من لا يكون الاخبار
بالعدم الركوع بل النقطة زعم على ترك الركوع فلو لم يكن اركعوا
وانهم على كمال الوجوب فوجوب الامر لعدم وجوبه لابق انتم الوجوب
بالذم على ترك الركوع لا بعد الوجوب قوله ولا نقول انما
اثبت العلم بالوجوب بالذم لا الوجوب نفسه فلا دور قوله
فان كان الاقبح اذ ان استحقاقه اقول للمعترض
ان منع جواز استحقاق الذم ترك الركوع بل الذم والويل
كلما سبب التفتت وعدم اعتقادهم الامر وهذا لا يقتضي
كون الامر للوجوب بل انما يثبت الذم بغير الوجوب نعم لو ثبت
ان اركعوا للوجوب ثم ما ذكره وانما كان الكفار عند المعان
على انهم على الفروع فان ارادوا الفروع الواجب ثم لكن لا ينفع لانه

هذا هو المقصود من قوله لا الوجوب نفسه فلا دور
فان كان الاقبح اذ ان استحقاقه اقول للمعترض
ان منع جواز استحقاق الذم ترك الركوع بل الذم والويل
كلما سبب التفتت وعدم اعتقادهم الامر وهذا لا يقتضي
كون الامر للوجوب بل انما يثبت الذم بغير الوجوب نعم لو ثبت
ان اركعوا للوجوب ثم ما ذكره وانما كان الكفار عند المعان

لم ثبت وجوب الفروع فيه وان اراد الفروع مطلقا فهو
حج فلا دلي ان يثبت في الجواب عن هذا الاعتراض ما يجنب من الجواب
عن الاعتراض الثاني فانه يرفع كماله كما سنفره قوله وعن الشافعي
بانه نعم رتب الذم على جرح مخالفة الامر اي رتب الذم على جرح
مخالفة دليل هذه الصيغة اعني اركعوا من حيث هي من غير جهة
خصوص المادة هو الامر بالخارجة فلعل ان الاعتراض الذم محذور
لا بالقرينة ولا بالكذب ولا بخصوص هذا الفرع فقد ثبت بهذا ان
مطلق الامر للوجوب لا لما صح الذم المحذور فخالفة ذلك ثبت انه
ليس لغير الوجوب ايتم الامر بترتب الذم ولكن للمخاطب
ان يقول لما كان لغيره ايضا حلت عليه فتركه كما مر قوله
رد الالتيان بالامور سببه الى مشتكلنا
فكأنه تعالى ان شتم فلعنوه وان شتم فركنوه وهو
معنى الذم ضرورة ان الواجب غير مفضل الى شتمنا
قوله وهو معنى الوجوب ضرورة ان الذم
يجوز تركه مع الاستطاعة ايضا فانه في الحقيقة دليل المشايين
لا عليهم على انه لو تم رتبهم لما دل على تركه على كون الصيغة للذم
والقرينة انما لا دلالة له في امره بل هو امر غير واجب

هذا هو المقصود من قوله لا الوجوب نفسه فلا دور
فان كان الاقبح اذ ان استحقاقه اقول للمعترض
ان منع جواز استحقاق الذم ترك الركوع بل الذم والويل
كلما سبب التفتت وعدم اعتقادهم الامر وهذا لا يقتضي
كون الامر للوجوب بل انما يثبت الذم بغير الوجوب نعم لو ثبت
ان اركعوا للوجوب ثم ما ذكره وانما كان الكفار عند المعان

في قوله لا يمتنع
 ان يمتنع
 في قوله لا يمتنع
 في قوله لا يمتنع
 في قوله لا يمتنع

لان المباح لا يمتنع
 ان يصح فعل بطلب الفعل مع المنع من الزك
 بل يطلب الفعل على حجة الاستحالة مع المنع منه وهذا المعنى لم يتحقق
 في السؤال ولو سلمنا ان السائل استعمل الصيغة في غير ما
 استعمل في الطلب المحذور للنقض والخصم فقط كيف لو
 كانت موصوفة لما كان ذلك وقد استعملها السائل في غير ما
 كان استعمالها على سبيل الحقيقة وقد صح انما المتكلم ان استعمالها
 في السؤال والدعاء على سبيل المجاز وما يؤيده ان الاصوليين
 صرحوا بان صيغة الفعل تستعمل في شئ غير معنى وعقدوا من
 جهة ذلك الوجوب السؤال فيجعل السؤال متبعا للوجوب في غير
 ليست في السؤال للوجوب وقوله للقدر المشترك بين الوجوب
 والندب هو مطلق الطلب والمجاز وان كان مخا
 لفا للاصل لان المجاز يحتاج الى الوضع الاول والنسبة
 بين المعنيين النقل بخلاف الحقيقة فانها تحتاج الى الوضع
 فقط فانما يرجع بالنظر الى الحقيقة لا صاحبها الى مقدمة
 اكثر والالزم الاشتراك المخالف للاصل

لا يمتنع

لا يحتاج الى تعدد الوضع والى قرنين قرينة او قرينة ذلك
 والى الاختال بالتفاهيم وقاما الى استبعاد وهو نقض المطر
 اذا كان مشتركا بين التقيضين فانه اذا اطلق على احدهما وقدم
 الاخر تجوز قرينة فقد فهم ما هو في غاية البعد عن المراد **المرجوح**
 ج بالنسبة الى المجاز لان المجاز اغلب كثر في العرف
 واللفظ بالاستقراء حتى بالغ ابن جني وابن منقوتة وقالوا انما لا تخت
 مجازات والكثرة دليل الرجحان **وعلى ان المجاز لازم**
 بتقدير وضعه للقدر المشترك الباق
 رة في الشبهة الحكم اعني كون استعمال اللفظ الموصوف للمعنى
 الكل في حصول الجزئي مجازا وضع عنه من القول بان الكل الطبيعي
 موجود بعين وجود افرادة وانما على القول وهو الاظهر فوجه المجازة
 ان رادة المحصورة تتضمن نفى صلاح اللفظ في ذلك الاستعمال
 للادلة على غير افراد المحصور من افراد الهيئة وهذا انما هو النفي
 رايد على وضع له اللفظ وازيد معه فيصير مجازا انتهى وانما تعلم
 ان من دفع العداوة انما ترز على المستدل كوجوب جعل المصنفه في وضع
 لاحدهما اصل التجوز في الاخر اما لو جعلها انحصار لم يبق استعمال

في ذلك الآخر في يجوز هذا الظهور ان اللفظ في وضعه للقد المشترك
 يجوز استعماله في كل واحد من افراد بطريق الحقيقة وذلك بان
 يستعمل فيه لا من حيث الخصوص بل من حيث العموم واستفاد
 الخصوص من القرينة وح فقولنا واحد هنا فقط لزم الجواز مع
 لزم الجواز في الآخر دائما والى جعل ان ليس العرض من غيب كونه
 جاز للقد المشترك الفرار من الجازية حتى يرد عليه انها لا تدل
 على هذا التقدير بل العرض الفرار من طريق الاستعمال فيها
 وربما يتوهم تساويهما قال في الحاشية التوهم
 الذي يمكنه سمفعا عن بعض من عارضه من حيث
 لان استعماله في الظاهر المشترك ان وقع
 فعلى غاية التقدمة قال في الحاشية هذه الاشارة الى بعد
 وقوله من حيث ان القالب المكين غا فلاش تركه قال لا
 يرد المنع منه او يرد من الاول هو الذنب والثاني هو الوجوب اما
 بتصوير ارادة الطلب الموجد عند الغفلة عن المركب وحيث ان
 العمدة في مباحث الامر على احوال مع ففتر لا استعمال في
 القدر المشترك غير مقبول فقام على انها مفتركة

وهذا ما يشبهه جواز استعماله في كل واحد من افراد بطريق الحقيقة وذلك بان يستعمل فيه لا من حيث الخصوص بل من حيث العموم واستفاد الخصوص من القرينة وح فقولنا واحد هنا فقط لزم الجواز مع لزم الجواز في الآخر دائما والى جعل ان ليس العرض من غيب كونه جاز للقد المشترك الفرار من الجازية حتى يرد عليه انها لا تدل على هذا التقدير بل العرض الفرار من طريق الاستعمال فيها وربما يتوهم تساويهما قال في الحاشية التوهم الذي يمكنه سمفعا عن بعض من عارضه من حيث لان استعماله في الظاهر المشترك ان وقع فعلى غاية التقدمة قال في الحاشية هذه الاشارة الى بعد وقوله من حيث ان القالب المكين غا فلاش تركه قال لا يرد المنع منه او يرد من الاول هو الذنب والثاني هو الوجوب اما بتصوير ارادة الطلب الموجد عند الغفلة عن المركب وحيث ان العمدة في مباحث الامر على احوال مع ففتر لا استعمال في القدر المشترك غير مقبول فقام على انها مفتركة

لغة

لغة اي شتركة من الوجوب الذنبية كما لفظها في القرآن وآت
 ونظ الاستعمال يقتضي الحقيقة هذا الحكم اعني كون الامر في القرآن
 والسنه للوجوب الذنبية على سبيل الحقيقة لا ينافي ما يصرح
 من ان الامر عندنا من حقيقة الوجوب فقط لان كون الذنب
 معني جازيا بهذا الاعتبار لا ينافي كونه حقيقيا باعتبار وضع اللفظ كما
 بالتحقيق الحقيقة اللفظية قوله بكل الصحابة ان ارد كل الصحابة فهو م
 وان ارد بعضهم فلا يجزئ فقط لان غاية ما في الباب ان يكون ذلك
 اجاعا سكوتيا وليس كونه اصلا لا قطعاً ولا قطعاً ان جملهم الا
 على الوجوب يجوز ان يكون مستفاداً من القرآن او سوطاً باجتماعهم
 فلا يصير حجة على غيرهم قوله اي على قيام الجملة عليهم بانك فيه نظر
 لان العادة قد جرت في باب المناظرة بذكرهم مستد بهم فلو كان
 لهم على ذلك حجة لفتوا ولو نظروا لموصول اليه قوله وقد بينا في
 مواضع من كتابنا ان اجاعا اصحابنا حجة هذا حق ان اراد به الاجاع
 الحقيقي ولكن تحققة فيما نحن فيه ثم نعم ان اراد به الاجاع السكوتي
 لانه ليس كونه اصلا عند المحققين قوله وجود امراته من جملتها عدم تباد
 الغير وقد عرفت ان الوجوب متبادر الى الغفلة قوله وكونه فمراس

لور

وفاقیہ کے حکیم کی طرف سے
عمر حسن خان کو جو وہ صاحبزادے ہیں
جو میر تقی میر کے بیٹے تھے
میں اور ان کے بیٹوں میں
اصولت اور سبقت

قوله فكان الجواب لا يختلف فيه ولا يتوجه اليه المنع المذكور
 ويمكن ايضا نفى احتمال التواتر بانه متفق عليهم بين الحاضرين وقد
 يجاب عن ذلك انه لا بد ان ما ذكرتم لا نتم عليكم في القول
 بالوقف انتم فان العقل لا يقتضيه العقل القطعي غير
 متحقق فيه بعين ما ذكرتم والاتفاق والنظر لا يفيد وهذا الجواب
 ليس بشئ لان الوقف ساكت عن الحكم لاحكام بشئ
 حتى يتيقن الى البطلان لا يقتضيه الا انتم ان العقل لا
 يقتضيه فان التواتر عند عدم الدليل من مقتضى العقل
وقوله والجواب منع الحكم اي منع حيزه بوجه بالعقل و
 النقل فان بهن فسمما آخر غيرهما وهو بوجه بالادلة التي قدمناه
 من العرف والادلة من جهة الاستعمال على كون الاوامر
 المطلقة للوجوب الخفا في ان مرجع ذلك الى النقل لا انه
 لازم يمكن من مقتضى حيزه بوجه منع الحيز قبل الدلالة المذكورة
 حقيقة للفظ فتتوجه ما يتوجه في صورة نقل الاحاد ولو بني
 الجواب على منع كون الظن لا يفي في مدلولات الالفاظ
 ما لعدول عن اختيار هذا الشق الى الشق الثاني لست ابراد

اندر

ذلك المنع بعينه لا يخرج عن زيادة حيزه من ارتكابه
 للموت الزائدة ان من الجواب على امر مطابق للواقع فان
 احراز الاحاد ومنع عدم كفاية الظن في مدلولات الالفاظ
 وان كان كفايا في دفع الدليل ككثرتها فان مطابقا للواقع لم ينقل
 خبر يدل على كفايا ان الامر للوجوب مثلا هذا والذي يظهر من كلامه
 الالفاظ ان ذلك القام هو مركب من نقل وعقلا مثلا اذ قلنا
 ان التسارع قد يترك الامر وحكنا بان الدم على مجرد تركه
 لا يحس الا على تقدير وجوب حصول العلم بان الامر للوجوب الدليل
 عليه مركب من مقدمتين احدهما عقلية والاخرى عقلية وقد علم
 ان هذا النقل اما احاد او متواتر فيقول السوال المذكور وقد كان
 بانه متواتر ولا يستلزم عدم المحالفة لجواز ان يكون ذلك العقل
قوله وموجعها اي مرجع تلك الادلة الى تتبع موارد النقل
 صيغة فعل والاءارات الدالة على المعنى المقصود به بعض الوجوه عند
 اطلاق هذه الصيغة والحاصل ان تتبع موارد استعمالها يدل
 على ان المقصود به هو الوجوب قبل وقوعه والاءارات اشارة
 الى ان ما ثبت به الوضع لا يلزم ان يكون مفيدا للعلم بل قد

كيقضي بالظن واورد عليه بان لا اشارة فيه الى ذلك اذا كان
 قد يحصل من اجتماعها العلم وان كان كل واحدة منها لا تفيد الا الظن
 وبذلك لا يرد في التواتر **حجة** من قال بالاشتراك اي
 حجة من قال بان حقيقته فعل مشترك لفظية بين الوجوب والندب
 والاباحة استعمالها فيها وظن الاستعمال الحقيقة ولا يعدل عنها الا بدليل
 ولا دليل فلا عدول والجواب ان الدليل على الوجوب ذكرناه من انه المتبادر
 عند اطلاق الامر والتبادر من علامته حقيقة وقدر استعماله في الذب والاباحة
 بانه لا يقضي كونه حقيقة انما يكون محاذيا للوجوب وامارته وهو متبادر
 الغير كونه خافيا من الاشتراك **حجة** مشتركة بين الامور الاربع
 اي مشتركة لفظية بين الوجوب والندب والاباحة والتهديد ولا يتصور
 الاشتراك المضمون منها لانها والقدر المشترك بينهما **حجة** في
 احتجاج من قال بالاشتراك اي لا اشتراك لفظي بين الوجوب
 والندب هو احتجاج **سبيل** فائدة تستفاد من الخ اعم
 الحقيقة يجوز ان افضل استعمالها وتغير حالها فتفسر كالمجاز ولكن
 يجوز ان يكون استعمال المجاز في العرف فيلحق بمقتضى ذلك
 ان اخبروا اللفظ على نوايه الاصيل ليس واجب وانما هو كجواب

واذا صرح بانقول اذا بلغ الجاز في كثرة الاستعمال جدا صارت الحقيقة
 معه مجهزة صار المجاز حقيقة عرفية فتعمل اللفظ عليها عند الاطلاق
 وان لم يبلغ هذا الحد كان كل استعمال من الحقيقة من عليها عند الاطلاق
 بلا نزاع وان ساء اذا عليها فلا مرشك عند الاطلاق لان الوضع
 الحقيقي يرجع الحقيقة والظنية ترجع المجاز الحق التوقف في المثالان
 وقع في الكتاب **استثنائي** ان كسبي تفسيره عن المحققين اهل الذم
 عليهم السلام **صيغة** الامر مجتزئة اي عارية عن قرين
 الوحدة والتكرار **قول** وانما نذكر على طلب المهية اي التميز المطلقة
 العارة عن التوثيق فهي من حيث هي عام ملحوظ لا بشرط مدلول تلك الصيغة
قوله افعل ابدا لكن بشرط الامكان كما قاله الامام **قوله** فلم يردوا
 لانيهما من الاولى ولا يهاهي اي فلم يردوا هي موضوع للثمة او للتكرار
 او للقدرة المشتركة واعلم ان ههنا مذهبنا في البعالة في بساطة
 المرتضى وهو شرط كماله في الاربع وهو القول بالاشتراك اللفظي بينهما
 ودليل من الاستفهام بانك اردت هذا اذا كان وهو يدل على الاشتراك
 اذ لو كانت لاحدهما او لغيره لم يشترط في الاستفهام ولا
 ولا استعمالها فيها ونظرا استعمال هو الحقيقة والتجواب عن الاول

وان كان الامر على ما ذكرناه

الهدى

ان الاستفهام بحسن عن افراد المتواطى تامة اذا قيل اعتق قية
حسن ان تقي امونته ام كافر وعمن التقي ان الاستفهام عام
ولا يدل على احد هما واصالة الحقيقة معارضة باصالة عدم الاشتراك
اذا عرفت هذا فنقول منهم من فهمه سيرا لوقف بحيث يحتمل اراد
ما هو مشترك حيث قال يحتمل ان يكون المراد انهم لم يدروا
اذا عرفت هذا اول ذلك وان يكون المراد عدم العلم بمراد العلم
اي هو مشترك لفظي بينهما ولا تدري ايها هو مراد المتكلم صحتها
وقال صلت المحققين ومنهم من توقفه على كون الاشتراك او لعدم
العلم بالواقع وعلى التقديرين فالصيغة المجردة لا تفيضي شيئا منها
على التعيين وهو المراد من الوقف انتهى اقول هذا السبيل يدل ان
ويلزم الاتي لا ينافي سلب الاشتراك اصلا فليتنامل ان ان الشك
عن الامر طلب بها حقيقة الفعل التي هي المتبدر من صيغة الفعل
وكونه طلب بها حقيقة الفعل على المصدر الذي هو جزاء ما دى
لهذه الصيغة والمراد التكرار خارجا عن حقيقة ضرورية ان الحقيقة
خارجة من السبيل المشتركة واعتقد بان ضروريها لا يستلزم عدم
الالة الصيغة عليها نحو ان يكون احدهما او كلاهما لازما من لزمته

الطلب

الطلب واجب بينهما غير انهما اما التكرار فلان لما هو خارج عن
العبارة بالضرورة يكون لازما للتمية والوجود والامارة فلا منها وان كانت
لازمة لوجودها اذ هي من ضرورية الوجود الا انها ليست لازمة للتمية
لصحة ما يدونها والامانة متحققة في التكرار دون تحقق المرة وبالجملة
عدم لزوم فردا للتمية كلفه التحقيق انه لا حاجة لنا الى بيان عدم
اللزوم وعدم الالات لان المفروض ان الصيغة لا تدل عليها بوضع
فان دللت عليها بالالزام لم يضر لان تلك لا عقيدة البحث ليس
ونحوهما كالكثرة والضعف والالة وانما لها
لك غير منها والعدد لان نسبة العدد الى اصل
الفعل نسبة الزمان المكان والالة على سواء فكلا لا يدل
الفعل على هذا بالاتفاق لك لا يدل على ذلك لصدق الحقيقة
التي هي المطالب بالمرها انارة الى دفع ما يرد منها من ان
حصول الاشتغال بالمرة دل على كون الصيغة لها وهو خلاف
ما علمنا جاز بان حصول الاشتغال بالمرة ليس لكون الصيغة
دالة عليها بخصوصها بل بواسطة صدق الحقيقة المطلوبة
عليها واورد عليه بان هذا العينة استدلال للفقهاء بالمره مع

اشكال في حاصل هذا
واحد من طرفي
متناقض في مراد
منه من جهة
الطلب

جواب سبجي صريحاً وبجمله كونه متناً واجيب بان ذكره بمن الغرض
رفع السؤال ونحوه بعد دفع الاستدلال فلا يكون تكراراً بل ما يرفع
قوله ويقرر بان آخر اشارة الى ان في هذا التقرير عادة مفاد
الدليل المذكور باعتبار اخرى فحصل ما ان الامر لمجرد طلب تبيين الفعل
والوحدة والتكرار خارج عن معناها لا سيما على المكان في الزمان
في عدم الدلالة ويثبت منها انها من صفات الفعل الموصوف
لادلالة على شئ من صفاته فالدال عليه ايضا لادلاله عليه فلفظ
يقين التقريرين من وجهين احدهما ذكرناه والثاني ان التقرير
الاول يدل على ان الصيغة لادلالها عليها وضعا وانما الزمانا فلا بد
يدل على ان لادلالها عليها اصلا ويثبت الى ان جعل هذا دليلا على
حده على المطع كما فعلنا في كثير من فائدة **قوله** انما انما لا يخفى في ان ليس المقصود
من الامر الا طلب بيان الفعل اعني المعنى المصدرى بردها والابن
ان الوحدة والتكرار وان كانا وصفين للمعنى المصدرى لكن يجوز ان
يكون الصيغة بينهما متروكة للصيغة والموصوف معا والى هذا اشارة
بقوله وايضا وانما انما لاصوليين اختلفوا في المطع بغير مطلق بل
هو غرض الهمزة المطع وجري من اجزائها فذهب كثير منهم الى

التي

ان في ولا شك ان الجزئي هو الهمزة المفيدة بقية الوحدة وثان
ان ابن الجني صرح في شرح الفصل بان اسم الجنس موضع الهمزة
مع بقية الوحدة المطلقة واطلاقه على الواحد بتعريفه بخلاف علم الجنس
ثان موضع النفس الهمزة واطلاقه على الواحد بالجزء مع بقية الاقوال
والاكتفاءات كيف يصح منك دعوى التباينة وعدم الخفاء والآخر
ويمكن ان يجاب عن الاول بان الامر بقية نارة بالوحدة والآخر
بالتكرار من غير تناقض ولا تكرار فالدال على انها ليس ابدالين
في الموضوع له وقد ليق احدهما للتاكيد والآخر لرفع عن الخطا الى خلافه
وبجواب كل واحد منهما خلاف الاصل اذ التاكيد خلاف التاكيد
ومحل اللفظ على ظاهره اولى من محله على خلاف الظاهر عن ان في بان من
قال المطع هو الجزئي مراده ان المطع هو الطبعية من حيث هي لهما
حلا لم تكن موجودة انا في ضمن فرد ما كان الفرد هو المطع يقتضي العقل لادلاله
اللفظ وعنه الثاني بان صاحب الفتح صرح في بحث التعريف
باللام ان اختلف في المصدر والمنشأ وانما المصدر ابيض المنشأ
المستفاد من المشتقات فحق للطبيعية من حيث هي بلا خلاف
فلا يدل على صحة القرب لان دلالة اللفظ على المعنى التناويز

قوله

انما هي دلالة المنة الاولى عليها وقد عرفت بحكم المقدمة الاولى ان
 المعاني الاولى لا يدل على ان نوى فاللفظ ايضا لا يدل عليه **وهو**
 يقع حاصله ان الفعل بحسب اللفظ يعني المصدر لا يدل على الوحدة مثلا
 ذكرت **م** يجوز ان يدل عليها بحسب الهيئة بان يكون هو تلك
 الهيئة موضوعا للموصوف الصفة جميعا والراء انما وقع في هذا
 الاول **ف** فيلزم التكرار في المراجعة قبل لزوم ذلك ثم يجوز ان يقع
 فلا يلزم من نفي احداهما انما اثبات الاخر **والا** واجبة لا بالانفصال
 الكلام في القديس لا يثبت لها كذا ولا تكون فانه اذا انتفى امرها
 ثبت لاخر قطعا وثانيا بان المراد بالصفة العام اعني الترتيب ومن المعنى
 ان دوام اللفظ عن ترك الفعل فاما يكون بذلك الفعل **ف** اذا
 عمل التكرار انما فهم من دليل كذا لا جماع واستند التفسير بعبارة
 او منظر الى غير ذلك لا يجوز الامر وكلامه فيه **وهو** يورد ذلك ان
 الصوم في كل عام مرة والصلوة في كل يوم خمس مرات فالتكرار
 مختلف لو كان يقتضي الامر فلكان **كذلك** وهو **م**
 لان اللفظ انما ثبت بالنقل على ان اللفظ عند كثير من المحققين
 منهم المرتضى كالامر في عدم التكرار فلهذا ان يمنعوا اصل

فانما

في كل فعل ولو سلم ثبوت اللفظ بالقياس فانما هو بالقياس الصحيح
 وهذا القياس غير صحيح لانه قياس احد المتناقضين على الآخر لما
 بينهما من المزية المتأقية للقياس قول **الشيخ** لانه العلة
 وهي الطلب لما زعم موجودة فيها وعند الاشتراك في العلة كحجب
 الاشتراك في المعلوم مع ان اللفظ في الشيء هو ملكه كلف على قبل
ف ان اللفظ يقتضي انتفاء الحقيقة تحريمه ان اللفظ يقتضي منع المكلف
 من ادخال الهيئة في الوجود وهو انما يتحقق اذا امتنع من ادخال
 كل فرد من افراد في الوجود او منع ادخال فرد ما يكون قد ادخل تلك
 الهيئة فيه لا شك ان ذلك الفرد عليها وهو انما يقتضي انما يحذف
 الامر فان اللفظ من ادخال الهيئة في الوجود وهو يتحقق في الاتي

بقوله يقتضي الهيئة المطلوبة **والفهم** التكرار في الامر منع من فعل
 غير ما سوره اذ لو كان للتكرار بجميع الاوقات الممكنة لانه ليس
 في اللفظ ما يشعر بتخصيص الوقت دون اخر ملوك على بعض
 الاوقات لزم الرجوع لا يخرج واذا علم جميع الاوقات منع من
 فعل غيره فيها لا يحتاج اجتماع القديسين ويستلزم ذلك **ف** ان
 محاشه ومعاره **والدليل** على التكرار في الامر يستلزم التكليف
 في الامور **ف** ان اللفظ يقتضي منع من فعل
 غير ما سوره اذ لو كان للتكرار بجميع الاوقات الممكنة لانه ليس
 في اللفظ ما يشعر بتخصيص الوقت دون اخر ملوك على بعض
 الاوقات لزم الرجوع لا يخرج واذا علم جميع الاوقات منع من
 فعل غيره فيها لا يحتاج اجتماع القديسين ويستلزم ذلك **ف** ان
 محاشه ومعاره **والدليل** على التكرار في الامر يستلزم التكليف
 في الامور **ف** ان اللفظ يقتضي منع من فعل

هو اوله لان القرينة على اعتبار خصوصها **قولهم** كان كذا لم يصح
 الاشتغال فيها بعد ذلك قبل فيه نظر لان الفعل في المرة الثانية
 كما هو في التطبيق من حيث هي لك كان فرد الطبيعة لم يقيد
 بالوحدة المطلقة فالتفرقة بان اذا كان الطلب الطبيعة كان
 مشتركا بالرة الثانية واذا كان للمرة لم يكن كذا محل بحث و
 اجيب ان مرادهم المرة الواحدة لمرور الافتراض عليها من غير
 زيادة كما اشار اليه المصنف في تفصيل الذايب فعلى هذا الفعل
 في المرة الثانية ليس من اطلاقه هذا المعنى بل هو في الثانية
 لما عدت شيئا مكررا كان عليه ركعتين فاني ثبت ركعتان
 غير متشاكلتين **قولهم** بمثل ما مر في الاصل المتقدم **قولهم**
 من انه لو ثبت اي كونه للمرة او للتكرار **قولهم** منع
 الخلاف اي ممن بحث ويجوز كما مر **قولهم** وذلك
 كما في السبق التبادر الذي يفيد المطلق كالفرد
 اختار ما عاينه مما يقصد فيه تعيينه لولده وتعرفت به
 العدول عن اختيار الاحوال الى هذا **قولهم** وجماعة
 منهم صاحب المنقح وهو تقدم في ذلك كل من قال بالتكرار
 لخص

هذا هو الوجه في قوله
 من انه لو ثبت اي كونه للمرة
 او للتكرار

لخص ما هو المذهب وهو استغراق الاوقات **قولهم** فليسوف
 شأن لا لفظا مشتركة عند الاطلاق **قولهم** منهم المحقق ومنهم البصير
 مشاير الخ الذين كاتوا من الضيق والاضيق **قولهم** فليسوف
 ما قدم يتوجه في لغز الامر للفرام لاني اجمع ما قلناه فيما تقدم فلا يفتك
قولهم لا لول الامر طلب حقيقة الفعل اي فقط من عدولنا على الفور الترخي
 لا بحسب الالة ولا بحسب الحقيقة **قولهم** واجيب عنه بان ذلك انما
 يفهم بالقرينة وهذا ينفع ايضا ما اخرج صاحب المنقح على القوة
 حيث قال التبادر الفهم عند الامر بشي بعد الامر بخلافه الى تقبيل
 الامر الاول دون اجمع بين الامرين والارادة التراض فان المولى
 اذا قال يعبك ثم قال لم يقل ان يقوم اصطلح حتى الماء وتبين
 الفهم الى انه امر الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه اراد
 الجمع بين القيام والاضطجاع منع من ارضي احد **قولهم** طلب شي
 انما يكون عند حاجته اليه عاجلا حتى لو علم عدم الحاجة لم يفهم الفعل
 ولا حسنة في العصاة لا يبق الاصل عدم القرينة لانا نقول
 العادة حكمة بوجودها والا فلعصية **قولهم** اذا مر تكرارا بالامر
 اسجدوا في قوله نعم واذا قلنا للامانة اسجدوا الحكم على ان يكون
 الامر بالاسجد في قوله نعم

هذا هو الوجه في قوله
 من انه لو ثبت اي كونه للمرة
 او للتكرار

وهو فعل المأمور به قال لا بد من فعل
 المأمور به فان دلالة الامر على وجوبه
 من جهة الاقتضاء دون المنطوق لا تقتضي
 المساواة الى كل البقرة وكذا يقتضي ما
 كالتوبة ونحوه ولا يصح ان يكون كل فعل
 ان فعل الله وبين سبب المغفرة ولا يجب
 قوله وانما يتحقق المساواة والاستباق بان
 فان المساواة والاستباق اعم من القول
 عقيدة الامر من غير شرط وبما يتحققان
 بالنسبة الى فرد بعد الحكم الا ان يثبت
 لوجودها في غير القول اتفاقا فيثبت
 قسط المحققين فما الدليل على تقدير تمامه
 والكلام انما هو في دلالة الصيغة عليه
 صاحب القول بانها اذا ثبت في ذلك شرعا
 عدم النقل قوله لانها انما تصور ان في

وهو فعل المأمور به قال لا بد من فعل
 المأمور به فان دلالة الامر على وجوبه
 من جهة الاقتضاء دون المنطوق لا تقتضي
 المساواة الى كل البقرة وكذا يقتضي ما
 كالتوبة ونحوه ولا يصح ان يكون كل فعل
 ان فعل الله وبين سبب المغفرة ولا يجب
 قوله وانما يتحقق المساواة والاستباق بان
 فان المساواة والاستباق اعم من القول
 عقيدة الامر من غير شرط وبما يتحققان
 بالنسبة الى فرد بعد الحكم الا ان يثبت
 لوجودها في غير القول اتفاقا فيثبت
 قسط المحققين فما الدليل على تقدير تمامه
 والكلام انما هو في دلالة الصيغة عليه
 صاحب القول بانها اذا ثبت في ذلك شرعا
 عدم النقل قوله لانها انما تصور ان في

في قوله لا بد من فعل
 المأمور به

٢١

ثم فان المسألة والاستباق لا يتيان بالفعل من غير تواف
 ولا متناهية بينهما وبين المصنف فلما يتيم ما ذكره تعرف الما من الوجوه الجواب
 ان لا يكون لغز وعرضا لمن قبل له صم هذه اقسام اذ سماع او استيق التواني
 لا يكون لا غفلا مكا نه وفي الصيغة لمصنف عر ممكن **قوله** والا لا كان فصار
 الصيغة فيها مناهيا لما يقتضيه المادة لان مفعول الصيغة وهو الوجوب
 يقتضي عدم جواز تأخير الما من وجوب مقتضى الما اعني السابعة والا
 جواز تأخيرها مناهية في ذلك غير جائز **قوله** فتأمل في انك شي
 وجه الثاني ان حمل سار عوا على اللبس محله ولكن ان يكون سمع في وجوب
 ودليل على الفورية فمقتضى الجازان ولكن الاول ارجح لاصالة عدم الفور
 انتهى قول لو لم يكن هذا القدر في جملتنا مفاد صيغة الامر في الاثنين
 على لفظها على الوجوب هو المطلق بقوله الما من وجوب وان القطع لان
 هذا الدليل على ان الما لا يقتضي عدم جواز تأخيرها ضرورة ان يقتضي
 المطلقون محتمل وان كان مرجوحا وهذا السد كما فلهو استعمال السد
 والاستباق لانها تقتضيان جواز التأخير مطلقا فلما مناهية بهن مفعول
 الصيغة ومقتضاها ما هو عليها **قوله** انما يقتضيه الزمان كما ضر لا يرد
 عليه ان كون كل خبر وكل شئ وغيره فاصلا لا محال ثم اعدم جواز تأخير

فان

قام به وسبقه ومهل قام مقتضيه الماضي والاستقبال لان الكلام في
 المجرى من القياس وكلمات الاشياء متفرقة كما صيغة وليس رخصتها فغير
 عليه اولاً ان القول بان قابل به قام غير فاصلا ما به مني على ان
 اسم ان على لا يطلق حقيقة على من لم يلبس بالفعل وهو ممنوع وثانيا
 ان الالة الاسمية هي الزمان محضه قال الشيخ عبد القادر المصنف من الالة
 ان كان هو الاشياء المطلقة فيبقى للممكن بالاسم وان كان الغرض
 لا يتم الا بشعار زمان ذلك الثبوت فيبقى ان يكون بالفعل وقابل به
 آخر موضوع الاسم على ان ثبت به الشئ الذي من غير انشاء انه مجرد وكلمة
 شيئا فشيئا فلا يخبر في زيد منطلق لاكثر من اثبات لا تطلق فعلا له
 هذه الكلام صريح في ان الاسمية لا تدل على الزمان اصلا ولو سلم فلام
 ان الدلالة له بحسب الوضع فالمستفاد من القياس على تقدير صحة
 ان الامر يدل على محال وانما ان الدلالة بحسب الوضع فلا ما يتم القدر
 ولو سلم فغاية في الباب ان الاسمية لا بحسب الوضع ان مقتضاها
 وقع في محال وحيه فالمستفاد من القياس ان مضمون الامر على طلب
 الفعل وقع في محال لا يدل على ان ذلك فعل المأمور به لا بد من ان
 يقع فيها فلا يتم المقصود **قوله** فلك الامر كما قاله بالاعم الا غلب لا يرد

الان

مرد

عليه ما اراده بعض الناس من ان زيد قائم والامر ان من بينهما شيئا
كيفية لا يصح قياس احد على الآخر لان ما ارادته القديس على الاشتراك
في العلة والعلة هي هنا اعني كونه كلاما مجردا عن القراءات المشتركة
مختلفة **قوله** قياس في اللغة اورد عليه بعض المحققين
الحاق الفرد بالاعم الاغلب ليس قسبا اذا لا يغير فيه كون المقس
عليه اعم واغلب اجاب بان اشبات اللغة عما يكون بالنقل والاستفرا
والحاق الفرد ليس في اخلاصه فان قلت كمن ادخل في الاستفرا
يعني استفراغا في ان من الكلام وجدناه دالا على ان في محصل ان
الظن بان كل كلام كلفه الامر من جملة فلف الامر من الكلام الذي
رايناه وكونه دالا على الحال متنازع فيه فلا يتم الاستفرا **قوله** بطلانه
بخصوصه اي بطلان القياس في اللغة بخصوصه وان قلنا بجواز
في الاحكام وقدمه **قوله** لا يمكن توجيه الى حال بخلاف غير الامر فانه
مستوجب الى حال كوقع الطلاق في وقتها انت طلاق فانه لا يتاخر
عن التلخيص هذه الصيغة قيل المراد بالزمان الحاضر في ذلك ليل
هو الان الحاضر الذي لا ينقسم الى اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي
واوائل المستقبل والفور وهو ارباب المستقبل داخل فيه **قوله**

ان حال هذا المعنى محدود به لالكلام واخره الواقع في هذا الظرف
اقاموا مشهور الامر اعني الطلب ومن المطر والامر لم يحصل الى
بل المطر خارج عنه متصل به بنا على الفور وهو متقيا في فعله
ولم يقع في سني من اجزاء الزمان الحاضر **قوله** اما مطلقا
اي ما استقبلا مطلقا سواء كان متعقبا للحال هو الفور او
متعقبا هو الزاخر **قوله** وايضا فانه مع السابق بل
واحد مع انما يمكن جعلها دليلين لا يتما مبدئيا على امر واحد وهو
ان انتهى بقية الفور **قوله** وهو يقتضي الفوري
المتن يقتضي لانتها وعن المنهي عن الفور وهو يتوقف
على فعل المأمور به على الفور فكان الامر مقتضيا له على الفور **قوله**
وجوابه يعلم من اجواب السابق اما الجواب عن الاول
فبانه قياس في اللغة بالفرق من وجهين اما عن الثاني
فبمنع ان الامر بشئ من عن ضده ومنع الشغل في المتن
بجسب الامر فور او غير فور **قوله** اخرج السيد على مذهبه وهو ان
الامر مشترك بين الفور والزاخر لفظ **قوله** لا يحسن اللغ
الا احتمال في اللفظ لان اللفظ لو اختص باحدهما وبالفور

في قوله ان الامر اذا صدر من الشارع فانه المأمور به
 فالاصل فيه القضا على الاول حتى يصدر منه ما يدل على عدمه ولا يصح فيه
 عدم القضا على الثاني حتى يصدر منه ما يدل على وجوبه **اجواب**
الاول ان قولنا لا بد من الدليل بطلانه على نفى القضا ظاهرا
 من الدلالة على وجوبه لانها بان المأمور به بعد فوات القضا وانما قلنا
 بطلانه لا يمكن لغيره على وجه يطبق على المأمور به فحينئذ ان
 الامر ان كان للقضا كان مقتضاه كون المأمور به فاعلا على الاطلاق
 جزءا منه والامر بالركب امر كل واحد من اجزائه فالمطلق من مقتضيات
 الامر ومن مقتضياته القيد والقوات الثاني لا يفوت الاول وذلك
 لوجوب استمرار الامر المطلق عند فوات القيد كما كان الامر
 حال وجوده وان كان يحسنه بان المأمور به وهو المقيده من
 هو مقيد وعلق الامر بالجزء اعم من اعتبار تحققه في ضمن الكل
 وذلك لا يوجب لغيره بالاستقلال وسر ذلك ان خصوص
 القيد يجوز ان يكون له دخل في حصول ما يرجع لعلق الامر من
 جهة الحسن المصلحة فيقواته بقوات المرجع وبقوات المرجع فيبقى
 الامر قائما منها ما اشار اليه المصنف بعد هذا وهو ان مقتضى الامر

وجوبه وشرة الخلاف ان الامر اذا صدر من الشارع فانه المأمور به
 فالاصل فيه القضا على الاول حتى يصدر منه ما يدل على عدمه ولا يصح فيه
 عدم القضا على الثاني حتى يصدر منه ما يدل على وجوبه **اجواب**
الاول ان قولنا لا بد من الدليل بطلانه على نفى القضا ظاهرا
 من الدلالة على وجوبه لانها بان المأمور به بعد فوات القضا وانما قلنا
 بطلانه لا يمكن لغيره على وجه يطبق على المأمور به فحينئذ ان
 الامر ان كان للقضا كان مقتضاه كون المأمور به فاعلا على الاطلاق
 جزءا منه والامر بالركب امر كل واحد من اجزائه فالمطلق من مقتضيات
 الامر ومن مقتضياته القيد والقوات الثاني لا يفوت الاول وذلك
 لوجوب استمرار الامر المطلق عند فوات القيد كما كان الامر
 حال وجوده وان كان يحسنه بان المأمور به وهو المقيده من
 هو مقيد وعلق الامر بالجزء اعم من اعتبار تحققه في ضمن الكل
 وذلك لا يوجب لغيره بالاستقلال وسر ذلك ان خصوص
 القيد يجوز ان يكون له دخل في حصول ما يرجع لعلق الامر من
 جهة الحسن المصلحة فيقواته بقوات المرجع وبقوات المرجع فيبقى
 الامر قائما منها ما اشار اليه المصنف بعد هذا وهو ان مقتضى الامر

لذلك ان مقتضى الامر
 وهذا مقتضى المطلق
 على كون الامر قائما

في قوله ان الامر اذا صدر من الشارع فانه المأمور به
 فالاصل فيه القضا على الاول حتى يصدر منه ما يدل على عدمه ولا يصح فيه
 عدم القضا على الثاني حتى يصدر منه ما يدل على وجوبه

انما هو مله الفعل على الاطلاق والقول ليس من خصية حتى ينتهي الامر
 باستغناء كل وجوب الفور انما نشأ من دليل آخر كوجوب المسارعة
 والاسبقا فاذ كانت المسارعة من خصيات الامر لا بد من
 فوات مقتضاه بل يجب استمراره **ف** يجزى مجزى قوله ذلك
 لان الامر لو كان للفور والوجوب من غير ان يفتعل في الزمان
 المتصل بزمان الامر **ف** فالمسئلة لغونه لان ثبته
 على ان الفعل هل هو موضوع لغونه او لا **ف** فكان الجواب
 ان يجب غنه لان كل ذي مبدء فاسي منه على امر غير ضروري وجب
 عليه بانه يثبت منه سبيل الفرقان لم يفرقوا بينه وبينه وانما تامل
ف والتحقيق في ذلك اي في ان المكلف اذا لم يأت بالامر
 في اول اوقات الامر كان مل مجب عليه الا ان يات في الثاني ام لا
ف ولا ريب بقوته في فوات مقتضاه لان الوجوب في الكان في وقت
 يقوت بقواته في وقت حاصلا ان المعبر هو المقيد من
 حيث هو مقيد ولا ريب في انتفاءه عند انتفاء القيد ولا يجوز
 لهم ان يقولوا امرنا به لعله ليعمل بتخصيصه وقت يقوت
 الثاني لا يقوت الاول لانه قد ذكرنا ما يدفع هذا القول على ان

المأمور

المأمور به وان كان تعدوا اعتقالاته الى عدد غيره خارجا ثم جاز ان
 يكون بسبب طاعة غيره في ذلك المبدأ كسبيل الحق في الحكماء المحكمين
 النوع الاصح وان كان مركبا في الدين من جنس والفعل لكن
 لا تركيب في الخارج الا لا يمنع عمل التحسين والفعل عليه لان العمل
 يقتضي كمال الموضوع والمجمل في الوجود كما يرجح لئلا يكون حكما
 بخلافه الا ان يثبت فيكون له في الوجود العلم بقصد **ف** والجواب
 المسارعة والاسبقا لم يصير موقفا نظير ذلك وجوب المسارعة
 طرول الآيات مطلق والنص حصة الفور وانما على المكلف ترك
 اول وجوب الايمان به ثانيا كما هو مقتضى الآية **ف** فينبغي القول
 بسقوط الوجوب في نظر لان كل من قال بالثبوت قال بالفور كما
 ذكرنا سابقا رجع به الاصوليون على الاية بقوله القول بسقوط
 الوجوب عين كل من قال بالفور لكم الا ان يقول الفور عند هم
 مستغفلا من خارج لاسيما مجرد الصيغة فهو داخل في موضع ومن
 اعلم على الاشرع يردلان العموم مستغفلا من همم والذي
 يظهر من كلامهم ارادة المعنى الاول ثم **ف** على الامر بان يمتثل بمقتضى
 به الامر ما مطلق وهو على ما عرفت بعضهم لا يتوقف على الامر

غير مقدرة حتى يحتاج في اخراجها الى هذا القيد **فول** **والفعل** **فعل** اي
 مطلق سواء كان ذلك الغير شرطاً شرعياً او عقلياً او مادياً او نفسياً
 آخر ان احاطا به لا يجب منه سبب كان او غيره وانما فيها انه يجب
 الشرعي دون غيره **فول** واستمرت حكمه هذا القول والعلة من اهل
 تلك الحكاية **فول** ولكن لو لم يكن في اللفظ الباري الجوزان
 يكون المهرقة من هذا اذا ظهر ذلك في اللفظ بين يديهم ذلك القول
 في اول حدود رايهم او في قاصدهم رايهم ان ذلك ان هذا القول
 مني عن اهلهم مطلقاً الكفاية من غير روية وانما فيها لغير ذلك القول
 بوجوب جميع مقدمات المطلق سبباً كان او غيره **فول** وقال في جمل ان
 في الشرط وروى عن اهلهم انهم سبباً كان او غيره على سبب
 ومطلق وانما يتوقف عليه الاول اعني مقدمات الوجود غير واجب
 بخلاف ما يتوقف عليه الثاني بوجوب اعني مقدمات الفعل والوجود فانه
 واجب مطلق سبباً كان او غيره حيث حكم في الشرط الثاني بوجوب
 مقدمات الفعل على سبب العلم وانما ذكرنا المصغرة والموثقة فمقتضى
 التبيين وانما لم يقل احد بوجوب سبباً كان او غيره على ما هو المعروف في
 الاصول ومن هنا ظهر ان كلامي في الثاني بين غير مطلق الحكم فحق القول

المعنى

ليس سبباً من القليل ان السبب واجب من غيره بلناقص اول
 كلامه آخره بل المقدم من ان الامر المتعلق بالسبب ظاهره متعلق بالسبب
 الحقيقة بخلاف الامر المتحقق المتعلق به في الشرط فانه متعلق به وبناقصا
 والغرض منه دفع ما يؤمن من اطلاق العامة ان الامر يشترط امر لا يترتب عليه
 وهو ان الامر به في المقدم مطلق سبباً كان او غيره نفس الامر بالمقدمة لا به
 وعلى هذا لا ينافي بين كلامه وقوله نظر من يجهل ان الناقض
 وان يدفع بذلك التزمه لئلا يتحقق الناقض بوجوب آخر لان الناقض
 بهذا المعنى ناقض ما روي في الشرط الثاني من الامر متعلق بالمجموع
 مطلقاً وانما ينافي ذلك في محل الناقض على ظاهره كما فهمه الحكمي وكل
 قوله والامر ورد في الشرط ليعرف على بيان محل النزاع وتوضيح ذلك
 ان اطلاق العامة يشعر بان النزاع في وجوب مقدمات الواجب على الاطلاق
 سواء كان ذلك الواجب مقبلاً او مطلقاً كما تبين من قوله فاما انقسام
 الامر في الشرع الى قسمين فكله في مقدمات الواجب من قسمين
 ان الواجب على ضربين مقيد ومطلق والنزاع انما هو فيما يتوقف عليه
 الثاني دون الاول فلما يصح جعل الجميع محل النزاع نعم ذلك قوله والنزاع
 الآخر يجب فيه مقدمات الفعل على ان ذلك مقيد به وليس المراد

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

ان القام الاية الرتبة
 هذا الاصل انما هو ما حفظ
 هو ان ينفك في
 من عمل المطلق في
 المستلزم لان فعلها متفق وتر كما واجبه عند عدم الاسباب
 وبالعكس عند وجودها وفيه نظر لان امتناع الفعل بالغير لا يمكن
 بالذات وهو المصداق لقدرته والنظر الذي اوردته للمعاير
 الى هذا القول فواجب حقيقة هو ان يكون دون الاسباب
 وفي الكلام اي القول بالوجوب المستلزم لامتثال الاسباب
 وهذا القدر كاف في تحقق القدرة بالاسباب بتوسط الاسباب
 كما في جواز التكليف بها وان كان مستبعدا عن ان يتحقق
 الاسباب اليه في التكليف والحكم بوجوب كل واحد منها في هذه الاسباب
 وعلى التبع بزم لم يثبت ما دعاه استدلال من ان الواجب هو الا
 الاسباب وحده **قال** ومن ثم ان كان اجل القدرة متعلق بالاسباب
 بتوسط الاسباب في القدرة كاف في جواز التكليف بها في بعض
 الاصول بل من بعض القول بعدم وجوب الاسباب في كل ظرف
 الى ان يكون هو صاحب النجاس حيث قال فيه في النسخ وجوب
 وجوب لا يتم الاية الالهية وكان مقدرا وقيل بوجوب الاسباب دون
 الشرط وقيل لا فيهما وفيه عبارة المحاذي في المنتهى وقيل منه
 عبارة في المختصر لكنه غير معروف الصريح عبارة الى القول الى
 بعض الاسباب في بعض
 في الاسباب في بعض
 في الاسباب في بعض
 في الاسباب في بعض

ان القام الاية الرتبة
 هذا الاصل انما هو ما حفظ
 هو ان ينفك في
 من عمل المطلق في
 المستلزم لان فعلها متفق وتر كما واجبه عند عدم الاسباب
 وبالعكس عند وجودها وفيه نظر لان امتناع الفعل بالغير لا يمكن
 بالذات وهو المصداق لقدرته والنظر الذي اوردته للمعاير
 الى هذا القول فواجب حقيقة هو ان يكون دون الاسباب
 وفي الكلام اي القول بالوجوب المستلزم لامتثال الاسباب
 وهذا القدر كاف في تحقق القدرة بالاسباب بتوسط الاسباب
 كما في جواز التكليف بها وان كان مستبعدا عن ان يتحقق
 الاسباب اليه في التكليف والحكم بوجوب كل واحد منها في هذه الاسباب
 وعلى التبع بزم لم يثبت ما دعاه استدلال من ان الواجب هو الا
 الاسباب وحده **قال** ومن ثم ان كان اجل القدرة متعلق بالاسباب
 بتوسط الاسباب في القدرة كاف في جواز التكليف بها في بعض
 الاصول بل من بعض القول بعدم وجوب الاسباب في كل ظرف
 الى ان يكون هو صاحب النجاس حيث قال فيه في النسخ وجوب
 وجوب لا يتم الاية الالهية وكان مقدرا وقيل بوجوب الاسباب دون
 الشرط وقيل لا فيهما وفيه عبارة المحاذي في المنتهى وقيل منه
 عبارة في المختصر لكنه غير معروف الصريح عبارة الى القول الى
 بعض الاسباب في بعض
 في الاسباب في بعض
 في الاسباب في بعض
 في الاسباب في بعض

ان القام الاية الرتبة
 هذا الاصل انما هو ما حفظ
 هو ان ينفك في
 من عمل المطلق في
 المستلزم لان فعلها متفق وتر كما واجبه عند عدم الاسباب
 وبالعكس عند وجودها وفيه نظر لان امتناع الفعل بالغير لا يمكن
 بالذات وهو المصداق لقدرته والنظر الذي اوردته للمعاير
 الى هذا القول فواجب حقيقة هو ان يكون دون الاسباب
 وفي الكلام اي القول بالوجوب المستلزم لامتثال الاسباب
 وهذا القدر كاف في تحقق القدرة بالاسباب بتوسط الاسباب
 كما في جواز التكليف بها وان كان مستبعدا عن ان يتحقق
 الاسباب اليه في التكليف والحكم بوجوب كل واحد منها في هذه الاسباب
 وعلى التبع بزم لم يثبت ما دعاه استدلال من ان الواجب هو الا
 الاسباب وحده **قال** ومن ثم ان كان اجل القدرة متعلق بالاسباب
 بتوسط الاسباب في القدرة كاف في جواز التكليف بها في بعض
 الاصول بل من بعض القول بعدم وجوب الاسباب في كل ظرف
 الى ان يكون هو صاحب النجاس حيث قال فيه في النسخ وجوب
 وجوب لا يتم الاية الالهية وكان مقدرا وقيل بوجوب الاسباب دون
 الشرط وقيل لا فيهما وفيه عبارة المحاذي في المنتهى وقيل منه
 عبارة في المختصر لكنه غير معروف الصريح عبارة الى القول الى
 بعض الاسباب في بعض
 في الاسباب في بعض
 في الاسباب في بعض
 في الاسباب في بعض

فلو كان الامر على الوجوب...
 عن النهي عنه لا يقع ان اراد بان يحل ص الحاض المقابل
 للعام بالمعنيين فادركه حق الا ان الدليل احض من الدعوى
 لعدم كفاية انقضاء الالة على العام بالمعنى الشامل ولما
 هو في حكمه اعني العام بهذا المعنى فالالة لا تتحقق
 بالنسبة اليه لان شرط صحة علم الامر بان الما موشى به
 الاضداد دون الما موشى به لانه طلب الى صل والعلم
 بذلك مستلزم لتصوره فاقطعنا لان نقول دون الما
 موشى به ثم نجوز ان من تلبس بالفعل به والمطعم اي ده في
 الاستقبال كما في هذه الحال فلا يكون مستلزما لتصور
 الضد ولو سلم فلان ان شرط الصحة كبرت بل هو علم
 الامر بترك الما موشى به فاللازم ح هو النهي عن تركه
 ولا نزاع لاحد في كراهية به الصل ولو سلم فاللازم تصور
 ضده كما ذكرت وهذا القدر لا يكفي بل لابد من لزوم طلب
 الكف عنه وهو محتم او عدم قيامه وليس صحيحا سواه
 فله نظر لان عدم وجدان الدليل على النهي ليس دليلا على
 عدمه اللهم الا ان يسمى اليه اصابه البراءة...
 فحينئذ...
 الامر...

فلو كان الامر على الوجوب...
 الامر الاله على الوجوب والى على النهي عن الترك
 بالتضمن وذلك واضح لان الامر موضوع للوجوب
 والوجوب طلب الفعل مع المنع من الترك فالامر دل
 على المنع من الترك بالتضمن وهو المعنى عنه وفي نظر
 لان هذا التاميم لو ثبت ان المعنى من الترك داخل
 في حقيقة الوجوب على ان يكون التعريف المذكور
 الترك مستلزم للنهي عن الضد الذي هو اخص اخصا
 جاز ففعله لم يكن الترك منهيا عنه لانها لا على عبارة
 اخرى النهي عن المية هي عن خبري هذا النهي عن خبر
 جازيا مستلزم للنهي كما عاينتم عليها وقد يجب
 عن هذا ان النهي عن الجزئيات بالعرض لا يستلزم
 النهي عن الافعال بالوجوبية المستند عليها فليدلى على
 ان بيان الملازمة بينهما بالكل الاول والصفرى
 مطلوبة اي الامر والنهي على تقدير الشرط متغيران
 وكل متغيرين اما متشاكلان او متضادان او مختلفان فالامر
 والنهي على هذا التقدير كلت تم بين ابطال النتيجة
 بالبرهان...
 الامر...

فلو كان الامر على الوجوب...
 الامر الاله على الوجوب والى على النهي عن الترك
 بالتضمن وذلك واضح لان الامر موضوع للوجوب
 والوجوب طلب الفعل مع المنع من الترك فالامر دل
 على المنع من الترك بالتضمن وهو المعنى عنه وفي نظر
 لان هذا التاميم لو ثبت ان المعنى من الترك داخل
 في حقيقة الوجوب على ان يكون التعريف المذكور
 الترك مستلزم للنهي عن الضد الذي هو اخص اخصا
 جاز ففعله لم يكن الترك منهيا عنه لانها لا على عبارة
 اخرى النهي عن المية هي عن خبري هذا النهي عن خبر
 جازيا مستلزم للنهي كما عاينتم عليها وقد يجب
 عن هذا ان النهي عن الجزئيات بالعرض لا يستلزم
 النهي عن الافعال بالوجوبية المستند عليها فليدلى على
 ان بيان الملازمة بينهما بالكل الاول والصفرى
 مطلوبة اي الامر والنهي على تقدير الشرط متغيران
 وكل متغيرين اما متشاكلان او متضادان او مختلفان فالامر
 والنهي على هذا التقدير كلت تم بين ابطال النتيجة
 بالبرهان...
 الامر...

بالسبب التام محاربت اليه الاشارة فلا بد ان الارادة
 جزء من اجزاء سبب فعل الضد لان جزء السبب
 ناقص **قوله** فلا حكم فيه اما اي فلا يتصلحان بالوجوب
 كونهما مقدمة لفعل الضد وفيه ان ايجاب الضد مستلزم
 لا يوجب علته كما اعترف المصاوير اذ الضد جزء من
 اجزاء التام في واجبه ضرورة ان ايجاب الكل لا يتصور
 بدون ايجاب خبره كما قد عرفت من ان النهي
 عن شيء يستلزم النهي عن علته **قوله** ويكون النهي
 متعلقا بتلك العلة ومعلوم ان النهي متعلق
 بالضايف عن المأمور به ومعلوم انه هو تركه بالضد
 المصاحب للامور وبوجه المصاحبة قد مر سابقا وبيان
 علة الترك اعني الصدق وعدم الداعي مستمر مع
 فعل الاضداد **قوله** فلورام الخصم الموقفة شئ لان
 الخصم بعد ما سمع في انشاء البحث منع بوجوب الضد
 باعتبار كونه مقدمة لفعل الضد الواجب لا يتصور
 ان يقوم على الاستدلال بهذه الوجوه الذي يعود عليه

نهي متعلق بصارف
 له نه بغيره
 قصد كونه

منه عن صارف
 خصم يكون منه عن
 ضد

ذلك

ذلك المنع بعينه واي فائدة له في ذلك **قوله** وان
 كان واجبا متوقفا على ما وصف الواجب الموسع
 لان المضيق لا يجري فيه هذا الدليل والى
 الضدين على التضييق دليل على الترخيم لان
 التكليف بالجمع بينهما فالضارف عن انهما
 لا يصف بالتخريم قطعا وان اصف بالوجوب
 باعتبار التوصل الى الاخر فلا يلزم اجتماع الوجوب
 والتخيم في شئ واحد **قوله** ولا ريب في لفظه
 لطلانه ثم اذ كان الضارف بهما من جهتين كما صرح
 بعضهم في وقع شبهة الكعبي **قوله** على ان الذي يقتضيه
 الترخيم كما منع للملائمة قوله فلو صح مع ذلك ففعل
 الواجب الموسع لكان هذا الضارف واجبا اعتبارا
 كونه مما لا يمت الواجب الالبه مستند بان ما لا يمت الواجب
 الالبه على تقدير وجوبه انما يجب اذ لم يكن هناك
 مانع وكان ايجابه ممكنا والمانع في الضارف موجود
 وهو لزوم اجتماع الضدين يعني الوجوب والتخريم

ضد صارف

ان من كان اذا كان يغفل الضمير ما في نفسه **قوله** بالغفل النظر التعم في الامر اذا
وبالغ **قوله** المستهويين الصحا انما قال ذلك لان بعض الصحا يناد
الى فاسد اليه الاشارة او الاشياء سواء كانت متباعدة في الحقيقة
المزعة او نفسا و به كالاعتقاد والاطعام والصوم في الكفارة و
كالاعتقاد وحده بالنسبة الى افرادة **قوله** على وجه التخصيص كقولهم نعم في الكفارة
اليمين فكفارة اطعام عشرة مساكين من اوسطه قطعوا بكم او كنتم
او كنتم رغبة امر تلك الاشياء على وجه التخصيص ان كل واحد منها مع الايمان
بالاثر وبمقتضى الاثر البنية قد اختلفوا في متعلق الوجع فقال اكثرهم بانها
وجع المقلد ان متعلق كل واحد من تلك الاشياء المتعينة من حيث المتعينة
على سبيل البدل بمعنى انه لا يجب عين فعل الجميع ولا يجوز ان تركوا ايها كحقيق
الامتنان لكونه واجبا بالاضافة الى نفسه واجبا وطالت الاشارة و بعض
اصحابنا ان متعلقه مفهوما كاي يصدق على كل واحد من تلك الاشياء اعني
مفهوم واحد لا يعينه ولا خلاف في انه لا يجب عدم فعل الجميع ولا يجوز
تركوا ايها كحقيق كحقيق الامتنان لكونه متضمنا للواجب ولله
حكم جامع منهم العلامة بان لا نزاع بين الفريقين في المعنى وان
حكم جامعهم بان يمتنع اخلافا في الجوز لان الوجوب متعلق بالخصوص من حيث

قوله ان كان يغفل الضمير ما في نفسه
قوله المستهويين الصحا انما قال ذلك لان بعض الصحا يناد
قوله على وجه التخصيص كقولهم نعم في الكفارة
قوله الامتنان لكونه واجبا بالاضافة الى نفسه واجبا
قوله حكم جامعهم بان يمتنع اخلافا في الجوز لان الوجوب متعلق بالخصوص من حيث

ان من كان اذا كان يغفل الضمير ما في نفسه **قوله** بالغفل النظر التعم في الامر اذا
وبالغ **قوله** المستهويين الصحا انما قال ذلك لان بعض الصحا يناد
الى فاسد اليه الاشارة او الاشياء سواء كانت متباعدة في الحقيقة
المزعة او نفسا و به كالاعتقاد والاطعام والصوم في الكفارة و
كالاعتقاد وحده بالنسبة الى افرادة **قوله** على وجه التخصيص كقولهم نعم في الكفارة
اليمين فكفارة اطعام عشرة مساكين من اوسطه قطعوا بكم او كنتم
او كنتم رغبة امر تلك الاشياء على وجه التخصيص ان كل واحد منها مع الايمان
بالاثر وبمقتضى الاثر البنية قد اختلفوا في متعلق الوجع فقال اكثرهم بانها
وجع المقلد ان متعلق كل واحد من تلك الاشياء المتعينة من حيث المتعينة
على سبيل البدل بمعنى انه لا يجب عين فعل الجميع ولا يجوز ان تركوا ايها كحقيق
الامتنان لكونه واجبا بالاضافة الى نفسه واجبا وطالت الاشارة و بعض
اصحابنا ان متعلقه مفهوما كاي يصدق على كل واحد من تلك الاشياء اعني
مفهوم واحد لا يعينه ولا خلاف في انه لا يجب عدم فعل الجميع ولا يجوز
تركوا ايها كحقيق كحقيق الامتنان لكونه متضمنا للواجب ولله
حكم جامع منهم العلامة بان لا نزاع بين الفريقين في المعنى وان
حكم جامعهم بان يمتنع اخلافا في الجوز لان الوجوب متعلق بالخصوص من حيث

قوله المستهويين الصحا انما قال ذلك لان بعض الصحا يناد

قوله حكم جامعهم بان يمتنع اخلافا في الجوز لان الوجوب متعلق بالخصوص من حيث

مع وحدة المبدل وهو الفعل وأنه بطلان المبدل باليقوم مقام الكل
 وإذا قام واحد لم يكن الباقي بطلا كاستمرار وجوده وعظمه ووجوه عدم
 الوجود وان العزم يدل على انقطاع الفعل فغايبه بالزم سقوط الابقاع
 في اجزاء الوقت قبل الضيق لاستقوط الفعل نفسه والابقاع متعده
 بتعدد الاجزاء وكل واحد من المبدل المتعدد وكل يدل بتأخر
 مبدل **قوله** اذا نظر على اول الوقت وسقط انما خصها بالذكر لان اخر
 الوقت يقدره الوقع فيه الفعل لا يجب المبدل فيها بما عاين على تعيين
 الفعل **قوله** قال السيد المرتضى نعم لم يذكر السيد في الدليل القول
 بعدم وجوب العزم اتم وقيل هذا الشرح يكون غير معرف
 عصره **قوله** دعوتان احدهما هي جميع اجزاء الوقت والوجود
 والاخرى عدم وجوب العزم **قوله** مستفاد من الامر من وجوب الصلوة
 فانه مستفاد من اتم الصلوة ولذلك ينسحب اليه غسق الليل ومن
 الروايات **قوله** يحكم اي ترجيح بلا ترجيح اذ لا دليل عليه وفيه نظر ان
 مجرد عدم دلالة الامر على التخصيص لا يلزم ان يكون
 التخصيص محتملا لان انقضاء بعض المدة كاستلزامه بغير
 الكل فتفريق التكم وجعله نتيجة لما قبله لا يخرج من شئ اللهم الا

ان كان

ان كان

ان كان مقصود ان التخصيص **قوله** لا يصح كذا دليل من خارج
 بقرينة ما سبق وايضا لو كان الوجود مختصا به الدليل على الاول
 عام بطلان الباب الثالثة فلا يصح كما لو صلينا قبل الزوال عدم
 الصلوة مطلقا فكيف التخصيص بقول صحيحه فلو ادعى على فعل قبل
 الزوال ان التخصيص بقوله يجوز الشك فيه اذ لو كان كما هو مقتضى الزيادة
 الوقت معين وتقديم عمل المجموع اول الخس عندكم اللهم الا ان يثبت
 الضرورة لولا الاجماع او يثبت جواز ذلك في بعض الصور لما اقتضى التخصيص
 وازنه معلقا في الكلام كلام اتمه الاول فلو ان دعوى التخصيص محل النزاع
 وانما في الثاني فلا ان التخصيص مخالف فلا سلم الاتباع وارجاعنا لا
 لا يرضى عليهم حجة وانما في الثالث فلو ان دفع السند فيكون متأخره
 من وقته عاصيا اي فيكون الصلوة متأخره عن الواجب الذي هو الصلوة
 مثلا عن وقته عاصيا وانما لم يذكر قيد العمل لا لشعاع التأخير والعلامة
 التي هي لا يكون بالتأخير عاصيا وفيه نظر لان التخصيص ان سلم العاصي
 بالتأخير منع الاجتماع على عدم العاصي اعني التأخير الى اخر وقت
 الظاهر على التأخير الذي يتحقق مع العاصي اعني التأخير يخرج
 وقتها ويحل الوقت للتخصيص بالعصية وما خلاف

ان كان

الاطلاع اي عدم الصحة قبل آخر الوقت والعصيان بالتأخير
 عن اول وقت خلاف الاجماع ولنا على الثانية ان الامر قد ورد
 في قول المص في الحاشية عدلنا عن الامة لال المشهور على قنينة
 الغرم وهو ان سادى الفعل في جميع الامور معتبرة مستقطبة
 به والا لم يكن لا واذ ان وجب في الاول لم يترك بعد البذل وهو الغرم
 ووجه البذل منه وهو الفعل وان لم يجز في الموطأ وجه العدل ان لا يتحقق
 ما ذكره بعض الافاضل من ان القائلين ببدلية الغرم لم يجعلوه بدلا عن
 نفس الفعل بل عن ايقاعات الفعل في اقراره الوقت والبدل وهو
 الفعل في لافي الجزاء بطل واحد منها متعدد وكل بدل تبادلي منه
 مبدلة انتهى قول بقوله لافي الجزاء لاخير يرفع الامة لال الاول
 لان وجوب بدلية الغرم يفسد الفعل فيا قبل من اجزاء الوقت
 لا بد ايضا لان الفعل فيه يتبعس ولا بد له فلا يلزم سقوط التكليف
 والجماع عن الاول ان الافاضال الغرم حاصله ان الواجب
 الموسع له في اخره الوقت بدل من نوعه وان لم يكن له بدل
 من غير نوعه وهو الغرم بخلاف المندوب فانه ليس له
 بدل اصلا فظهر الانفصال والافتراق بينهما وهذا الجواب في

الغرم

اتحقق منع لقوله حيث يجب فليس غرم الغرم قوله وعن
 الثاني انما قطع الط ان بذله معارضة وفي قولنا قطع اشارة
 الى ان هذه المصنعة اجماعية قطعية او ضرورة فلا حاجة الى الامة
 بانه لو كان فاعل الصلوة مشابها لكونها احد الامور
 لجاز الاتيان بالغرم دون الصلوة كما في حصول الكفارة حتى
 يتوجه انه ان اراد فاعل الصلوة فاعلمنا في آخر الوقت فاعلمنا
 متمنوخا لان الفعل متعين فيه ولا بد له لساوان اراد فاعلمنا
 فاعلمنا قبل الاخير فطمان اللزم ثم يجوز الاتيان بالغرم دون
 الصلوة ويمكن ان يكون منع لقوله بدلية الفعل والغرم
 حكم حصول الكفارة اي لانه ثبت حكم الحصول فيها وانما
 لو لم يكن الاشتغال بصلوة الصلوة على تقدير بدلية
 الى منع حصول الاثم ترك الغرم اي القصد الى الفعل في
 الحال لانه عين محل الزنازع على فعل كل واحد منهما
 كان او موسعا وفي هذا التعريف زيادة ما بالغنا ان الاثم ليس له
 التام في غير بين فعل الموسع او الغرم لم يحصل في ترك غرم
 الموسع ايضا مشدرك بخصوصه حكم خاص مثل وجوب

التخيير

الضوم وانما اعتبر الالتفات المذكور في تحقق وجوب العزم لان
 الفاعل غير متكلف حكم من احكام الايمان ثبت مع ثبوت
 الايمان لم يرد ان العزم بالواجبات اعتبرت ارادة الايمان
 بها من لوازم غير متفكر فيه فيقتضي التصديق والاعتقاد بما جاز به
 النبي صلى الله عليه وسلم كما ظن اذ لو اراد ذلك لزم ان لا يكون تارك الواجب
 الموسع مع التصديق بوجوبه وتارك العزم غير مؤمن وانه يقطعها
 وان لا يتلف العزم على الواجب التصديق بوجوبه وبطلان ما يخفى
 على ذي سعة بل اراد انه من توابعه وادفعني اذا آمن الرجل
 وجوب عليه العزم على الواجب في اوقاتها اجمالا وتفصيلا على
 الوجه المذكور وانت تعلم ان قطع مع ثبوت الايمان من باب منع
 الظاهر موضع التغير لئلا يتوهم عوده الى الحكم لانه يوجب قلب المقصود
 على الوجه الذي ذكر من الاجمال والتفصيل ووجهه
 وللتوقف في وجوبه وهو اذ لا دليل على وجوب ارادة الايمان بالواجب
 في اوقاتها قبل تلك الاوقات ولا عده وان كان الحكم
 التام اي وان كان الحكم بالوجوب متكررا في كلام الاصحاب
 لكن ليس ذلك اجماعا ووجه استدلاله اي لوجوب العزم

الايمان

على الوجه

على الوجه الذي ذكر لكونه غير ما على احكام اشارة الى
 ان الصغرى والكبرى مطلوبة بقدره العزم على ترك العزم
 الواجب عزم على احكام والعزم على احكام حرام فالعزم على
 ترك الواجب حرام محجب العزم على فعل الواجب
 لعدم التفات المكلف من بين العزم حيث امتنع
 احدهما وجب الآخر وهو كما ترى اشارة الى ما فيمنه المناقشات
 فثبت اما اولها لان ترك الواجب حين كونه واجباً
 حرام قبل محرمه العزم على تركه مقصد بذلك الوقت اي اذ
 لا يزيد الضرع على الاصل وانما يتألف لان العزم على
 احكام حرام والكلان العزم على الضرب ظاهراً عما هو
 ثم وانما الثاني فلان يوجب العزم على فعل الواجب ثم بل محجب
 يجب عدم العزم على ترك الواجب وهذا العزم حيث
 مهول لا يترك العزم على فعل الواجب فيخرج عن كونه
 واجبا فيه نظرا لان جواز ترك الواجب يترك خروجه من
 كونه واجبا اذ كان معينا وانما اذا كان متغيرا فلا كان كافيا
 خصال الكفارة لان جواز ترك بعضها فثبت الايمان ببعض

الاخر لا يخرج عن الوجوب بل يخرج من هذا القبول **فقد** ما حققناه
 في اثبات المدعى الاول ومن ان الامر يدل على التوسعة **فقد** لو كان
 واجبا في الاول المراد بالاول اول الوقت الى ان يبقى مقدار الفعل
 فانه قد قيل ان عدم وجوبه في الاول لا يوجب اختصاصه وجوبه
 بالآخر كما يحققه في الوسط ولا حاجة الى التوسعة لانه لا قال
 بالوجوب في الوسط فلا حاجة الى البطلان وانما خبرنا ان
 هذا الدليل لو تم لدل على اختصاص الوجوب بالآخر فقط ولا يدل
 على ان المقدم يدل على سقوط للفرض **فقد** فان للزوم المدعى
 الثاني قبل هذا الجواب الصحيح على مذمب من خصص الوجوب
 بالاول والحق انه يصح باو في تصرف لانهم وان خصصوا الوجوب
 بالاول لكنهم يثبتون بان الفعل يستلزم في الاول بل
 المكلف فيجب اداءه في الاول وقضائه في الآخر ولهذا لم يصح
 بالماضي اجماعا **فقد** تعليل الامر بل مطلق الحكم على شرط مثل اعطى رندا
 ودرهما ان الكرمك وان دخلت الدار فانت حرة الشرط قيل
 هو ما توقف عليه وجود الشرط الشئ واخص منه ما قيل من انه
 يستلزم فيه نفى امر لا على وجه السببية وقبل هو المذكور

في تبيين الامر على
 الحكم على الشرط

بعد ان

بعد ان ما فواته معقلا عليه حصول مضمون جمله اي حكم بان يحصل
 مضمون تلك الجملة عند حصوله وهذا التفسير بان الشرط عند
 المعنى يمكن ان يجعل محل النزاع لا بالمعنى الاول والمراد بالجملة
 العلية وابنه فخر المققدين **فقد** يجري في العرف مجرى قولنا
 الشرط في عطائه اكرامك فيه نظر لاننا لا نعلم ان المثال المذكور
 يجري هذا المجرى لان هذا المثال لا يفيد اخصار الشرط في الاكرام
 بخلاف قولنا الشرط في عطائه اكرامك فانه يفيد ذلك طافره
 انما المتعاضد ان يعرف المستبد باللام يفيد اخصاره في الجملة
 في قولك لا يمر زيد والشجاع عمره ولعل السائر يستفاد من هذا
 الاخصار وهو مفقود في المثال واما لان المذكور بعد ان ما فواته
 في اللغة شرط لا يقع الحكم اى اصداره من المتكلم كما ينقش في ان
 نزول الشئ فالزمان يستلزم معناه نزول الشئ شرط حكم بان الزمان
 يستلزم لانه شرط لثبوت استثناء وجوده في الخارج ففقد
 النزول استثناء حكمي يستلزم لاثبوت في الخارج وانما يفيد ثبوت
 فيه لو كان الشرط شرط لثبوت فيه وهو مذهبنا على هذا المثال المذكور
 يجري مجرى قولنا الشرط شرط في حكمنا باعطائه اكرامك والمثبات

من بدأ انتفاء حكمه بالاعطاء عنه انتفاء الاكرام لا انتفاء
 الاعطاء في الخارج وهو مطلوبكم ولا انتفاء لكم القول بان الخراء
 ان كان انتفاء لازم انتفاء انتفاء انتفاء وطوعه وثبوتها
 من ان الانتفاء لا يخرج لان وعيكم في مفهوم الشرط مطلق سواء
 كان الخراء خبر او انتفاء وانه لان بدليل ان يجوز ان يكون
 سبباً في مجرى المثال في مجرى قولنا والسبب اعطاء اكرامك
 ولان ان المتب در من هذا انتفاء الاعطاء عنه انتفاء الاكرام
 يجوز ان يوجب سبب آخر اذ الشيء الواحد يجوز ان يكون له
 اسباب متعددة والقول بان جواز وجوده سبباً لا يضر
 في ظهور انتفاء الحكم لان الاصل عدمه مدفوع باستغفري في الجواب
 عن استدلال السيد بعد جميع ذلك برهان حجة مفهوم الشرط عندكم
 كم مشروط بان لا يكون خلاف الشرط او في منزلة الحكم ولا مساوية له
 والا لان الحكم يتباين عند ثبوت خلافه في نفس قطعاً يجوز ان
 يكون الحكم مشروطاً بآخر او في مساوية للشرط المذكور فلا يلزم انتفاء الحكم
 عنه انتفاء على ان ما ذكرتم ينقض تخوان كان هذا انتفاء فهو
 حيوان فان انتفاء الاستثنية لا يقتضي انتفاء المحمية اللهم الا ان

لوق

لوق بدأ المثال وامثال واردة على قاعدة القول غير صحيح عند ارباب
 باب اللغة بل هو حرام مطلقاً سواء اردن التحصيل ولا
 وانجواب عن الاول يمكن في عدة بان السيد يقول اذا
 جاز ان يكون الشيء شرطاً لغيره وكل واحد منهما مستقل
 فعدامتها شرطاً لغيره من كالاكرام في مثال لا ينتفي الشرط
 بالاعطاء وانه لا يستلزمه غلباً فهذا الجواب السليم لما اذا علم
 السيد كما لا يخفى كان الحكم محققاً على وقوعه بان مقصود
 استدلاله اذا جاز ان يكون الشرط شرطاً لكثرة وقوع ذلك
 في كثير من المواضع كما يشعر به الشر من ان يحصل لم يحصل
 النامع عدم العلم بوجوده رجحان عدمه ونظر ذلك ما قيل في العلم
 قبل التحصيل عن التخصيص انه لا يحصل لما الظن بعينه بناء
 على اصل عدم الكثرة وقوع التخصيص في العموم والموضع
 هنا منقش المراد بالموضع هنا الاكرام وهو شرط عند ارباب
 التخصيص لانهم اذا لم يردن التخصيص فعدا ردت البقاء الملا
 ممنوع لوجود الواسطه وهي عدم ارادة شيء منها ولو قال لانهم
 اذا لم يردن التحصيل يردون عدم البقاء سواء اردن البقاء

او لا ومع عدم ارادتهم عدم البغاء الى تسليم هذا المنع
 وفيما يجب عنه بان كل ضيق لا تملك بينهما لا يجوز فعلها على الارادة
 بل لابد ان يكون احدهما مراد او به انما يتم عندهم فيسرا الارادة بالحق
 المخصوص لاحد المقدرين او وقوعه ولا شبهة ان احدهما الضيقين
 واقع البته فلا بد من امر يخصه بالوقوع وهو الارادة واما عند
 من خصه باحدهما بل يتبع اعتقاد المنع فيجوز فعل الضيقين عنهما
 بخلاف ان يكون المنع من كل شيء منها **قوله** فلا يتعلق به الحرمة
 لا يتعلق به الا بالارادة ولم يذكرها الكفاية **قوله** فاما لمولى اخي بالارادة
 لكان في العقل نقصا من فيه كبرية المولى **قوله** او ان كان
 نزلت من بردان الخصم حاصله ان في التقييد بينهما على تحقق ارادة
 في تلك الحالة كما قيل ان لسان في كانت سنة جوارى وهو كان يرضى
 على البقاء ورضي من شكلي بعضهم الى النبي صلى الله عليه وآله واعترض
 بان العبرة بعزم اللفظ لا بتصورها بسبب هذا غير في هذا الجواب
 خصوص بسبب وجوب عنه بان يستفيد من اللفظ وهو محرم
 الا لارادة عند ارادة التخصيص عودا بقا الى يوم القيمة ولم يخص نعم
 لم يثبت منهم الشرط لظهور فائدة اخرى لظهور غير **قوله**

واستلزاما

في التعيين على نفسه واخلفوا الى معنى واختلفوا ان يتعلق
 الحكم على احدى صفته الذات مثل في النعم السائمة زكوة بل
 يقتضي تقييد عند انتفاءها ونسب الاخرى مثل العلو في ام
 لا ويقتضي تقييد محل النزاع باذا لم يكن الموصوفية اخرى
 نفى الحكم عن محل ذلك الوصف والا فلا يقتضي تقييد اتفاق
 كما في قوله نعموا ولا تقتلوا اولادكم خشية الملاق وتلك الفاية
 بهذا منهم عن عاداتهم من قتل الاولاد خشية للفقير ما فيه
 من الاشعار بالاولاد الحكم في خلاف **قوله** وجميع ما يحرم والنون
 واحكاما بمعنى مال **قوله** والعلامه وهو العناية الى ان يتعلق
 الحكم بالوصف لا يقتضي في افعاله انتفاء الاعلى تقدير ان يكون
 الوصف عنه ذلك الحكم فانه ح يقتضي انتفاءه عند انتفاءه
 والا لزم انا البطال عليه ما فرض عنه وذلك اذا كان الحكم
 في غير محل الوصف معلا فائدة اخرى فلا يكون ذلك الوصف
 عنه فانه بل الصريح احد الامر من حرف واما وجوب المعاملة
 العلة وذلك في تقدير استثناء الحكم في غير محل الوصف
 اما به الوصف التام بل وانفع وبعدها بحت وهو ان يتعلق

في التعيين على نفسه
 في التعيين على نفسه

انما بالوصف كما هو موضوع المسئلة شعر بالعلية فاذا اعر
 بان كلمة الوصف تقتضي حجة مفهومة فلا بد من الاعتراف
 بتجسيم مفهوم كل وصف اللهم الا ان لق المراد بعلية الوصف
 وقدره على الحكم ينفي الحكم بالاشارة وكثير من الناس كافي على
 داني فاشتم والتكلمين كالم وابن شيخ وجماعة من الشافعية
 كافي كبر الفارسي والنحال وجماعة من الخفعية وغيرهم
 ولانه لو كان كذلك اي ولان نفس الحكم من غير حمل الوصف
 لو كان عين اشارة على عمله او جزئية كانت دلالة التعليق
 بالمنطوق اذ المنطوق ما دل عليه اللفظ في حمل المنطق
 سواء كان مطابقا او تضاميا وانضم معرف بانها ليست
 بالمنطوق فلا حاجة لنا الى الاستدلال على نفي المطابقة
 والتضمن فلانه لا شبهة في الذين ولان العرف هو منيع او
 الاشبه ان اهل العرف يفهمون من قولنا آجمن زيد اننا
 الفاسق اشارة الى انه قد اعتاد الفاسق حتى شاع بينهم ان
 التعليق ما يوصف شعر بالعلية سلمنا ولكن المشية لعل
 يستنبط منه نفي الحكم بالتأمل الصادق وان لم يكن شعور
 وقال

لا ملازمة

في حال الخطاب فلو لم يشعر انما هو في الخطاب بالصرح دون الضمني
 وقد مرسل **قوله** وجري مجرى قولك لا تسأل الا بغير العلم
 القيوب ذكر الا بغير العلم بغيره الشبوت العلم بالغب لغيره
 كان مستحجا عاريا عن الغايدة ومثل الاسود **قوله** فما ذكر كونه
 من انشقا وانما عند انشقا الوصف **قوله** بل اي شبهة الكلام
 كثره فوايده لكن المنبث من ان الظاهر ما ذكره في الاحتمال لا يقيح
 في الظهور **قوله** وجوابه ان الله على كل شيء قدير فلو جرح يرفع عنه
 هذا الجواب هو ان التخصيص يقتضي نفي الحكم اذ لم يظهر له باء
 اخرى مساوية لذلك النفي في الظهور لا مطلقا وما ذكرتم من
 الاحتمال لا يبره في الظهور **قوله** يدل على حاله ما بعد لما قبلها قبل
 هذا في الحكم بوجوب غسل المرفق والجواب انه يجوز توقف الحكم
 المنفي بالمفهوم عما بعده بغيره كالاجماع وفعل عذر وكذا **قوله** والعرض
 العامة كالمدى والى حنيفة **قوله** معناه اضر وجوب العلم بحجم التعليل
 فيه نظرا لانه يجوز ان يكون مغاير ان الحكم انفس على ايجاب
 القصد هذا لا يوجب الصوم اضر وجوب التعليل فيه نظرا لانه يجوز ان
 يكون مضاهيا وهذا اذا يدل على انشقا وهذا الحكم لا على انشقا والوجه

والنطق

وبعبارة اخرى ان اردت ان معنا واخر وجوب الصوم
 المستفاد من هذا الخطاب محكي للبلبل فقم ولكن فوكت فلو
 فرض ثبوت الوجوب بعد مجيء بلبل فقم ولكن فوكت فلو
 الثابت فما قبل الغاية يقتضي هذا الخطاب والى الثاني فلو
 من مقتضى خطاب آخر فحي للبلبل آخر باب له الاول وسط
 بين الثاني والثاني ولا يصح فيه وان اردت ان معنا آخر وجوب
 الصوم المطلق فحي للبلبل فقم **قوله** بخلافه هنا كنه حاله غير
 المتكسر في ظاهره غير غاية بل اللزوم وهناك إشارة الى التعليق
 الصفة **قوله** اقوى دلالة من التعليق بالشرط الاظهر لقول من
 التعليق بالصفة الا ان التعليق للكان اقوى من التعليق
 بالصفة كان التعليق بالغاية اقوى من التعليق بالصفة الفهم
قوله وان علم الامر ان شرط اذا كان الفعل مشروطا بشرط
 فلا يجوز ان يكون الشرط موجودا في وقت ذلك الفعل او لا
 وعلى التقديرين فالامر بالمأمور ما حاله ان به او غير علمين او به
 لتفصيل هذه ثم ان صور فان كان الشرط موجودا في زمان الامر
 به مطلق وان كان مفقودا وكان الامر به بلا جواز فيتم سواء

ان
 بالشرط
 فلو ان الامر بالامر
 مع العلم بالشرط
 جائز

كان

كان الامر بالمأمور بما اول وان كان الامر بالمأمور بالامر
 الخلف سواء كان الامر بالمأمور بما او بما فغاية الجمهور ان
 يتحقق كجوز وعند اصحابنا والمعتزلة لا يجوز واما مقتضى
 بعض متأخريهم انه زعم بعض متأخريهم لان في من جعل
 الامور وعلمه بالبقاء الشرط لعدم اقتداره على الفعل ح و
 لا يصلح للمنافعة كما في صورة اكمل دون العلم لانه اذا جعل
 بطبعه وبعض بالشرط والكرامة بخلافه فاجواب عدم المانع
 للصفة جواز الامر بل لا بد من وجهه الباعث فيه وهو تحقق
 في صورة اكمل دون العلم لانه اذا جعل بطبعه وبعض بالشرط
 والكرامة بخلافه اذا علم فانه لا يتصور العلم عليه والتوجه
 اليه فلا يتصور من تلك الغاية كون الامر بالمأمور بالامر
 اكمل بالاشياء انما يتصور في الشرط وهذا المثل به واما القائل
 فلا يخرب عنه مثقال ذرة ثم المقصود لصح الامر من الجاهل
 بالاشياء الشرط ويكون الامر مشروطا بحصوله فان حصل ثبت
 التكليف وان اشقى ثبت عدمه والحق القول بقول من
 التكليف مع استقضاء الشرط في هذه الصورة وفي صور العلم

عرة

البقية **قوله** ما نرى متعلق بالترجمة والمعنى لا يعجزني التعجب عن هذا **قوله** ما
 نرى من ذكر الشرط مطلقا اذا نزاع في جواز الامر بالواجب المطلق عند
 اشتقاق شرطه الامر بالصلوة عند عدم الطهارة وانما النزاع في ان شرط
 الواجب المحقق كالتمكن من الفعل والقدرة عليه والحياة **قوله** واذا
 لم اعدل كما هو اسبق سوال مقدر تقريره ان هذه الترجمة اذا كانت
 غير مستحبة لم يثبت بها ولم عدلت عنها الا هو حسن منها وغيره **قوله**
 اني لم اعدل عنها قصد الى مطالبة دليل الختم لدعواه لانه جعل
 الشرط مطلقا ومطلبا وانما عليه الدليل بقرينة جعل ارادة التكليف
 من الشرط مع انها من شرائط الوجود دون الوجوب **قوله** وال
 ان دية عن اصل المطالبت خصص الشرط بشرط الوجوب
 ولم يعبره مطلقا **قوله** ويرى كون انه يكون فاعورا بذلك مع التبع
 يعني انهم قالوا يجوز ان تكلف له سبعة العبد بشرط ان لا يمنعهم
 اذا وقع البيع منه لا ينافي كونه مأمورا كما اذا امر الله بالصور
 مع ان شرطه ان ليسا فاما الزمة السفري في الامر بجاءه كذا الفعل
 من تعصم الشرط **قوله** والذي يبين ذلك انه ادعى انه سبحانه لا يامر بفعل
 عند انتفاء شرطه ويبيّن بان ذلك قبيح في شأنه فكيف في

قوله اني لم اعدل عنها
 من تعصم الشرط بالشرط
 وفيه المقتضى الى ان
 قوله اني لم اعدل عنها
 من تعصم الشرط بالشرط
 وفيه المقتضى الى ان

في العلم

في القديم المزمع من كل قصبة اما ان العلم بان شاء الى اخبار
 الرسول لان علمه بذلك عقلا متع كالمسبح في كل طهر طريقه الى
 النقل ثم ان ذكر الرسول على سبيل التمثيل والاف جليل
 معصوم **قوله** قبح منا ان نأمره بذلك ثم لانه انما كان
 العزم من التكليف هو الامتناع فقط وليس الامر كذلك لان
 الامر كما يجب الامتناع بالامور به كالتحريم والتحريم
 والامتناع بالظاهر من الامور من امارات البشر والكرامة
 على ان الخضم هو الاشعار الاسلام منك دعوى القبيح
قوله فقد علمنا مرفوع على ان فاعل المحسن **قوله** علمنا
 بصيغة المأمورة استقبل ونحو الشرط فيها كقولنا فعل
 هذا ان كنت باقيا على صفة التكليف ولو كان لنا علم
 ببقائه عليها قبح هذا الشرط لانه انما يخل في المنكر فيه
 دون المعلوم **قوله** ولنا الى طريق الظان منصوب
 على انه حال من العلم وضمير الية ونحو ان يكون معطوف
 على يصح والضمير يعود الى الموصول **قوله** نحو حسن
 الفعل فلا يصح ان نقى افعل هذا ان كان مستحبا مع العلم

يعود اليهم

محذور ان الشرط انما يناسب دخول على المشكوك قوله
 لا يصح ان يعلم عقلا محذور ان العقل غير متقبل في
 الحكم ان الامور ممكن من الفعل في المستقبل لانه لا يكون
 موقوفة او جنونه مثلاً على طريق العلم به من غير الضادق واذا
 فقد انخرط في الشرط في وقت الشرط عند الامر به
 بما جله ان علم الممكن يوجب الشرط والواجب ويكون
 النفس في ذلك وانما مقام العلم حاصله ان صحة الامر
 موقوفة على علم الامر بالممكن حيث يمكن والعقد مقام
 الظن مقامه دون من لا يعلم انه لا يمكن فهم منه انه لا
 يحسن ان يوجه الامر بوجهه والحق ان لا يجوز ولو كان يدل
 وقت جاز كان الظن فلا غيره بالعين العينة والراء المعطلة
 الساكنة بمعنى لا يحجب واقفها ارادة المكلف انما انما
 الارادة الى المكلف منع ان يستدل وهو الاشعري
 غير قابل بها الزايم للخصم وهم المتكلمة والامامية لانهم يتكلمون
 استناد الفعل العباد اليه سبحانه فلا تكليف فلا محذور
 اما عدم التكليف فلهذا يقدم بانها شرط كالارادة وانما عدم
 المحذور

المحذور

المحصنة فلا نجا باعتبارهما لفة التكليف وهو متصف قوله فلا نجا مع
 الفعل وبعد انقطع التكليف في هذه المفردة اذا التكليف بعد الفعل
 عند الاشارة لانه لا يقطع مع الفعل فيه الايض دليل الزام وانما
 بانه لا يلزم من انقطاع التكليف بعد الفعل ان لا يعلم احد انه
 مكلف بخلاف ان يعلم بعده كونه مكلفا لكن لا يلزم بالاجماع ولا
 في حال الفعل ليدفع بانه من فرض لم يهجم بل قبله ولا استحالة فيه
 وعلى هذا يبطل الملازمة واجيب ان معنى قوله لم يعلم احد انه مكلف
 لم يعلم في شيء من الازمنة انه مكلف في ذلك الزمان فان دفع الازمنة
 وقت الملازمة وانت خبير بان اللازم من الدليل ح انقضاء العلم بالتكليف
 من بعض الوجوه لا مطلقا لبقاء احتمال احاد العلم به وهو ما ذكره المعترض
 فكون اللازم ضرورة انما يبطل ان يتم قوله لا يعلم واخرى بانه
 لا يلزم من انقضاء العلم بالتكليف قبل الفعل ومعه وبعده انقضاء
 العلم به مطلقا بخلاف ان يعلم في غير زمان لم يعلم باحد من الوجوه فاقاب
 بان العلم بالتكليف مع العلم بانقضاء كونه في شيء من تلك الازمنة
 ضرورة انه لو حصل العلم بحصول في واحد منها لاستحالة وجوهه لم يترك
 في الخارج دون معان منها **قوله** واجتمعت الشرايط عند دخول الوقت

الشك في
 بانها متناهية

شرطان في معنى من الوقت **قوله** ليس فيه الفعل فإنه لا ينقطع التكليف
 على ما في المتن **قوله** ان لم يمتنع اي لو لم يمتنع التكليف على عدم
 لم يعلم ابراهيم وجوبه في ذلك واللازم بطلان الملازمة فلا تنقضي وجوب
 الدين عنه وقت عدم شتمه في الحقيقة عدم وجوبه مستلزم لعدم
 العلم بالوجوب ضرورة ان العلم بالشيء في نفسه في نفسه لا يطلان
 اللازم فلا بد لم يعلم لم يقدر على ذلك ولده بتبيين السبب في الاحتجاج
 وقد اظهر في امر المديونية على حلقه لانه حرام على القدر عدم العلم بالوجوب
 ولم يمتنع ايضا الى هذه اذ قد قال الله تعالى ونذره بدين عظيم **قوله** وجوب
 المنع عليه على اذ كان النزاع في الشرط الذي يترقب عليه تكليف التكليف
 شرعا وقد رتب على انزال الامر في الشرط مطلقا فتوجب المنع على المقدرة
 جازيا اذ اراد باللازم عدم عصيان احدية ترك الواجبات مطلقا لان
 ليس لازما لعدم شتم التكليف عند العلم بعدم التكليف والقدرة بالعلم وانما
 اللازم لعدم العصيان بترك الفعل الذي علم عدم التمكن والقدرة عليه
 وان اراد باللازم عند العصيان بترك الفعل فبطلانهم وانما لا يمتنع
 المنع لهذا لان مساق الدليل في ارادة هذا المعنى **قوله** المنع من بطلان
 اللازم وهو انه لم يلزم تعلم احد في شتم من اللازم انه مكلف في ذلك

قوله

المراد

الزنا والسند اما يجب انه بعد خروج الوقت لعلم انه كان مكلفا
 بالفعل في ذلك الوقت **قوله** ليس يجب جواب عن قول
 مقدر بقوله لو كان العلم بالتكليف بعد مضي وقت الفعل لم
 ان سقط منه وجوب التحريم عن ترك المأمور به عند وقوعه
 لعدم العلم بالتكليف وانما بطلان التيقن وتقرير الجواب ان اذا
 دخل الوقت والتكليف على شرط التكليف فلهذا بطلان
 عليها وجوب عليه التحريم عن الترتيب ولا يحصل ذلك التحريم الا
 بالشرع في الفعل وبالجملة وجوب التحريم ليس موقفا على العلم بالتكليف
 بل كنه الظن به واوردها بان هذا الجواب مستلزم وجوب الفورية
 في الموضع لما يظهر من قوله ولا يحصل ذلك التحريم الا بالشرع في الفصل
 ويمكن ان يجاب بان الموضع لا امر او كل فرد منه واجب على
 التحريم ولا يحصل التحريم عن فعل الفرد الاول الا بالشرع في الفعل
 فليس فيه دلالة على وجوب الفورية **قوله** ان يحرم سماع في وقت
 اخر من طلاق منبذ الفصول مات واخر منبذ الميتة **قوله**
 بنية العرض ويؤلم يكن عالما بان الفعل وجب عليه لم يجب عليه
 بنية العرض ويظهر من هذا الاستدلال ان ما شتم بين الا

المصولين من ان التكليف بالفعل عند الاشاعة انما يتوجه
 عند المباشرة به لا قبله ليس على ما ينبغي لانهم يقولون يتوجه
 التكليف قبل الفعل وبقائه حال المباشرة ثم ان دعوى
 الاجماع على وجوب نيته انفرص مع وجود الخلق انما هي
 على العقادة قبل الخلاف او على ان المني الخلف لا يتوجه
 به اذ يكفي في اشارة الى الجواب بمقتضى الكلام
 السابق تقرير ان الاجماع وجوب نيته الفرض لا يدل على
 حصول الفعل العلم بالتكليف قبل الفعل اذ يكفي في وجوب
 غلبه الظن بالبقاء والتكليف حيث لا يسيل الى القطع
 وفي حاشية ما قرأ الذي هو فرض الاوداج بقدرت
 اقرت به فما اى قطعية الاوداج جمع ووجه بالنسبة
 وهو غرق في الغنى بكل كلف بمقدار ما يمكن
 ان يجاب بان التصادم في قوله اذ تكلم في
 الاوداج والامور في قوله افعل ما تؤمر هو الذي لان
 غيره لم يكن مذكورا واما جملة على المقدمات المذكورة فمجاز
 لا يصار اليه الا بدليل مرد له قوله وما دنياه ان ما يبرهن
 قد مضى

قد صدقت الزوايا عليه باعتبار ان تصديق الزوايا هو فعل
 ما هو مرفى في المنام وما فعل على الامتدات بالذبح في
 المرتبة المنام دون الذبح لعدم وقوعه في فوجه بان الامر
 بالذبح مستلزم للامر بمقدار ما في الشارع في الامور بل هو
 له انه متفهم من صدق له قبل انما هي على ان لو لم تفعل بوجوب
 المقدرة لصح انهم اطلاق التصديق للشروع فيها كما لا يخفى
 على النصف ويؤيد ما ذكرناه امور الاول قوله نعم ان هذا
 الملاءم الميعن اذا الطمان هذا الشارة الى الذبح بالمعنى المحقق لقرينة
 التاكيد بان وباللام وباسمية الجملة وما تعرف المقيد للمعنى كونه
 لفعل الفعل وبالوصف المقيد لانتياز هذه البيعة من بين البليات
 تشبهتها واستثنى منها في النفس وما جعلها على المقدمات
 فبعد سهولة الاشتغال بها وعدم حشيتها في النفس
 مثل الذبح والقول بان تلك المقدمات بليغة غريبة باعتبار
 العلم بما في الامر واحتمال ان يؤمر بالذبح لغيره فغيره ما في
 اما اولها ان العطف انما هي بالغير بخلاف ما ذكرناه واما ثانيا
 الامر بفتح فقه الالف في خلاف المتعارف فذلك الاحتمال

بعينه جدا والثاني قوله قد ينهيه به عظيم اذا كان الامر كان
 متعلقا به كجوان الفداء هل من اول الامر الى اهل بعد وجود المبدأ
 على ان الظاهر ان يكون الفداء من جهة المبدأ والقول بان الفداء
 بل من مقتضى ما لا يتركه على ما فهمه يمكن قدامها او على ما
 سيومر به من الذبح لغيره غاية البعد لان الفداء على الوجوب
 غير معقول ظاهر او قد يربى عن اصل الدليل بان يتعلق
 الامر بالذبح ثم ولكن استغفار شرط يعنى عدم شئ من لانه كما
 انه قد فرى اوداج اية لكن لما فرى جردا عادته ففعل ما
 به من الذبح وان لم يطل الغيرة وربما يقع اولابا نه خلاف العادة
 والظن فيقول نقلا بغيره او ثانيا انه لو ذبح لما احتج به الفداء لو يمكن
 الجواب عن الاخير بان الفداء هل من جهة الحيوة لا عن الذبح
 وعن الرابع انه لو سلم استغفار الى منع كون الامر بالفعل حسن لمصلحة
 تشتمل من نفس الامر دون المأمور به كالابتلاء والامتحان وتكون
 النفس على الامتحان والعزم على الامتحان به مستند اياك ذلك
 انما يعقل اذا كان الامر من اهل الامور وان اذ كان على
 فلا معنى له الحق ان هذا المنع مكبرة لان في خواص صيغة الامر

الكل

ومقتضى

ومقتضى تمام من غير ما خطه المضمحل على ان ذلك لا يمنع
 في حق العالم البصر وانما يمنع لو كان المقصود تحصيل العلم وانما كان
 المقصود اكمال الخلق على المأمور به البصالي النفع اليه بالغرض على مقتضى
 وعدمه فلا ومن منظره لظلال المصروف في قوله فاما يجعل المكان المتروك
 وما يوتيه ما ذكرنا ان الكفار الذين علم الله انهم لا يؤمنون مثل
 ابي جهل وابراة مكلفون بغير ذبح الشريعة ان كان يابن هذا
 وما نحن فيه فرق تالان كلامنا في منظر التمكن بالفعل كالعقود والغيرة
 ونحوها والايان ليس من هذا القبيل بل من قبيل الظهارة
 والارادة وكما قوله وليس النزاع فيه بل في نفس الفعل
 فيه نظر لان النزاع انما هو في مجرد تعلق الامر باعلم انفقوا شرط
 وانما المظن من ذلك الامر بل نفس الفعل او العزم عليه ما خرج
 عن محل النزاع كما يشهد به عمران السكندر واحتجوا المضمحل
 هذا ما ذكره المصنف بجعل النزاع في المسئلة لفظية قوله ان الامر
 انما يدل على انه صيغة الامر انما يدل على تضمنه على الجواز بالمعنى لا
 الذي هو قدر مستند كذا بين الاحكام الاربعة المذكورة (عنى
 الاول في الفعل لا على الجواز بالمعنى لا خاض الذي هو قدر مستند

هذا
 مقتضى
 مقتضى
 مقتضى

منه في الجواب
الفضل والعلل
منه في الجواب
منه في الجواب

ان فائدة هذا الاصل فيلزم ان يكون سبب لانه ان المنع احاط بجميع
الاصحاحات العقلية والاشارة لتفضيلها صرحا ولا يشترط عود
بعضها البعض باعتبار لانه ان الوجوب ممتنع ممتنع
ان الوجوب ممتنع ممتنع ان يكون ورفع المركب قد يكون
رفع كل واحد من جزئيه وقد يكون يرفع احدهما فهو عام منها
والعام لا يدل على الخاص ايضا فاذل لا دلالة للمنع الوجوب
على ارتفاع الجواز اذا كان في نفسه رفع المنع من المركب فلا
يكون المنع مانعا من الجواز فان قلت المنع كما لا يدل
على ارتفاع الجواز لك لا يدل على تحققه مستندة الى المنع
بل مستندة الى الامر فان قلت المنع متوجبه الى الامر فلا يفي
مقتضا فلنا المنع متوجبه الى الوجوب دون الامر او توجه
الى الامر متوقف على دلالة المنع على رفع كل واحد من جزئي
ممتنع الوجوب وقد عرفت حالهما احدهما ان التخلل في رفع
التوقال المنع في الحاشية لا يخرج ان يستند مساهل المنع فذلك
لكن جاء الكلام عليه قول مساواة المنع غير ذلك لان استندا
اخر وهو ان يكونا معلولا لعل واحد وعال انهما معلولا
لعل

لعل واحدة هذا ايضا يكفي للمانع لان المراد بالمتعين ان يتوقف
في ان زوال احد المعلومين يستتبع لزوال علته التي هي المنع
تختلف المنع عن العلة وزوال العلة يقتضي زوال المنع الا ان
الجواز لان المنع يزول بزوال علته فثبت مانع المنع لعل
الجواز على هذا التقدير ايضا **قوله** وانما هما اذا لم يكن لعل
فلا يتم لعلهما ادعى المانع علة الفصل اوله او اقتضا زواله لزوال
الجواز فانما يصح ايراد المنع عليها ولا يكون من باب ايراد المنع على
المنع نعم لو لم يكن كماله على المنع بان ين مراده ان عدم مانعية الزوال
لثبوت الجواز متوقف على امرين احدهما ان لا يكون الفصل علة
للجواز والثاني ان لا يقتضي زوال العلة زوال المنع وكلاهما تم
من هذا الباب **قوله** احدهما المنع من الزوال والاخر لانه
فيه الجواز مع العلة الاولى عبارة عن الوجوب وقسم لافرا ترفع
العلة الاخر حسب المنع الكبرية والابدية بالمنع الاخر فاذ
زال خلفه الثاني لان الثاني يقتضي الاول ورفع احد التقيضين
يستلزم ثبوت الاخر لان زيد الموصوف اذا لم يثبت له عدم
فقد ثبت له القيام **قوله** والاصل استمراره لا يوق كما ان
العلم نفاذ **قوله** العلم نفاذ **قوله** العلم نفاذ
فصل في الجواب **قوله** العلم نفاذ **قوله** العلم نفاذ
فصل في الجواب **قوله** العلم نفاذ **قوله** العلم نفاذ

فصل في الجواب **قوله** العلم نفاذ **قوله** العلم نفاذ
فصل في الجواب **قوله** العلم نفاذ **قوله** العلم نفاذ
فصل في الجواب **قوله** العلم نفاذ **قوله** العلم نفاذ
فصل في الجواب **قوله** العلم نفاذ **قوله** العلم نفاذ

لا خفاء ان اشتغال الحكم الزمنا بتصور العلم والمعرفة بالحكم الشرعي في هذه الصورة انما
 يتصور الاشتغال بتوطئ النفس على التمسك او مفصلا لا اشتغال بالامر انما يحصل بتوطئها على
 الايمان بالماصوره والنزك في النفس عن ارتكاب المنكر عنه وايضا العلم بالحكم الايمان وهو توطئها
 باشتغال جميع احكام الشرع معلوما اجمالا وبالمجته لا يحصل الاشتغال في صورة بانها العلم بالشرع
 لا محله ولا مفصلا كما
 لا يقتضي س م د
 مقدر والمقتضى ان تمنع الملاءمة بان نفس الفعل غير مقدر على الكماله
 مقدر يكون كغ النفس عن الاجادة ايضا مقدر او بمعنى في رتبة القدرة
 الى الوجود والعدم واما الى الاجادة والكف عنه الا انهم لم يوافقوا
 في هذا المقدم باللازم مجازا قلنا عدم انما يجعل اثر القدرة التي توضح ان
 المنع المطلق لا يمنع ان يكون اثر القدرة يستند اليها تبديها باعتبار
 منع المكلف من ادخال الميتة في الوجود وحققة في الوجود
 ان اراد المنع من ادخال الميتة في الوجود والما مضادة وان اراد
 المنع من ادخالها مطلقا غير مقيدة بالعدم وعدمه فتقوله وهو انما يتحقق
 بالامتناع بطلان الامتناع على هذا التقدير كونه القدرة المشتركة بينهما وجه العلاقة
 عن هذا اليراد بان فيه نظر الى ان الامتناع عن ادخال الميتة في الوجود
 انما يتحقق مع الدوام اذ في عدمه يتحقق الادخال المنع منه به لا يقتضي
 ما فيه وانما اذا انسخ السيد ان كانت هناك قرينة على الدوام فلا ينفع
 لأن الكلام في النهي المجرد عن التعارض والافعال عينان والدم بسبب كونهما
 ممنوعان ثم فعل عند العرض عاصيا بالنسبة الى الفعل هذا العرض في النهي
 وان كان بعد طبعها بالنسبة الى الفرد المترك منه والمحصل ان المنع
 على تقدير دوام النهي انما هو مطمح من جميع الوجود او عام لكلا او مطمح

قوله

انما

من جهتين فلا بد عليه اذ رده عليه من جهة العلم على القول باجادة
 النهي الدوام عدم تحقيق الاشتغال الاجرة في العلم ان النهي اذا كان مدلوله عدم
 الاجادة المنع عنه دائما فلا يتحقق الاشتغال باقوله مرة وثاني مرة مع ان الط
 تحقق ذلك **قوله** وعن الثالث ان التجوز جائز في جهة كماله ما يمنع
 تكرره في هذا المقام **قوله** كثير ما خالفنا كما في الجياث وابنه ابن عمر والفخر
 الرازي واحمد بن الحنبل والزيدي وما كنت في رواية عنه والقاضي **قوله**
 واجازة قوم منهم الجاحي وابنه وقد اخرج في المختصر انه قد جاز في الوجود **قوله**
 ومنع مانع السبب هذا المنع الى بعض الغزاة وقد يوجب ذلك السجود
 نوع واحد تامر به ثم يمتنع ولو كان متبعا عنه بالنسبة الى القسم لزم ان يكون
 الواحد تامر به ومنه سائر ما في الشرع وادور عليه بان هذا يقتضي ان لا يكون
 السجود للقسم حراما ودفع ذلك بان الحرم هو قصد تعظيم القسم دون
 السجود ورد بان التعظيم له واجب فلو اوجزوا لجزم التعظيم فيكون منس
 التعظيم لبعض افراد واجبا لبعضها ماعدا فلو اوجزوا لافترسوا في حرمته
 لا يشعرون والحق ان حراما اختلف افراد الجنس بدليل ظهور ان ذلك
 هذا الفرد غير ذاتي لثبوت الاستحالة في حصول حرمته وفتح الامر فلا
 يخافي ان يحال عليه ما يحرم الاخر ثم ان قوله اسجد ودفع واحد تامر

قوله في المختصر
 في الجاهل بالشرع
 في الجاهل بالشرع

ام لا متعلق كل واحد منهما مفهوم كل مغاير لمتعلق الآخر وبين ^{بين} ^{المتعلقين}
 عموم من وجه فكل واحد منهما متعلق لمتعلق الآخر لكن المكلف
 اختار جمعا في كل الشئ مخصوص وهو ان لا يجمع ذلك الشئ
 واجبا بخصوصه بخلاف تركه ولا حراما بخصوصه بل يشمل على هيئة الغضب
 الذي هو حرام لذاته فحق هذا الحمل وان اجتمع مقتضيات الامر
 التي لم يكن لها مجدا وان كان في ذلك لا اول ^{قوله} وذلك لا يجر جمعا
 باختار المكلف مع امكان عدمه لا يجر جمعا عن حقيقته لانك قد عرفت
 ان مقتضى الامر الذي هيست ان مستغابرتان والمستغابرتان لا يجر
 الا باختار المكلف جمعا في فرد مخصوص وقوله فيتم المتعلق باب
 على سبيل التاكيد ^{قوله} اراده يحصل جمعا الترتيب في درجة التعلق في
 سواد التعلق يحصل في ذلك المكان وفي غيره فلا يكون شغل المكان
 في الخيال ممنوعا عنه فلا يكون المثال المذكور اظهر ما نحن فيه فان يكون
 المخصوص في الصلوة في الدار المعصية وهي منهي عنه لكونه فردا في افراد
 الغضب فلو كانت تلك الصلوة مأمورا بها لزم اجتماع الامر والهي
 وانه في ذلك يجب من هذا الكون وان لم يكن ذاكما للخيال لكنه في لزمها
 وشرايطها عقلا فيلزم وجوبه من وجوب الخيال بنا على ان لا يتم الواجب

ان

الامر

الاله كان واجبا مطلقا ^{قوله} تنقل الكلام لهذا الكون فنقول
 هو واجب حرام من جهتين فاذا جاز فيه جازما اليه لعدم
 الفرق اقول ويمكن دفعه بان مقتضى شئ ما يوصل به
 تلك الشئ في الكون بالنسبة الى الخطية ليس من هذا القبيل بل من قبل
 المقارنة فكيف يمكن ان الكون في الخطية لكن يمنع كون العبد
 مطيعا لان النهي عن الكون في المكان المخصوص بل على ان الكون
 المطلق في الخطية غير الكون في ذلك المكان مأمورا به لا تنافي
 المطلق فيها فلا يكون من خطا فيه مطيعا لابق هذا التحصيل مما لا يخفى
 به الا ترى من الطلب فالقول بغير معقول لما اقول عدم
 الشعور به ثم لان الكلام في اوامره سبحانه وهو جين الامر
 بالكون في ضمن الصلوة مثلا علم بان مراد الكون في غير المكان
 المنصوب احدية منه عن الكون فيه ^{قوله} الا ان الكون الذي
 هو جزء من الكون عند التكاليف عبارة عن حصول الجوارح
 حرة وهو يقيم الحركية واسكون النفس بنفسها
 الواعدا والحركة عبارة عن حصول الجوارح في حرة بعد حصول
 جزوا اسكون عبارة عن حصوله في حرة واحد اكثر من زنا

شخصه

بل من قبل

آخره

وحصل في الجواب ان الكون الذي هو جزء لهذه الصلوة الواقعة في الدار المعصية
 من غير ان يكون فرد من افراد ميرة العقب ظاهر ان يكون له رتبة ايضا لا يتصل
 اجتماع المتماثلين في موضع واحد قول قد عرفنا ان ذلك جازي غير
 نقد والجواب على ان يكون له رتبة في فرد المحل المتماثلين في موضع فكل
 هذا المقيد غير ذلك المقيد كما ترى في الصلوة في المسجد فانها واجبة
 انما صلوة وسجدة حيثما في المسجد اذا جاز اجتماع الوجوب
 والندبة على احد جاز اجتماع الوجوب والندبة لان الاحكام كلها
 متضادة نعم لو كان انهما متعلقا بالاحكام في ذلك المحل لا يمنع ذلك
 للزوم اجتماع المتماثلين في محل واحد فكل ما نريد في هذا قوله وانما
 في ميرة الصلوة فان الكون لا يبريد رفع يدين من ان الكون المطلق خير المطلق
 الصلوة المتأخر بها وفي الكون جزء لهذه الصلوة وهي فرد من مطلق الصلوة
 والامر بالمطلق ليس امرافراة **قوله** ولو جاز اجتماع الذي في الميزان
 يبريد ان المتعلقين بالهمزة الكسرية متعلقين بافراد في الحقيقة سواء على جبر
 الكل الطبيعي في ضمن الافراد او فانما بان وجوده على وجوده الا انه
 اقتصر على الاول لانه اخفى فيه نظرا بان الكل الطبيعي مطلق بنفسه
 والامر لا يتحقق بجزئي منه كما حقق في موضع اخر ولو سلمنا

سبعة

سبعة في انه لا يتحقق بجزئي معين بل لا يتحقق بواحد من
 الجزئيات لا بعينه فمتعلق الوجوب هو الميزة الموصوفة بمتعلق
 وعلى الحرمة خصوص الشخص لا بغيره **قوله** على اقول اوها
 يدل في العبادات والمعاملات جميعا فانها لا يبرأ مطلقا بل
 يدل في العبادات لا في المعاملات غير العبادات بغير رتبة المقابلة
 فيتمثل العقود والايقاعات باختلاف القابلين بالذات لا وهم
 القابلين بالذات حسب الاول والثاني فكل مجموع منهم للندبة
 الذرية واستهترة قواعد وشيخنا في محاشية على الزيادة
 والحي في المختصر ان تلك الالة بحسب عرف الشريعة لا بحسب
 عرف اللغة لان عدم الاجزاء اعني عدم الامتنان بالامور وعدم
 الاستقلال للقضا لا يخطر ببال واضع اللغة وقال اخرون بآلة اللغة
 غير الصم مثل دالة الشريعة ولم يقل احد باللغة وحده دون الشريعة
قوله دون غير ما مطلقا اي التزم لا يدل على نفس المنهى عنه
 غير العبادات مطلقا لا بحسب الشريعة ولا بحسب اللغة **قوله** فتمنا
 دعويان اولهما الالة في العبادات شريعة لغة وانما عدم
 الالة في المعاملات **قوله** لنا على اوليها من صلاته

في الالة

القول كفى في تحقير الغيرة البري ان الغيرة في تحقير الغيرة على ان تمنع على كذا على
 الجواز واستلزام ان هذا الجواب بنا في قوله بغيره والكاف كما ستعرف
 قوله بغيره والكاف بغيره لا يمتنع كما شق قوله بغيره وفيه وفي حصول الامر
 استلزام بان المراد بالغير هو المتعارف عند المتكلمين فهذا كما يتصور
 اذ التعلق الامر بالمرتب عنه والافق على الغيرة بهذا المعنى كما عرفت **قوله**
 ولما على ان يثبت على ان لا يثبت على الدعوى الثانية من ان التمس لا يدل على الغيرة
 في المعاملات لغيره وشرا ان لو كانت تلك الحالة اما مطلقا او مقبضا
 او الزامه ضرورة ان الدلالة اللغوية الوضعية منحوية فيها وكما في محال
 فيه مستغنى عما لا يثبت ان طمان التمس لا يمنع انما يدل على طلب ترك
 البيع وعدم ترتيب الضرر والاثر المقتضى منه ليس عمنه ولا جزؤه و
 اما الاخره فلان شرطها للزوم العقلي او العرفي وكما يهاهونه يدل على
 فقدان ان يجرى عند العقول العرفية يقول لا يمنع فان وجدت فثبت
 ويرتب عليه احكام من غير منافاة بين الكلامين وعدم المناهضة عند
 التصرح بعدم الغيرة ليعمل بين على عدم اللزوم والالتزام بثنائية
 ان يقع احكامه مسبوقة عنه والى نسبت مسبوقة عنه وانما نقص
 لا يقع لانه لا يجرى في العبادات ايضا لانه يقول للزوم العرفي

مفسر

في العبادات

في العبادات مستحق بضرورة ان عرف التمس والغير ليعمل من التمس
 عن الصلوة الملائم بها غير استلزامه كونهما مسبوقة عنها كذا في التمس
 البيع فانهم لا يفرقون عدم ترتيب الحكم عليه والفرق استلزامه لغير الغيرة
 في الموضوعين فان عدم كون التمس بالتمس عن آية بالامر بغيره حتى ان
 لا يتركها لعدم ترتيب الاثر فانه في محال لا تكاد كما لا يخفى على الطبع سليم
 لعدم يمكن ان يثبت في التمس ان التمس ليعمل لعدم الغيرة على تقدير ان التمس
 على الغيرة بوجوب التمس لان الدال على التمس بحسب المفهوم هو كونه المقصود
 فيه مقصودا على المنطوق فلهذا كانت حجة انما ليس بالدلالة مطلقا فانه
 القول الاول المستفاد من ثلثه ان اصحاب هذا القول صاروا يترقبين
 فترد ما لا بد له مطلقا بحسب المنطوق دون اللغوي وقرئ ما لا بد له مطلقا
 بحسبه وهذا الوجه لا يفرق الا في التمس ما اشار اليه الجواب بقوله وحيث منتهى
 قوله ان على الاصح ظاهره ان هذا الجماع حقيقي ولكن على المسكون
 يستدلون انما يستدلون على الغيرة بالمعنيين بمعنى عدم الاجزاء وعدم
 ترتيب الاثر بغير التمس في الواجب وعلى العبادات استلزامها كذا لا يتركها
 لانها المشتركة في البيع مثل لا يبيعون الدابة بحسب منتهى ضلها فترد
 سواء كان ذلك لغير من العبادات ومن المعاملات فوقف لا اذا

الشرع

والجواب

بأنه انما هو العبادات

ثبت دلالة على الفساد في المعاملات ثبت دلالة على
 في العبادات بالطريق الاول وكذلك لم يذكر امتناع العبادات
 واليه لو لم يقبل لزم من نفيه في الغير في غير شئ يعود
 الى الفعل النهي عنه سواء كان من العبادات او من المعاملات
 يعني لو لم يقبل لزم من نفيه استنفاد من النهي حكمه بل اطلاق
 النهي ومن ثبوته استنفاد من الامر حكمه بل عليها الصفة لا يستلزم
 خلو الاحكام عن الحكم اجماعا اما على اصول المعركة فبطريق الوجوب
 واما على اصول الاستعانة فانهم ان يجوزوا اخلاصه لغيره على
 الا انهم يعتقدون ان الاحكام المنعزلة لا يخرج عن حكمها جملة العباد
 لكن لا بطريق الوجوب واعلم ان هذا الدليل وان دل بظاهره على
 توارد الامر والنهي على فعل واحد وقد سبق من المقام ان الاصل بـ
 يقولون به لكن المقصود ان النهي اذا تعلق بفعل لم يل على منكر
 لزم صحتها مستلزم لتعلق الامر لان الصيغة موقوفة على المنعزلة
 تعلق الامر بيقيني وجوب حكمه والامر بمعنى وجود حكمه الامر بظن
 فاللزم يعني عدم دلالة النهي على الفساد بطلان ثبت دلالة لعدم
 الواسطة في بناء الدليل على عدم جواز توارد الامر والنهي على

عن

شئ واحد كما هو مذمب الاصحاب نعم بانوه على ان النهي اذا لم يدل
 على الفحش والفساد على الصيغة كما ذهب اليه ابو حنيفة في تفسيره في غير المعنى
 والكثرة كثر العباد فهو في محل المنع لان الكثرة في آخر المعنى
 وهي مستحقة لتحقيق تعلق النهي وحكم الامر وهي من صفة كثر من
 عدم دلالة النهي على الفساد والمقصود من هذا البطلان الثاني لثبوت الاول
 وجوب كبره على قوله فان كانتا متساويتين لغرضنا وانما قلنا وان كانت
 الفعل وعدمه متساويتين فممنوع النهي عنه انه اذا كان المتساويين بعد
 ورود الامر والنهي فلا وجه للاشياء ما وقع وان كان قبله فلا وجه لخصيص
 النهي بالامتناع دون الامر لان ذلك لا يرد انما يجوز ان كان
 الامر والنهي كلاهما متعلقين بالفعل في نفس الامر وليس كذلك
 اذا تعلق هو النهي في الامر لغرضه بغيره والفرق بينهما في عدم
 الفساد وان كانتا متساويتين في الصيغة فمنسوخ او رد عليه ان قام
 الدليل بتوقفه على رجحان حكمه النهي ليقضي الفساد الذي هو مطلوبه
 وهو ترجيح من غير رجحان فان المفروض ورود الامر والنهي كلاهما ولكل
 واحد منهما حكمه في حكم ترجيح حكمه النهي يحتاج الى مرجع وانما بعد ترجيح
 بانكرانه انما يعلم ان هذا التامير ولو كان متعلق الامر معلوما متحققا

نقد

وليس كسبل هو مجرّد تقدير وفرض من غير علم الصحة **قوله** فخرنا من الصحة
 أو قول الصحة من الصحة لستوطها بالعلماء من الذي هو أقوى منها وأشد
 فالنسخ يدل على إشباع صحة النص عنه وهو عبارة عن نسخ **قوله** وهو الصحة التي
 قد من الترجيح من صحة النص مصلو خلاصة لا عارضها من من مصلو الصحة فخرنا
 فوجب لصحة الصحة قطعا **قوله** وأما انتفاء الدلالة لغير ما استدلوا به
 على الخلل الأول من الدلالة لغير ما استدلوا به على الصحة في العبارة
 المعطاة استدلوا به على الخلل الثاني في صحة العبارة لا يدل
 عليه فيها لأن صحة النص عبارة عن صلب حكمه يعني لا يرد في الصحة
 ونزول النص في غيره وليس في لفظ النص ما يدل عليه قطعا لأن
 معناه الدعوى طلب الإشباع من الفعل والصحة لغيره لا جزمه ولا
 نفيه عقلا وعرضا لأن مفهوم الانشباع عن الفعل عام من أن يكون ذلك
 الفعل بتقدير الاعتناء به فاستدلوا بالدلالة للعلماء على أن النص
 الصريح إذا اختلف في الصحة فله جلي فلا يكونان جميعا حقيقيا ولا
 مستويا فلا يصح التمسك به على أن في الانشباع في الجواب
 على الثاني أن بقاء العلم عدم الدلالة على الصحة لعدم الدلالة على
 الصحة يعني ترتب الدلالة على صحة النص من غير ما هو منسوب

والنسخ

جلالته الأصول سلمنا على أن **قوله** الصحة من الصحة على صحة
 الحكم إلا أن المستدل لا جعل انتفاء الحكم سببا لدلالة النص على
 الصحة وبذلك لا جعل وجوده مترتبة على عدم ملة الدلالة أجا المصنف
 بأن انتفاء ملة الحكم لا يقتضي انتفاء الصحة بقرينة أنه يتحقق مع عدمها
 بروج أن الجواب بعدم دلالة الصحة على وجود الحكم اعتراف بأن النص
 على نفي عدم دلالة النص على الصحة لا يدل على الصحة والمصنف لم يفت
 به لتي ١٧٧٠ بحث وهو أن الأحكام الشرعية مطلقة وصحية كانت
 أو غير ثابتة على حكمه انتفاء حكمه بان الصحة غير مستلزما
 لا ينعني مناقشة **قوله** بمعنى ترتب الانتفاء فسر بما به لأن دلالة
 الصحة بمعنى حصول الانتفاء على وجود الحكم لا يستلزم المنع كما سببه
 المصنف **قوله** في البرهنة متعلق بقوله وجود الحكم والظاهر أن انتفاء
 الدلالة على الصحة تعني عنه **قوله** نعم دالة العبارة معقول لما كان
 مذهب المستدل مركبا منع خبر بان دليل على الصحة خبرية وبسبب
 خبرية الآخر وهو الدلالة على الصحة في العبارة وفي نظر لأن الصحة في
 العبارة كما تدل على وجود الحكم كانت الصحة في غير ما ذكره
 الما شرع حكم من الأحكام الوضعية والاحكام الوضعية اعطيت ميتانية على

الحكم ايضا انما فاقا لفرضها لا من الحكم **قوله** فان الصحو
 فيها باعتبار كونها عبارة عن حصول الاشتغال بنفسه
 المعنى انما يصح على من المستكلمين واما النفس فمفهوم عبارة
 عما يسقط القضاء **قوله** فليكن جواب الاستدلال وذلك بان
 يبق عدم دلالة النفي في اللغة على سلب الاحكام عموم لا ينافي
 ذكرنا انه يدل فيها على سلب الاحكام في العبادات لان النفي
 عن الشيء يدل لغة ايضا على ان التكليف غير مراد فلا يكون الا في
 به اتي بالامور به فلا تحقق الاشتغال والخروج عن العادة ولا
 نفي بالنفس الالهية كما ذكرست معقول في غير العبادات لان
 معنى النفس فيه ترتب الاثر والنهي لا يدل عليه **قوله** واجتنبوا
 امارة الى ان المجزاة للفرقة الثانية وهذه الفرقة هي لفون الحقار
 في وعوهم الدلالة على النفي في غير العبادات لغة مشرعا
 وللفرقة الاخرى استناد الدلالة للغة ايضا **قوله** واجاب عنه
 اولئك وادى الفرقة الاولى المستدلين بهذا الدليل على الدلالة
 في العبادات والمحال است شرعا **قوله** لما ذكر من الجمع
 لما يمكن ان يبق من انه اذا ثبت لغة لان الاصل عدم

القول

30

النفيل

انقل ونضرب ان الاصل انما الغير اذ لم يعارضها من ربي سرها وقد ذكر
 سابقا ما يدل على عدم الدلالة لغة فان قلت هذا الدليل عين ما استدلل
 به المحقق على الدلالة مشرعا ولم يبق لنا ذكر كرم لانه عليه شرعا قلت
 هذا الدليل بحسب الظاهر الدلالة لغة وشرعا فمتى لم يبق دليل على عدم الدلالة
 لغة لم تنفع الحوارد اليه فان قلت لم يبق لنا ذكر من الدليل الدال على
 الحكمين كما قلنا بعضهم قلت هذا الدليل يدل على ان الدلالة بحسب الشرع واما
 انه ليس بحسب اللغة فلا يدفع به ما يدل على الدلالة بحسب اللغة **قوله** وانما
 منه لما كان الجواب المذكور وليس بصواب فانه لان بناء على الدلالة
 لغة في العبادات المضروبة بان ذلك ليس بحسب بل الحق فانه قد ساء من عدم
 المجزاة في ذلك لا يحتاج لان قول بعض الحكماء مع الفرائض والنفسا جبريس
 بجماع اصب فلا يجوز المنسكب **قوله** وهم والاصالة فهم علماء مجيبون
 من وجه وفطنون من جبريس بالاصالة وفيها ذكر واما الاخطاء ففني
 التمسك بهذا الدليل لما عرفت من انه لغة وفي دعوى الدلالة في غير العبادات
 مطلقا ان الامر يقضي الصحة لغة وشرعا في العبادات وبغير ما يستفاد
 ذلك من عمومته منهم **قوله** فكما انفسر له احدهما موافقة العادة وثانيهما
 استقضاء القضاء او في الاستقضاء بالاجزاء مناقشة لانه لا يشتمل الصحو في

لا

من غير العبادات لا عبارة عن ترتيب الاحكام قوله واجاب الاولون
يعني اجاب الاولون هم القائلون بالفساد مطلقا شرعا لقوله الام
يقضي الصحة مطلقا شرعا لا لغيره قوله يعني في النهي يعني في قولنا
انه لا يقضي الصحة مطلقا شرعا لا لغيره انه لا ينعى على
الفاء والواو ايضا فتكون بلالة الامر على الصحة لانه في الحال ان دلالة الامر
ممنوعة فلا تارة النهي شيئا او ربما يدفع ذلك الجواب الاول بان الامر
يشترط فيه اصالته عدم الفعل قد عرفت فيما مضى جوابه وثانيا
بان هذا مما يعقل اذا فسر الصحة مطلقا بموافقا امر الشارح وليس
كذلك بل هي عبارة عن موافقة الامر فالصحة عند كل امر هي موافقة امره
فعند اهل الفقه هي موافقة امرهم فلا اختصاص لها بالشرع قوله
والحق ان الحق لا يتم الا ان يكون الجوهر كونه باطلا عندنا كالفية من مقتضى
الصحة بالشرع وقد عرفت انما لا يجرى في الجواهر عندنا قوله الجواب
استتمر كما في لازم واحد كثر الخاضع بالحرارة والبرودة
ودلالة الامر والنهي على الصحة عندنا في حقهم والشيء قوله سلمنا
في سلمنا وجوب احكام التحليلات لكن لانهم ان ذلك يلزم
كون النهي مقتضايا للفساد فان حكم الامر ان يقضي الصحة
حققة

نحو

فقيضه انه لا يقضي الصحة وهو من عدم الصحة
اعني الفسد لان السالبة البسيطة اعم من المحزنة المعدومة
المجوز والعلم بالسيلزم ان نص وفيه بحث لان المراد
بنقيض الصحة ما يقابلها اعني الفساد بقدرته قوله يقضي
اذا الامر والنهي متقابلان لا يقضيان فافدا سلمتم وجوب اختلاف
احكام المنفصلات يلزم ان يكون النهي مقتضيا للفساد قوله
نعم يلزم ان لا يقضي الصحة ومن ثم قيل لا وان كان يجعل هذا
دليلا على من ادعى دلالة النهي على الصحة قوله في النافين
اشارة الى القول الثاني في استبعاد من لا يشاء قوله كان
منافضا للصحة لصحة النهي عنه لان طاهره يدل على الفساد
والنصرح يدل على عدمه قوله لانه يصح اي لغة ونشر عا قوله وجب
يمنع الملازمة وقد يجاب بفتح بطلان اللازم وطريق الجمع ان
المستدل ان اراد ان القول بالنهي لا يجتمع مع النصريح
بجوه النهي عنه الملازمة ممنوعة وان اراد انه منافض للصحة
فانه انقطاع اللازم ثم وما ذكره لاثباته لا يفيد قوله وان
اللفظ غير مراد بفتح غير مراد بفتح المعنى على خلافه قوله ويكون النصريح

قوله

قرينة المحفوظ في قوله الشيء على التحريم مع الضمير والتعريف على ما مر في
وهو التحريم فقط قوله لا يخرج بالتحقيق بدفع ذلك اللفظ وبما فيه يظهر
لمن يظن مدلول رايت اسما يرى ما ان اسما يدل على الجنس ان المقتضى
ولا ظاهرة والقرينة تدل على ان المراد به غيره قوله لا يخرج السبوع فيلحق
وبين مدلول الاسماء من جهة مختلفة فانه لا يدل ظاهر على
الضمير فيكون الضمير بالضمير من جهة واحدة على ما مر في مقصود المستدل
ان يكون اللفظ على الضمير لكان الضمير بالضمير من جهة واحدة لانه
لا يكون له لا يتوجه الى سائر قوله في غاية الظهور لان الضمير حارة
على الاشارة الى ما مر به والى ما بين من عندنا ما مر به قوله الحق انه
للمعروف عدم البحث عن العام على الخاص لان في صوابه مع قيد تخصيصه
ببعض افراده فالعام مقدم طبعا وندرجه باللفظ المستغرق
لما يصلح خرج باللفظ الاشارة الى ما مر به قوله لا يخرج السبوع فيلحق
قوله لا يخرج السبوع فيلحق السبوع فيلحق السبوع فيلحق السبوع فيلحق
الاول فيلحق السبوع فيلحق السبوع فيلحق السبوع فيلحق السبوع فيلحق
خبريات السبوع فيلحق السبوع فيلحق السبوع فيلحق السبوع فيلحق السبوع فيلحق
على انه يجوز ان يكون مستغرق خبريات كل واحد منهما قوله صيغة

اللفظ في العمارة

حرف

تختص المراد ان تلك الصيغة تطلق على كل واحد من مجموع الحقيقة
المجموع من حيث هو وتظهر الغاية فيها اذا حلف ان لا يصح احد
فانه بحيث لا يصح واحد ولا يعبر في حصول الحقيقة من مجموع
قوله اذا استعمل في غيره كان جازما بغير الشرط انتم لا تذكرون واللفظ
الصيغة على العموم بل يكره ان لا يختص بالمراد بغير الضمير قوله
مشتكك انما يشترط لفظي اذ لم يقل انما يشترط المعنى انما يشترط
في الحصول المراد بالضمير بعض ما في اللفظ وهو مفهوم شامل لبعض
مكتسبة فلا بد عليهم استبعاد تعدد الاوضاع واسم ان من جهة ارجاء
وهو الوقف على ما لا يشترط في احد قوله واللفظ في اللفظ لا يشترط اليه
المص لا عدم الاعتناء به قوله انما انما اسيد اورد عليه اولاً ان اللفظ في اللفظ
في مثله موجود وهو ارادة كلف الا في عن الناس الضمير لا ينكر التعميم
الافرادين وانما انما انما عدم النقل الدليل لا يتم بدونهما معا فانه
الاصل في الاستعمال الحقيقة والاستعمال في الحصول لا يكره ولكن
الجواب عن الاول بان المقصود ان لفظ اللفظ هو راجع الى كل واحد من
القرينين فيفيد ذلك وفيه شيء من الثاني بان اصل الحقيقة معا فانه
بالاصل عدم الاشتراك وعدم تعدد الوضع فبقول النقل سالم عن

المعارض **قوله** واما اطلاق اللزوم اعترض عليه وله بانه
 كون محض اهل اللفظ في امثال تلك كثيرة الايضاح وازالة
 الاشتباه فربما على كل المؤكدة على العموم اذ لو حصل في الخصوص
 يتبعه مع الاشتباه ثم قل قد التزم سكتة بوزن غير اعتد
 غرضه عليه **قوله** وقد سكت في اجتهاد السبيل على ان الاشتراك
 لفظا بين الوجوه في التذبذب **قوله** اذ هو خبر من لا يفتكر في
 نظر لان اجوابه يتم به ون هذا التعليل اذ بعد تحقق التبادر في
 العموم لا معنى لكون اللفظ في خصوص حقيقة حتى يقع ذلك في
 التعليل التام الا ان يقع معصوم سكتة ان العموم هو المنفرد فيكون
 اللفظ حقيقة في سبيلها في الخصوص اعم من الحقيقة والجزء
 فيجب المجاز اذ المجاز خبر من الاشتراك هذا وقد يجاب عن اصله لئلا
 بان كون الاصل في الاستعمال الحقيقة معارض بان الاصل عدم
 الاشتراك واللازمة الى التمسك بالسبيل **قوله** وعن الثاني منع
 الخصم يمكن الاجابة عنه الضمير عدم كفاية الاصل في اثبات
 مدلولات الالف ظاهرا منته **قوله** وجعله حقيقة في الخصوص
 المنبثق اولى من جعله للعموم **اشتركت** عورض ذلك بان

جعله

والمعارض **قوله** واما اطلاق اللزوم اعترض عليه وله بانه
 كون محض اهل اللفظ في امثال تلك كثيرة الايضاح وازالة
 الاشتباه فربما على كل المؤكدة على العموم اذ لو حصل في الخصوص
 يتبعه مع الاشتباه ثم قل قد التزم سكتة بوزن غير اعتد
 غرضه عليه **قوله** وقد سكت في اجتهاد السبيل على ان الاشتراك
 لفظا بين الوجوه في التذبذب **قوله** اذ هو خبر من لا يفتكر في
 نظر لان اجوابه يتم به ون هذا التعليل اذ بعد تحقق التبادر في
 العموم لا معنى لكون اللفظ في خصوص حقيقة حتى يقع ذلك في
 التعليل التام الا ان يقع معصوم سكتة ان العموم هو المنفرد فيكون
 اللفظ حقيقة في سبيلها في الخصوص اعم من الحقيقة والجزء
 فيجب المجاز اذ المجاز خبر من الاشتراك هذا وقد يجاب عن اصله لئلا
 بان كون الاصل في الاستعمال الحقيقة معارض بان الاصل عدم
 الاشتراك واللازمة الى التمسك بالسبيل **قوله** وعن الثاني منع
 الخصم يمكن الاجابة عنه الضمير عدم كفاية الاصل في اثبات
 مدلولات الالف ظاهرا منته **قوله** وجعله حقيقة في الخصوص
 المنبثق اولى من جعله للعموم **اشتركت** عورض ذلك بان

والمعارض **قوله** واما اطلاق اللزوم اعترض عليه وله بانه
 كون محض اهل اللفظ في امثال تلك كثيرة الايضاح وازالة
 الاشتباه فربما على كل المؤكدة على العموم اذ لو حصل في الخصوص
 يتبعه مع الاشتباه ثم قل قد التزم سكتة بوزن غير اعتد
 غرضه عليه **قوله** وقد سكت في اجتهاد السبيل على ان الاشتراك
 لفظا بين الوجوه في التذبذب **قوله** اذ هو خبر من لا يفتكر في
 نظر لان اجوابه يتم به ون هذا التعليل اذ بعد تحقق التبادر في
 العموم لا معنى لكون اللفظ في خصوص حقيقة حتى يقع ذلك في
 التعليل التام الا ان يقع معصوم سكتة ان العموم هو المنفرد فيكون
 اللفظ حقيقة في سبيلها في الخصوص اعم من الحقيقة والجزء
 فيجب المجاز اذ المجاز خبر من الاشتراك هذا وقد يجاب عن اصله لئلا
 بان كون الاصل في الاستعمال الحقيقة معارض بان الاصل عدم
 الاشتراك واللازمة الى التمسك بالسبيل **قوله** وعن الثاني منع
 الخصم يمكن الاجابة عنه الضمير عدم كفاية الاصل في اثبات
 مدلولات الالف ظاهرا منته **قوله** وجعله حقيقة في الخصوص
 المنبثق اولى من جعله للعموم **اشتركت** عورض ذلك بان

في قولك قام القوم كهم وراستهم لم يكن لهم قولهم لم يكن
 الاول للاستغراق لم يكن الثاني موكدا او ثانيا بان قولك لم
 رجا لا يفيد الجمع فاذا دخلت عليه اللام فان افادت الجمع اليهم
 لم يكن ثم فائدة فلا بد من اقل الاستغراق والاستغراق
 اللام عن تحديد فائدة ومنها النظر اذ في الاول فلا بد بحوزان
 يكون الثاني يكون المقصود دفع الاشتباه فترتبة على ارادة
 العموم اذ لو بقي على الخصوص لكان الاشتباه محال واما في
 الثاني فلان التامة انما تدل على مسماها واللام لا يفيد الاقرنية
 فلا يكون ثمة استغراق ولا يلزم تحريكها عن الفائدة **قوله** بعض
 من لا يعيد به منهم فربما يشتم الجبنة الى عدم عمومهم **قوله**
 واما المفرد المعروف اي بلام الجنس لان النزاع انما هو فيه لا
 في المعروف بلام الاستغراق لانه للعموم قطعا **قوله** واختاره
 المحقق والعلامة استدلال العلامة اولا بجواز اكلت الخبز وشربت
 الماء وثانيا بعدم جواز اكله بما يوجب به الجمع فلا يقيح لثاني الرجل
 كلهم ولو كان للعموم ليصح كما صح في الرجل كلهم الجواب ان
 القرينة قائمة في الاولين والثنا سبب اللفظ في نقص في الآخر

في قولك قام القوم كهم وراستهم لم يكن لهم قولهم لم يكن
 الاول للاستغراق لم يكن الثاني موكدا او ثانيا بان قولك لم
 رجا لا يفيد الجمع فاذا دخلت عليه اللام فان افادت الجمع اليهم
 لم يكن ثم فائدة فلا بد من اقل الاستغراق والاستغراق
 اللام عن تحديد فائدة ومنها النظر اذ في الاول فلا بد بحوزان
 يكون الثاني يكون المقصود دفع الاشتباه فترتبة على ارادة
 العموم اذ لو بقي على الخصوص لكان الاشتباه محال واما في
 الثاني فلان التامة انما تدل على مسماها واللام لا يفيد الاقرنية
 فلا يكون ثمة استغراق ولا يلزم تحريكها عن الفائدة **قوله** بعض
 من لا يعيد به منهم فربما يشتم الجبنة الى عدم عمومهم **قوله**
 واما المفرد المعروف اي بلام الجنس لان النزاع انما هو فيه لا
 في المعروف بلام الاستغراق لانه للعموم قطعا **قوله** واختاره
 المحقق والعلامة استدلال العلامة اولا بجواز اكلت الخبز وشربت
 الماء وثانيا بعدم جواز اكله بما يوجب به الجمع فلا يقيح لثاني الرجل
 كلهم ولو كان للعموم ليصح كما صح في الرجل كلهم الجواب ان
 القرينة قائمة في الاولين والثنا سبب اللفظ في نقص في الآخر

في قولك قام القوم كهم وراستهم لم يكن لهم قولهم لم يكن
 الاول للاستغراق لم يكن الثاني موكدا او ثانيا بان قولك لم
 رجا لا يفيد الجمع فاذا دخلت عليه اللام فان افادت الجمع اليهم
 لم يكن ثم فائدة فلا بد من اقل الاستغراق والاستغراق
 اللام عن تحديد فائدة ومنها النظر اذ في الاول فلا بد بحوزان
 يكون الثاني يكون المقصود دفع الاشتباه فترتبة على ارادة
 العموم اذ لو بقي على الخصوص لكان الاشتباه محال واما في
 الثاني فلان التامة انما تدل على مسماها واللام لا يفيد الاقرنية
 فلا يكون ثمة استغراق ولا يلزم تحريكها عن الفائدة **قوله** بعض
 من لا يعيد به منهم فربما يشتم الجبنة الى عدم عمومهم **قوله**
 واما المفرد المعروف اي بلام الجنس لان النزاع انما هو فيه لا
 في المعروف بلام الاستغراق لانه للعموم قطعا **قوله** واختاره
 المحقق والعلامة استدلال العلامة اولا بجواز اكلت الخبز وشربت
 الماء وثانيا بعدم جواز اكله بما يوجب به الجمع فلا يقيح لثاني الرجل
 كلهم ولو كان للعموم ليصح كما صح في الرجل كلهم الجواب ان
 القرينة قائمة في الاولين والثنا سبب اللفظ في نقص في الآخر

في قولك قام القوم كهم وراستهم لم يكن لهم قولهم لم يكن

قد انعدم تبادر العموم فان الخصم يدعي ان المفرد المعروف حقيقة في فرد الزمان
من لوازمها فان كان ينظر في ذلك فقد وهو مستف قطعاً انشأه الى
 ان كل واحد من الملازم والبيان الملازم ضروري وفي نظر لان دعوى
 المفردة في اطلاق الملازم دعوى المفردة في محل النزاع فمن جهة لعدم
 السماع نعم لا يصح الاستثناء في ان ذلك المفردة على عدم عمومها في صورة
 العبد ولا نزاع فيه وبما يمنع الملازم ان يفهم بان ذلك كسيرة في سبب بحيث
 الامر الى ان المصنف المتصايف يفهم العموم لانه الاستثناء ولم يعرف في الاطراف
 وهو يدل على الاستثناء بالضرورة مطلقاً سواء وقع اولاً وصلاً وطراً أم لا
 وينفع على هذا المسئلة امر منها جواز بيع كل ما ينفع به حتى يقوم دليل
 على خلافه لقوله نعم داخل في البيع ومنها دخول السبت الاول وما
 بعد الاخر العمدة قال لو كان بيع يوم السبت منها زفت الاختلاف في
 على قوله جميع القرآن لانه اذا قرأ القرآن فليذكرها ومنها كل ما يقع
 كرا لم يعمل بحسنة لقوله ما ذابغ الماء لم يجز ينفذ وقد استشهد بالعموم
 في هذا من وجه اخر احد جواز وصفه بجمع فهو كمن قال كان المراد به
 واحداً يستعمل توصيفاً لشدة وذلك لان مدلول العموم كل فرد
 فيه نظري وجهين اما اول اطلاق الملازم على فرد فان يتضمن

الاول

الملازم على جميع الافراد فهذا الاعتبار مع توصيفه في سبب فان
 المستقل في كونه جواز وصفه بقوله ان الملازم ان لم يثبت هذا
 فالجواب ان ثبت فعلي الجمع هنا على عموم الاجزاء جازاً بقية اشتراط
 توافق الوصف لمصروفه والقول بان بينهما بوجاهة بعد الاعتراف
 بنبوة بعد اليقين كما يجوز على الجمع على عموم الاجزاء جازاً كجواز حمل
 المفرد على العموم لانه لا يشتبه على لانه ان يقول مدلول الجمع جميع الافراد
 فهو مدلول مفرد في فرد بينهما بوجاهة بعد لانه على الثاني بانه في العموم
 اطراده الظاهر معارضة لغيره لان على العموم جازاً بقية الاستثناء ولا
 لاحقة لعدم اطراده وفيه نظر لانه ان اراد به عدم تحقق الاطراد في بعض
 المعرف فهو مائة عين محل النزاع وان اراد به عدم تحقق في العرف
 مطلقاً فهو مائة ولكن لا يفهم ان يكون عدم الاطراد نفساً عدم اطراد الملازم
 في الحبس ان يكون المعبر وهو خلاف التحقيق كما قرر في موصفاً تحقيق
 ان الجمع المعروف كالمفرد عموم باعتبار شمول لا كما دفع في قوله احصاها
 ينقلون الى عدم فية احد من الظاهر ابتداء من غير خلوص الجمع بانه قد يقع
 في شرح التخصيص حيث قال الجمع المحلي الملازم شمول الافراد كلها مثل المفرد
 كما ذكره آتاه الاصول في النحول عليه الاستقراء ووجه به ان التفسير

دلالة

في كل ما وقع في القدر من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات
والارض واعلم آدم الاسماء كلها آدم وادخلنا للملك اسجدوا له
بحسب الحكيم وما هو من الظالمين يجب الغرض ذلك فان
قلت المقصود من الجواب عن الدليل الاول ولم يجب ذلك
معرفة صحة لوله وانما في ما ذهب اليه من عدم العموم
قلت ما يصح به في الجواب عن الثاني من انه لا نزاع
في كون المفرد المعروف للعموم حقيقة في بعض الموارد جواب
عن الاول ايضا على ان له ان يقول بتوصيف المفرد المعروف
باجمع لا يدل على عدم العموم حقيقة يجوز ان يكون مجازا بقرينة
الوصف ثم انه لا كان اجماعا عنده فبذلك المفرد في شمول الآخر لم
يرد ان بين دلوليها بعض له وهو الثاني فلان الظ
الما اقام استدل دليلا على ان المفرد المعرف بجميع العموم حقيقة
والنكاح التي تلك وكم بانه مجاز في قال المفرد لا وجه للكار
المجب ذلك لانه لا نزاع في ان المفرد في بعض الاستغراق
حقيقة واما الزاع في انه مخصص في بعض حقيقة ام
لانا جواب ان الدليل لم يقم على عمل النزاع بل على غيره ذلك

ان تقول ان كان النزاع في المعروف للم بعض الاستغراق
كان عرض الجيب على المجاز في الحقيقة دون الاستغراق في الجواب
يقول الجواب بالحق فليتأمل في قول ذلك لكن ارادة البعض في الحكمة
لقد مضى عدم جواز الاستغراق كما ترى ولم يقم على المراتب التي الذوق
قطعا لان الاقل وانما في جميع احتمالاته فاليك ما ثبت له قطعا وشي
ما سواه على حكم ان كلا سرا والادلة رايدة فان اذا اكتفى
على الجميع فقد علمناه على جميع حقائقه كبره عليه اولانا صحة
ارادة جميع الحقائق من النكاح الذي يقصد به واحد منها
منوعة وثانها ان بناء الكلام على ان الجميع المنكر موضوع
لكل واحد من الجوع وانما مشترك بينهما القطر وليس كذلك
وهو موضوع للقدر المشترك بينهما وهو في كل واحد مجازو
ثانها ان مراتب الافراد غير متساوية فلا يمكن فرض مرتبة متفرقة
بجميعها او كل مرتبة تفرض تصور فوتم مرتبة اخرى والا لزم ان
يكون غير المتساوية متساوية الجواب على الاول ان امتناع
ارادة جميع الحقائق انما هو اذا لو خط كل واحد منها بخصوص الشؤنة
اما اذا لو خط من حيث انه خبره لغيره فلا وعى الثاني ان مراده

فخطاب

ان الجمع اللفظي شئ الى شئ ويتحقق بالاشياء فصاعدا
 بجواب على الاستدلال بان الحديث يقول على بيان اعتقاد
 الجماعة بالاشياء وحصول فضلها بها في الصلوة او في
 السفر على اختلاف التفسيرين كما ذكره الشيخ الذريقه و
 القاضى في المنهاج ما وضع لخطاب البشاشه وهو
 الخطاب الحار وبصيغه التماس مثل افعلو الخير واقبلوا
 الصلوة ونحوها لا يعم بصيغته من خبره خطابه
 عن زمن الخطاب فيه اشارة الى امرين احدهما ان النزاع
 في دلالة الصيغة حقيقة على العموم كشمس المتأخرين
 اذ لا نزاع في جواز حملها على العموم فبالا ان المجاز باب
 واسع وثانيهما ان الموجودين في زمن الخطاب بحلول
 فيه وان لم يكونوا حاضرين في مهبط الوحى منهم من جعلهم
 كالمعدومين في عدم الدخول بدليل اخر كالضرورة و
 الاجماع فان مشاركة المعدومين للموجودين في الحكم
 المستفاد من الخطاب امر ضرورى انشقت عليه الامة
 وهو قول اصحابنا هذه العبارة كعبارة التهذيب ليس ب

علما لنا اتبعوا على عدم العمومية فان سبب هذا ان لا
 فغير كلام مستغرق في قوله والكل اهل اختلاف فكل هذا من اصحاب
 الشافعي والى خليفه قوله وذهب قوم منهم نسب هذا القول
 الى الجواب قبل هذا القول غير بعيد وقال قطب الموفقين
 ذكر في الكتب المشهورة ان الحق ان عموم الخطاب مشمول
 لمن بعدهم معلوم بالضرورة من دين محمد وهو قريب قوله
 لا يلق للمعدومين بايها الناس قوله وجه ذلك ان الخطاب
 بالناس سبب على كون الخلق خطابا للمعدوم لا يصف
 بالانسانية فلما جرى طلب فيه نظرا ما اول ما يقوله نعم كمن فيكون
 حديث نعلق خطابه بالمعدوم الاستعمال بتخصيل الخصال واما ما
 فلانه ان تم ذلك في خطاب الغير فلا يتم في خطاب سببانه لان الموجودين
 في زمن الخطاب بالمعدومين عند سواها مما يؤيد ذلك
 قوله نعم استبرككم القول بان الخطاب بين نعلق بالمتأخرين
 مشترك والجواب بانه خطاب سببانه لما كان مفروضا بتسليم الرسول
 كان من لوازمه اشتراط وجود النبي عليه السلام لا يجزى بانه فان التيقن
 انما يكون بذلك الخطاب على ما هو في نفس الامر فاذا كان الخطاب

عاما وجب ان يكون التبليغ اليهم عاما وانشاع تعليق خطاب الرسول
 لنفسه بالمعدومين لا ينافي في تعليق خطاب الله من حيث التبليغ بهم واما
 ثالثا فلا ينافي لو سلم انشاع تعليق الخطاب بالمعدومين فقط فلا ينافي
 انشاع تعليق الموجودين والمعدومين معا على سبيل التسليم فخطاب
 بااها الناس يجوز ان يكون شاملا للمعدومين على وجه التغليب ومتنكر
 شائع في السامع فيصير عند ارباب البيان فان قلت التغليب
 جاز والزاع انما هو في النول بحسب الحقيقة قلت ما حق ولكن
 المستدل ليس له كبر فائدة ولا يصح اليهم قول المستدل ان
 متروك الحكم للمعدومين بطل آخر غير الخطاب قوله وانكاره
 مكابرة اى انكار عدم جواز ذلك القول بعرض القول بجواز خطاب
 المعدومين او المعدومين مع الموجودين حقيقة بآياتها الناس
 قوله واليه فان الصبي المجنون مرتبة الدليل على منج القياس بالدلو
 لقدره ان الخطاب بآلهم من كل الصبي والمجنون مع وجود
 بعض شرط توجهه كالوجود والافتقار اليه فيه فيها فعدم
 تناوله للمعدوم اجدر لان الله قد تميز لوطوجه الخطاب بعد
 الجاهل مع عدم الفهم والتميز انما هو اسبغ الله في الناصل بخير ان
 انه يكون

ان يكون عدم التميز المقترن بالجهل بدو او مجموعهما
 وهذا لم يتحقق في العرف واما الجواب عنه فيمنع الحكم في الاصل
 والقول بان كل واحد منهما داخل تحت غايته انه انخص بالاجماع
 وهو لا يلزم عدم التناول بل يوده لتبعيد جمل مكابرة قطعان
 القول بان نحو آياتها الناس اعبدا واياها الذين امنوا متناولا
 للمصبي والمجنون لا يخفى فتدوه على ذوى الابصار قوله احقوا
 لو لم يكن الرسول صم حتى طالبه لم يعبه لم يكن مرسل اليه قال في غيبة
 ان قيل هذه الخطبات من التوراة والرسول مبلغ فلما كان الرسول صم
 هو الذي يوجه الكلام نحو الخي طين فكانه هو الذي طلب لهم ولوارثه
 سياق الدليل على ان يكون الخي طلب هو الذي قلنا لو لم يكن في خطبة
 لمن بعد الرسول لم يكن الرسول مرسل اليهم لان معنى ارس اليهم
 ان يبق لهم بلعنه من طينهم به قوله بالتميز اى الى من بعده
 فلا يكون الرسول مرسل اليه قوله اقبلا اجماع لم يمسك بالنقص نقل
 وما ارسلناك الا كافه للناس فثبتت الى الاسود والاحمر لان
 الخضم شموله للمعدومين قوله ممن بعد الصبي به بيان لاهل
 الاعصار لا للعلماء لانه ربما يدعى احتجج الصبي به الضم قوله والجواب

لا يلزم



وجعل الخلف فباعا عما دلم اقص على من الخلف ذلك
 بل في كلام بعض المحققين يخرج بانها فيه انتهى ونصل من
 الخصال ان انتهاء الخصم في الجمع مطلقا الى ثلثة في غيره
 الى واحد وعن بعضهم انه في الجمع العرف ثلثة وفي غيره
 الى واحد **ولا بد** من بقا جمع لقرب من دلل العام وذلك
 ان يكون الباقي اكثر من النصف قيل لا يستور ذلك لانها
 عدد افراد العام محصور وهو ليس بدلالة لا يمنع الماطلاع
 على ما فوق النصف في غيره المحصور كما ازيلت اكرم الرجال
 الا فلان حتى عدد عشرة ما يعلم ان الباقي اكثر من النصف قطعاً
ولا التقطع بجمع القابل الى ما على الدعوى الاولى
 واما الدعوى الثانية فلم تعرض لها اطلاقاً ودونها معلوم اولاً
 كنفار بما سيذكره انخص واستوفى المصنف بانه حق ولكن ليس على الزاع
 وفي لفظ القطع اشعار بان الحكم المذكور ضروري وان ما ذكره
 تنبيه لا لبس وانما تعلم انه لا دلالة فيما ذكره على ان السنة
 بحسب ان يكون اكثر من النصف اللهم الا ان يكون القص ابطال
 منه بغير انخص **ولا** كذلك ولا كذلك انما لا النصف والاصل
 لا بد من بقا جمع لقرب من دلل العام وذلك
 ان يكون الباقي اكثر من النصف قيل لا يستور ذلك لانها
 عدد افراد العام محصور وهو ليس بدلالة لا يمنع الماطلاع
 على ما فوق النصف في غيره المحصور كما ازيلت اكرم الرجال
 الا فلان حتى عدد عشرة ما يعلم ان الباقي اكثر من النصف قطعاً
ولا التقطع بجمع القابل الى ما على الدعوى الاولى
 واما الدعوى الثانية فلم تعرض لها اطلاقاً ودونها معلوم اولاً
 كنفار بما سيذكره انخص واستوفى المصنف بانه حق ولكن ليس على الزاع
 وفي لفظ القطع اشعار بان الحكم المذكور ضروري وان ما ذكره
 تنبيه لا لبس وانما تعلم انه لا دلالة فيما ذكره على ان السنة
 بحسب ان يكون اكثر من النصف اللهم الا ان يكون القص ابطال
 منه بغير انخص **ولا** كذلك ولا كذلك انما لا النصف والاصل

غير على ارادة العادة من الناس انما انقل بحد العدل فلا يثبت به حكم كذا انقل
 عنه **قوله** بل هو لبعض الخارجي لأم التعريف لا إشارة الى حقيقة
 من الحقيقة وهو العبد الخارجي والى نفس الحقيقة من حيث هي وهو
 للبحر او باعتبار الوجود مع وجود قرينة البعثة وهو العبد الذي هو
 عدها هو الاستغراق والتعريف هنا ليس لاول عدم العبد الخارجي ولا
 للتأني لان الاكل لا يتعلق بنفس المنة الحقيقة من حيث هي ولا للربيع وهو الضيقان
 ان يكون للتأنيست اعني الفرد الموجود في الخارج المطابق للمنة المعهودة
 اما لصدقه على انفس بعد دفع المشقة تلك المنة الى الله
 المحض من غيبته والمارا المقرانه يكون بغير بيان فقولهم بل
 هو لبعض إشارة الى انك الفرد الموجود من المنة وقوله المعهودة الذي
 إشارة الى المنة المقررة في الذهن في قوله اعني الفرد والماو تفسير تلك المنة
 وتحقيق العبد منها في الذهن وقوله وهو مقدار ما معلوم إشارة الى ان ليس
 المراد مطلق الماكول والمنزوب بل هو اقل المصدق عليه اسم بل المراد
 هو القدر المعلوم كونه ما لا يشترط في تعريفه ان التعريف منه الفرد
 موجود في الخارج من تلك المنة المقررة في الذهن وهذا القدر قد تم التوافق
 لان تعريف العبد الذي ليس من خصيص العموم في شيء الا انه وضع

القطر

القطر وبشيء بالبعد الخارجي فانه **قوله** من خصيص العموم قطعا
 حيث قال في حاشي الاصل الامر انه من غير ان هذا الفرد الخارجي المطابق للمنة
 الذي هو الذي اطلق المصنف للام على واحد معين في الخارج مخصصا
 معصية في قوله ادخل السوق مثلا حيث مراد سوق معين من بين
 اسواق معلومة معروفة بسبب اعتبار دخول الخياط للتعاطي والمكان
 بينهما في ان المنة معلومة والمراد من مكان ان الاسواق معصية والمراد
 واحد منها وان فرقنا في القدر الاسواق واحدا المنة فكما ان العبد
 الخارجي ليس من خصيص العموم كلك العبد الذي هو فرد في نفسه ولا حقيقة
 عنه انه ان المصنف من حاشي الاصل كما كان من المقرر ان المصنف بالعمود
 الذي هو المبرم في المصنف في المثال المذكور ليس المراد
 معنى شخصا يكون هذا خارجيا محضا ولا فراديا مبهما يكون جمعا
 محضا بل المراد به العبد الخارجي المطابق للمنة فلهذا تقييد اسمهم
 ان العبد الخارجي اذا اطلق على منة من بين معهودات خارجة كالتأني
 المذكور له تقييد اسمهم وذلك لا يخرج كالتأني عن العبدية ووجه
 الاحتياج الى هذا التقييد ان الغرض المصنف منها ليس هو الاعلام بانه اكل
 الخبز المعين الى الفرد المشخص ولا انه اكل خبزا ما يعني اكل ما يصيد

وكان في ربي المنة في
معين

الذات

عليه بل الغرض من كل مقدار ما بين معلومات فهو من حيث كونه مقدارا
 معلوما بعد انما يرجع الى ما كان بهما بين معلومات اشياء اخرى وبقدر
 لا يخرج عن ذلك من حيث هو اقتران في الجمع المعروف بالضاف فانها
 بتمام اعتبار التعريف بالاضافة فقد ولم يبق على كلام حكمها الا ان
 المستدل اجري الاصل في الجمع بالخصوص ولا يتم الخلق في ذلك لان التخصيص
 قصر العام على بعض مسميات دون كان لانها في الجمع بين اختصاص التخصيص
 اليها واما في التفرقة لم يثبت العلم في عدة ما هو اشهر من انه لا يملك الفصل
 ليس بينه كما لم يثبت لانا نقول لا يتم من جواز استعمال اموحام منها بل الحق عند التحقيق
 في الاثنين او اثنين ان عموم الجمع باعتبار الاجزاء دون الخبرات فلا فرق بين عمومهم في
 جواز استعمال فقد فوجهه في مطلقا اي سواء كان البناء في مطلق او غير مطلق وسواء كان التخصيص
 مستقلا او غير مستقل فقد من شرطه وصدق استثناء او عارية انا
 كانت هذه الامور غير مستقل لا تتصلج الشرط الى الشرط والصدق
 الموصوف الاستثناء الى الاستثناء والغاية الى الغاية فقد من سجع
 او عقل قبل المراد بالخصيص العقل على السمع فيدرج فيه الجسم كما في قوله
 او ثبتت من كل شيء فقد لانا لو كان حقيقة في الباقي كما في كل شيء
 مشتركة بينهما او رد عليه العضة لان ثبوت الملازمة يتوقف

٢٤٥

فانما يقال ان
 في الاستثناء

على كون العام مستعملا في الخصوص و مراد به الباقي وليس كذلك بل العام
 في العموم والمراد به الشمول الخاص بمراد بالخصوص والباقي في مراد بالعموم
 والخصوص في مراد بالخصوص بعض خبرية ثم ليس كذلك بل الباقي في مراد بالعموم
 فالعام مراد به العموم والخاص مراد به الخصوص والباقي في مراد بالعموم
 لان العام وحده ولا يتم الاشتراك فيكون كذا كرم الرجال العلم بغيره
 فذلك كرم الرجال من علمت من صفته ثم علمنا بالعلم ان وجد في
 الجميع كان الوصول الى الكل في العلم بغيره بغيره كذا في حاشا
 نحن فيه وان كان مختصا بغيره كان الوصول الى البعض والعلم بغيره
 مختصه فكما ان الوصول اذا كان يدل البعض لم يكن المبدأ مراد به
 بل المراد به جميع خبرية لان الصفه المختصه بغيره لفظ البعض
 قلت كرم جميع الرجال على انهم في العلم بغيره في المشتبه من ان
 المشتبه مراد به الخصوص وادارة الاستثناء مراد بها اخراجها الى
 الى بغيره الاستثناء بيان الملازمة التي يثبت فيما مراد اللفظ
 موضوع له والنسبة هي العامة للعموم وحقوا اطلق على البعض بغيره
 حقيقة كما ان ذلك كما باعتبار انه موضوع له العلم او باعتبار انه بيان
 الكل او باعتبار انه يصدق عليه الكل والاجزاء باطلاقه الاول

بعض
 البعض المراد به
 اذا كان العلم
 لم يكون المراد به
 بالعموم المشتبه مراد

منها فلان المفهوم من البعض فما كان المفهوم من الكل واما ان في فلان
 مفهوم الكل لا يصدق على البعض فحين الاول فيتم ان يكون مشترك
 لفظيا بينهما فيلزم هذا الدليل يقتضي ان يكون إطلاق العام على الخاص
 إطلاقا للكل على الفرد وقد سبق انه ليس كذلك ان من باس إطلاق الكل على
 واجبته ليس المراد من كونه موضوعا للعلوم انه موضوع للعلوم من حيث
 هو متبسطا للشيء المجموع بل المراد انه موضوع لكل فرد من غير ان يخصص
 له فرد دون غيره فلو أطلق على واحد مخصوص فردا عن ملاحظة فرد آخر كان هذا
 الا انه يلزم منه ان يكون استعماله في الهمزة المجموعية في ذاته ملاحظا
فان ان العرف يقع في مثله انما لا يكون مشترك لفظيا بين العام والخاص
 وفيه إشارة الى ان المقصود بالاطلاق قول من ذهب الى ان الصيغة مختصة
 بالعلوم وانما تطلق على الباقي حقيقة فليرد ان لطلان الاشتراك
 اللفظي ليس بضروري لا يتفق عليه اذ القول به موجه لانهم الدليل
انما هو ان اللفظ كان من قبل حقيقة بالانفصال فلن منع كون
 تناول اللفظ للباقي قبل التحصيل حقيقة بل هو في ذاته من باب
 ولا تعلق الكل على الفرد وهذا ليس بشيء لانك قد عرفت ان كان
 اللفظ ليس بموضوع للهمزة المجموعية بل لكل فرد فلا كلام لاجتماعه

انما عدم تناول الفرد في الذي طرأ له اثر في التغيير فبالا
 لان الوصف لم يتعرض بشرط انضمام الغير وعدمه
 التعرض اعم من تعرض للعدم او الوجود والتاثير ليس
 انما هو حقيقة صليو ان الب في نفسه مجردا عن ملاحظة
 القرينة يسبق اليه العلم والقرينة تنفي احتمال الغير عن
 العموم وذلك اي سبق اليه سبقا او عدم سبق غيره
 دليل الحقيقة فاللفظ في البينة حقيقة فقولهم القرينة
 لا تظهر غيره على كون البينة سابقا بنفسه لا بالقام القرينة
 وتحقيق ان القرينة من حيث هي متناهية احتمال الغير ولا مثل
 لها في سبق الباقي بل سبقا تاما موقوف وقوله وكما اشارة
اسبق البينة المذكورة صريحا الى عدم المعلوم الشراء والاول
 اظهر لفظا والتاثير النسب معني اذ دليل الحقيقة عدم سبق
 غيره لا كسبقه والا لا انتقص بالنسبة كذا ان سبق بقوله
 فيتم مع كونه حقيقة فلا سببية ثم هذا الدليل على ما حترناه لا يرد
 عليه ان يكون اللفظ مع القرينة حقيقة في البعض وقع
 جميع المجازات او ما من محذور الا يمكن ان يقع

سبق غيره

فرد

ان مع الفريضة حقيقة في ذلك السبب وبدونها حقيقة في غيره
 عن الاول المانع لم ينفذ في الثاني باق توضيح ان تناول اللفظ
 الثاني وادارة قبل التخصيص هو الذي كان على سبيل الحقيقة انما كان
 مع تناول الغير وادارة اليه بالفعل فتناول له بعد التخصيص
 غير منضم مع ارادة غيره وهذا تناول مغاير لتناول بالضرورة و
 بطريقان هذا يقتضي الاول ان يقتضي ذلك كون اللفظ مستعملا
 في غير ما يقتضي لفظه ظاهر ما ذكرنا ان الراوي يقوله انما كان مع غيره انه
 انما كان مع تناول غيره وادارة بالفعل ليس المراد ان يصح
 تناول غيره وانما في ذلك لبره ان استعماله في البيت مخصوص
 بعد التخصيص ليقضي انتهاء صلاحه للغير ولا يلزم منه ان يكون مجازا
 في البيت والاولى المشتركة فانه صالح لكل واحد من معانيه قبل
 التفرقة وبعد ما لا يصلح لبعضها في غير ان يكون مجازا في البيت وهو
 بطريق الثاني على انه لو اراد به ان كان هذا الفرق بين العام المشترك
 واداري اذا المشترك صلاحه ليس سبب محجب للوضع بل سبب
 الاستعمال بخلاف العام فان وضعا لصلاحه فاذا اتفقت
 صلاحته لمحصن كتحقق الاستعمال في غيره ما وضع له بخلاف

المشترك

المشترك واعترض بان عدم تناول له يعني اعترض بان
 عدم تناول اللفظ للغير بعد التخصيص او تناوله له قبل الغير
 صفة تناول له الذي كان على سبيل الحقيقة باق على
 التقديرين لان عدم تناول للغير لو تقرر في تناوله ولا جواب
 دفعه وقد بجا بيان تناول لما بقي الذي كان حقيقة هو
 تناول في ضمن الكل انما لا واما تناول بخصوصه فلم يكن متصفا
 بكونه على الحقيقة اصلا وجوابه انه يحصل ان تناول
 ليس موجبا لكون اللفظ حقيقة في الباقي قبل التخصيص
 اذ تناول اعم من ان يكون بطريق الحقيقة والمجاز والعام
 لا يقتضي خاصا معينا فلا يستلزم بقاؤه بعد التخصيص بكونه
 حقيقة فيه بل الموجب له هو استعماله في الكل الذي يكون ذلك
 الباقي بعضا منه واللفظ بعد التخصيص يستعمل في الباقي بخصوصه
 فلا يكون حقيقة فيه بل مجازا والظاهر ان هذا الجواب يتعلق بقوله
 لا يغير حقيقة تناول له ويحتمل ان اللازم من ذلك ان تناول له بعد
 التخصيص وان كان كذلك لتناول له موجب لكون اللفظ
 حقيقة في الباقي فلا لانه فرع لكونه موجبا لبقوله وان لم يكن كالموجب

والاصل ان تناول
 الباقي

وحده موضوع لفرع ما ومع لام الجنس العمد موضوع للحقيقة
 المش بالبيان حيث هي اولى حيث وجوده في ضمن شخص
 معين وليس في سلم وحده دلالة على شيء بل الدال هو المجموع
 ونحو الفسنة التي هي عينها فان الفسنة نفس
 في معناه ولا يجوز فيه المجموع المركب من المستثنى والمستثنى
 منه وادارة الاستثناء ولما يقف بعد الاستثناء وترض
 بان الاستثناء عند هذا التقابل مقبول عليه كما علم
 من تصح المصنفنا وفي اول الباب عند نقل منه فكان الجواب
 ان لا يذكره في جانب المقتضى عليه وحيث ان النزاع في العام
 المخصص بالاستثناء لا في المقيد بالاستثناء مطلقا واما
 الاعداد ليست عامة فلهذا اصح جعله مقيد عليه موضع
 وفاق من الختم يعني ان الخضم الفهم فاعلم بان الفسنة كل
 عدد وقع الاستثناء منه مستعمل في معناه والمجموع
 من حيث هو مستعمل في البقي بعد الاستثناء وكلما استعمل
 وانما زاد قوله ان الخضم فلهذا رد عليه ان الوفاق في ذلك
 ثم كيف والقول بان العشرة في عشرة الاثنتي عشرة مستعمل

في البنية

هو الاقرب منه مشهورة بيان الملازمة توضيحه المجموع والذات المعبر
 والاستثناء وفي صياغة الاستثناء معنى هو الجماعة والجنس العمد
 وتسماها وشمسون وهذا غير ما وضع له اولاً وهي بدون اي تلك
 المذكورات بدون المقيد لما نقلت عنه وهو المعنى الاول او معه
 لما نقلت اليه وهو المعنى الثاني ولا يحتمل الاول وقد جعلته ذلك
 التقييد بقيد موجب التجوز في المقيس هو المقيد بالوصف كقوله فاعلم
 بعدم التجوز في المقيد عليه وهو شمول وكيفية فرق بين المتساويين
 وهو حكم والجواب ان وجه الفرق طائفي الجواب ان شيئاً مما
 ذكرتم ليس مثل العام المخصص بغير استقلال بل بينهما فرق
 ووجه الفرق ظاهر في آخر ما ذكره المصنف من الاول في الجواب ان يقر
 لان ان كل زيادة بموجب التجوز بل الزيادة الموجهة له هي ما يخرج العام
 الى الخاص كالسكنين في الرجال المسلمين فانه فريضة دالة على
 صرف العام عن معناه الاضلي وما ذكرتم من ان الزيادة ليست
 لكسراً فاما كان هذا الجواب لاني لا يرد على قوله ان المقيد
 في العرف كلمة واحدة انه ان اريد بالعرف العرف العام فقد
 يعنى عدم الفرق بين المعروف باللام والمقيد بالصفة والصفة

قوله

وكونها وان اراد به العرف انما هي في الاختلاف لا في
 الدليل وفيه نظر لان كون اسم كلمة واحدة بحسب العرف
 دون تعيين طول لا يقدم على التقديم على النكارة الاما كبر ثم
 ان استدلال ان ثبت حكم الزينة المذكورة مع العام للزينة
 المذكورة مع غيره بالقياس فيمن لم يفرق بين الزينة وبين
 ما به الفرق لا يقدح المنع المذكور فان الواو في مسلمون
 يعني ان الواو في مسلمون ليست بكلمة بل هي علامة يعرف
 بها ان مسلمون للجمع بوضع الواو كمال الف ضارب
 تعرف وواو مضروب ليس بكلمة بل هي علامة بها ان ضاربا
 للفاعل ومضروب بالمتفعل بوضع الواو في مجموع مسلمون
 لفظ واحد وضع لما قرأوا جعل الثاني وصفا للاول وقيل الرجال
 وضع لخاصة الكلام المسلمون خرج عن الاول بعض افراده وهو غير اسم علم ياتي
 بكلاما كالحسن في موضع فلا يكون حقيقة وعليه فليس هو لفظا لفظا
 فان الرجال وضع لخاصة في موضع فلا يكون حقيقة وعليه فليس هو لفظا لفظا
 للعموم والمسلمون وجه قوله ولاشئ فيما ذكرنا في هذه القصور الثلاث تحقيق في العام
 من المخصوص على تقدير تسمية اشارة الى ان الحكم يكون
 الفسنة في الفسنة في الايمان عاما حقيقة ثم لانه فهم اطلاق

ان كل عدد وقع مستثنى منه براديه الباقي جازا
 فيق الفسنة جاز عن تسعة وخمسين بقضية الاستثناء
 في بطلان الا لازم بالنسبة اليه فيرسم ونوسم ذلك الحكم
 فهو مبني على ان المراد بالفسنة تمام المدلول المحقق
 واستثناء البعض انما وقع قبل اسناد الحكم اليه فهو انما اخرج
 عن الحكم لاعتن الارادة والجمع من حيث هو مجموع لما هو
 على الحكم لاشئ مما ذكرناه وهو كون المجموع كلمة واحدة
 وكون المراد بالاستثنى منه تمام مدلوله وقوع الاخراج منه
 قبل الاسناد والحكم ليس بشئ من هذين الامرين بتحقيق
 في العام المخصوص اما الاول فمظهر ان كل واحد من العام
 والمخصص مبني عن الآخر وكلمة برأسه والثاني يخص
 الاول ببعض افراده فيكون الاول جازا في البسطة
 واما الثاني فلان المفروض ارادة بعض افراد العام منه
 لاتمامها فكيف في الفسنة فيكون العام مجازا دون
 الفسنة وفيه نظر لان هذا مبني على الفرق بين الاستثناء
 من العام والاستثناء من العدد بان المراد بالعدد تمام

غير المستقل بمنزلة جز للعامة ووصف قائم به فيسرى جهالة
اليه فتحتاج اليقين بخلاف المستقل فان جهالة لا يسرى
اليه ولا يخفى ذلك الوجولان عدم سرية جهالة المستقل
تم لان كل فرد فرض يتحمل ان يكون هو الذي كيف يحصل
الظن بمقدار هذا الفرد دون غيره وفيه الضم على من يجب
الى ان التخصص بالكل من كل وجه ليس بحجة بخلاف التخصص
بالكل من وجه دون وجه آخر فانه حجة ثم قال بعد الاكتم
ان اتي بمثالين احدهما للمفصل والآخر للمفصل عطف
الحرف عطف ادا ثبت ذلك الحرف ثبت في اللغة لان
الاصل عدم النقل وذلك دليل ظهوره في ارادة اليقين
شموله للبيان كما هو شموله للكل قبل التخصص كما ان الط
قبل هو كل فرد بحيث لو استبعد دون آخر عدم مطيعات
الاول عطف على الآخر فعلى هذا قوله غير من وقع النص على
اخرجه وبرا به اعلم من جميع المراتى وبعضه دون الجميع فقط
ببره كحوا ان ذلك يقتضي ان يكون الاتى بالواحد متصفا للعدم
وانه لبط وساير محتمة من المراتب مجازاته هذا بناء

على

على ان العام المختص مجازة الظاهر في الكلام واما بعد حيث
قال تمام الباقي احد المجازات ان لفظ العام قد يرد به بضم
موضعه الاصل اعني العموم كان لكل واحد من تلك المراتب
مجازا على ان يكون كل واحد منهما معنى مجازا له واما فان الظاهر
لا احتمال ان يكون المقصود ان كل واحد من تلك المراتب من افراد
معناه المجازي وذلك بان يكون المقصود به بعد التخصيص مفهوما
الباقي وبهذا المفهوم يصدق على كل واحد من تلك المراتب فعلى الاول
كان للعام بعد التخصيص مجازات وعلى الثاني كان له معنى مجازي
لرافاد متعددة وعلى تقدير ان كان نسبة اليها على معنى واحد
فيكون مجازا فيها ومن هذا اي من جعل عدم ارادة التخصيص
مع تعدد المجازات دليلا على عدم الحجية بظهوره المفصل
لايق المذكور تفجئة المفصل لا نقول بوجه واحد في
معاذ وهو ان المختص بالمفصل ليس حجة وانه مجزئ الآخر
يستنبط منه اذا كانت المجازات متساوية هذا جواب
عما يفهم من كلام المستقل واما الجواب عن الاحتمال
الذي اخبرنا اليه فتقرير اذا كانت افراد المجازات متساوية فتوكله

قوله

فان الباء اقرب الى الاستغراق اقله من غير جهة التخصيص
 دليل على كون بعض المجازات فيما نحن فيه اقرب الى
 الحقيقة وعلى وجه ما يدل على ارادته توضح ان كل الباء
 اقرب الى الحقيقة عند الاستغراق من غيره وما ذكرناه
 من ان اوضح بعض الباء عن الحكم بورت فما دليل على
 ان التخصيص قرينة ظاهرة على ارادة كل الباء الحكم يقتضي
 ان لا يطبق اليك اللفظ على معنى مجازي بدون القرينة والقرينة
 انه لا قرينة هناك سوى التخصيص فلم يكن التخصيص قرينة
 لارادة الباء لكان ذلك منها في الحكمة اور عليه اولان كان
 الباء اقرب الى الحقيقة معارض يكون الاقل متيقن الارادة
 على جميع التقادير فقط اعتبار مدبر الوصفين من الطرفين
 لشاخصهما فصار الوسط والطرفان متساوية في الارادة
 فلم يزل الاجمال وتما بنا ان دعوى الزم المذكور دعوى في عمل
 النزاع ولو فرض ثبوته فلعلم استفاد من غير التخصيص واما
 التخصيص فلا يفيد الا ان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقة
 وذلك مثل القرينة فقولنا راس اسد في المنام فاما انما لي

على

على ان ليس المراد من الاسد الحيوان المسمى بالاسد
 المراد من كونه زيدا او غيره او هو كقول القرينة اخرى لائق الفرق
 بين الاسد يطلق على هذا وذلك بطريق البديهة فهو ذلك
 كما ذكره بخلاف ما نحن فيه فان الظاهر على الباء بطريق التمثيل
 فاذا انتقلت قرينة تعيين بعض الباقي وجب على جميع قرينة
 التخصيص انما نقول استعمال العام التخصيص في الباء ايضاً قبل استعمال
 على كذا في قرينة فهو والاسد في ذلك سواء وثاناً انما لا
 ان الحكم لا يستعمل اللفظ في معنى مجازي بدون قرينة التخصيص
 لارادته الحقيقة وسمي صريح المقام بواره وكفاك مثلاً بقوله
 تخطوا تحت كتم بهيمة الانعام الا ما يعلو عليك على ان عدم الجواز
 ذلك تعيضي عدم جواز الاجمال في كلام الحكم نعم لا يخفى ذلك
 في وقت الحاجة في محكي الحل على ذلك البعض جواب
 اما اي او اثبت ان بعض المجازات اقرب الى الحقيقة ووجد
 الدليل على تعيينه حسب حل العام التخصيص عليه ويحيط ما ذكرناه

وأنه في زمان
 الاسد هم

مقدمة

من ان عمل فيها ان لم يكن المحجج جازفا فغيره لان المحجج لو لم يكن
 جواز التجاوز في التخصيص الى الواحد لم يكن اقل الجمع عنده مقتصرا
 على جميع التفادير بان اقل الجمع هو المحقق هذا اذا
 عين في اذا كان العام من صيغ العموم وكان عمومها باعتبار
 الاسم اذ امكن اذ كان مفردا او كان جمعا وكان عمومها باعتبار
 الاخر اذ قلنا واستقر في النهاية عدم الجواز ما لم ينفصل
 في الطلب فان حجب التخصيص بالاشتقاق في العمل
 بالتحقيق والاسم لا يعم في الحكم المستفاد منه ان كان
 مستقلا وجب التخصيص في اول قسمه وان كان مضافا
 الطلب قبله من باب المقدم واعلم ان ابواب البينات
 الاحكام وابواب الاخبار وان كانت مضمومة مذكرة
 مفصلة فان علمنا بامضاء الله عليهم جعلها ما يتعلق بالظواهر
 من الايات والاشعار بابا واحدا فخصص في ذلك الباب
 لم كيف وما يتعلق بالصلوة بابا اخر وعلى هذا القياس لكن
 اذا وجدنا عامي باب علم فخصصه في ذلك الباب
 لم كيف هذا في جواز العمل بذلك العام بل لا بد من طلب

باب جواز التجاوز في التخصيص
 استقفا في الطلب

مخصص

مخصصة ابواب اخرى لئلا يكون مذكورا فيها بخلافه من التسمية ومن
 هذا غير قليل يظهر ذلك لمن تلخ كتب الاخبار وكذلك لابد من
 تتبع كلام الفقهاء ليحصل الظن بعدم وجود الاجماع وان كان ذلك
 جمع من المحققين منهم الغزالي الآمدي وابن الحاجب نقل
 جماعت لا يوجب هذا دليل على جواز الخلاف في احد المقادير فلا يتم
 التقريب لانا نقول المقدم هو الذي لا يوجب ذلك الجمع من المحققين
 وهم متفقون بخلافه في المقام الآخر ان مرادنا كذا
 فان جواز التمسك بالعام قبل البحث عن التخصيص جزءا لا يتجزأ
 لا يقتضيه كقولنا ان يكون للوجوب وهو على التقديرين
 بل دليل ولا يقتضيه الاقتضاء وان يتبين من المخصصين
 اعتقادهم بعمومهم ويعمل بالتخصص عن ذلك القائل الظاهر
 اشارة الى القائل بجواز التمسك قبل البحث عن التخصيص وكقولنا
 ان يكون اشارة الى القائل للموجب فالأولى عندى فوجدناه
 مركب من امرين احدهما عدم جواز العمل بعام قبل البحث عن التخصيص
 وثانيهما وجوب البحث حتى يحصل الظن القوي بانتهاء وجوبه
 فلهذا دليل على الجواز الاول وتوجه انما اكتفينا بدليل على لزوم التمسك

والتحصيل كبقية الدلالة ان اراد ان التحصيل انما ثبت كبقية في
 الدلالة فلا نزاع فيه وان اراد ان التحصيل المحقق لذلك فوجوب البحث
 عند اول الكلام والتحصيل ان يقول بقية الدلالة هذا العموم فيحصل
 المحقق المتمسك به فصار احتمال يتوهم مساوياً للاحتمال عدمه ان
 قلت شيوع التحصيل وغلته وقوعه يعيد ان يتوهم ارجح من
 احتمال عدمه فلم يتم المقام بتساويهما قلت قلت وقوعه قد عارضها
 الصلة الحقيقة فصار وقوعه عدمه متساوياً على ان ذلك
 كبقية الاستدلال ولا حاجة الى التمسك بالرجحان فقلنا في
 الحقيقة الامر بالنظر ان شاء الى احتمال كون الاستدلال
 على عدم وجوب تحصيل القطع بان شاء التحصيل لانه لو كان شرطاً
 لكان حمل اللفظ على حقيقة مشروطاً بالقطع بان شاء المحقق
 وقد بطل نزع هذا الاحتمال باعتبار ادراج لفظ الاستقصاء
 في العبارة حيث قال في باب اللاحقة الاستدلال بالعام
 استقصاء البحث في طلب التحقيق واللاحقة التمسك بالحقيقة
 اللاحقة الاستقصاء في طلب المجازو ليس لانه النهاية التمسك
 بالنظر مع انه ذكر الاستقصاء وقرب وجوبه فصار حمل اللفظ

على العموم

على العموم وهو جافان قلت فاما في المسبق من الحكم بالمساواة بين
 العموم وخصوص قبل البحث قلت لانه فاه للراجح كدرجة الشرف في
 مع زيادة نفس الباقى نظر الى درجته وان كان كبقية الاستدلال
 كما حشر ومنه نظر الى الزيادة لانها اوضح في المقام اعني حصول
 الفرق بين العام والحقيقة فان الزيادة لا يحمل على الحقائق
 ان قلت لم لم يقل فان اللفاظ الزائدة ليست بمجازاة كما يقضي
 مقابلة بالعمومات مع تحقق الفرق بين العام والحقيقة على ذلك
 التفسير بل لم قامت هذا الفرق فكيف فيما هو لصده عن عدم
 وجوب طلب المجاز في العلم بالحقيقة لاحتمال كون الحقائق في المجاز
 في غير طلب المجاز كما يحكي طلب التحصيل على ما في دليل المقام وخرج
 مشروطاً بالقطع بان كان كانت المسئلة هو وعلية سلطان
 المحققين بان يزيل عن ان تحصيل القطع ممكن ولا يدل على شرط
 واجاب بان اذا امكن وجب لنا تفريقه لانه لا يجوز العمل بالنظر مع
 امكان القطع او انه لم يملك المسئلة لانه لو اريد بالعام الخصال
 لنصب ذلك دليل لم يبين الملازمة لظهوره اذا علم لا يحمل اللفظ على
 المحب زيدون نصب قرينة عليه ثم يجد ما يرجع به عن كماله

مختار

وصول الاعتقاد القطعي عند كثرة الجهل مع عدم الوجدان
 لا ينبغي زوالها بعد الوجدان خاصة ما في الدنيا ان ذلك الاعتقاد
 غير مطعون بالواقع والمشتهر لا يدعى حقا بل لا نقول المشتهر بل
 يدعى حيث جعل عدم الوجدان دليلا على عدم الوجود في نفس
 الامر اذا ظهر وجوده بطل صحة قطعا اذا تعقب المحقق تعددا
 سواء كان جملا او فرعا ثم يحمل النزاع من وجهين احدهما ان ذلك
 المتعدد اعم من ان يكون بعضهما معطوف على بعض الاول
 على تقدير وجهه ثم من ان يكون لو ادوا الفاء او ثم وهذا
 مذهب الامام الرازي في الحصول والآتي بعد التعطف بالاول
 وتغير ذلك مع من الامور وبين واما التعطف بالفاء
 او ثم فليس كذلك لدلائلها على الاختصاص بالافرة والقبلي
 ابو بكر واتباعه وعبروا التعطف مطلقا وفيها ان ذلك
 للتعدد اعم من ان يكون جملا او فرعا وفي كلام بعضهم
 بتفصيل ان المتخصص المفردات يعود الى الجميع انما في صحيح
 هذه الى كل واحد احراز عالم يصح فانه مختص بالافرة
 اكرم العلماء ودار الناس لا اله الا الله كان الاخر مخصوصا قطعا

الاشارة
 من ادركه المحقق

الاول

يظهر سره فانظر في المذاهب الآتية لا يظهر منه ان تخصيصه للا
 خبره من غير ان يراعى انما وقع في غيره لو قيل ان اختصاصه
 بالاول فقط لم يكن شائعا بخصوصه لكن لم يقل به احد ولا
 يظهر له معنى فنقول انما يعمم في ذلك فيكون له جوعه الى
 الجميع وفرو العصري لكل واحد من احوال احوال الفاعل ابو
 ضيفه واتباعه وقيل ان وقف اهل البيت الغزالي والفاضي
 واتباعهم في هذه فقه يعني لا بد من ان حقيقة اتي الامرين اتي
 رجوعه الى الكل والى الاخر اشارة الى ان المراد بالوقف
 زمانا هو الوقف في تعيين الوضع لا في تعيين الزمان بعد الاعتراف بالوضع
 لها كما هو في اليد والى الحكم مطلقا فان الاخر مخصوص قطعا
 على التوقف في الحكم انما هو في الاول فقط فتوقف
 الى ظهور القرينة اى فتوقف في تعيين المراد بخصوصه من
 الاشتغال الى ظهور القرينة وفي الاية الحكم يكون الاخر مخصوص
 ليس من اجل ان الاخر مراد بخصوصه بل من اجل ان الحكم ثابت
 له على جميع التفادير والافرة في ذلك كون الاخر معلوم
 الارادة بخصوصه كما لا يخفى ومكان القولان موافقان

للقول الثاني في الحكم اي القول بالوقف والقول
 بالاشتراك موافقان للقول بظهور عود الى الاخره
 في تخصيصه به لانه جميع الاحكام لان الاخره خصوصه
 على كل حال من جالبي عوده الاخره والوقف والاشتراك
 وانما قلنا في جميع الاحكام ليندفع اوردته لبعض المحققين
 من ان القول الثاني حكيم بالعموم من غير الاخره ابقاء لفظ
 على ظاهره بخلاف بين القولين فالحكم يتوافق على ما قلنا
 نعم يظهر من هذا الخلاف بين الفرق بين الاقوال الثاني في الحكم
 والفرق بينهما من وجه آخر هو ان استعمال الاستثناء في الاخراج
 من المجمع الى بوجوه اخرى او بخلاف القول الثاني مجاز لان
 الاستثناء على هذا القول هو صريح للاخراج من المجمع فاستقل له
 في غيره مجاز من باب إطلاق الجزء على الكل عند المفسر كما يستعمل
 باب الطائفي المقتضى المطلق عند من وعلى القول بالوقف
 يحتمل ان يكون حقيقة وان يكون مجاز الاحتمال معه الاستثناء الى
 اجمع اولى الى الاخره على القول بالاشتراك حقيقة ^{فصل}
 تفصيلا طويلا اشارة الى ما ذكره ابو الحسين واختاره العلامة

المجمع اولا

وهو ان تبين استعمال الثانية عن الاولى بالاضرار عنها
 فلما اخبره ان النظم لم ينقل عن الاولى الى الثانية مع استقلالها
 الا وقد استوفى عرضه عنها وان لم تبين استعمالها فلا يخرج
 لان الربط بينهما جعلهما كشيء واحد وظهور الضرابان
 بخلافه لو عاين بان يكون احدهما جرحه والاخرى الثانية او كما
 بان يكون الاسم الصالح لان يقع استثنى منه في احدهما غيره
 في الاخرى او حكما بان يكون المحكوم به في احدهما غيره في الاخرى
 ويشترط في الاختلاف الثلاثة ان لا يكون الاسم في الثانية ضمرا
 الاول وان لا يشتركا في الجملة في الغرض كالامانة والتعظيم
 والتدبير وغير ذلك من المقاصد الا انهما في الثانية ليس منهنما
 المجمع في الاشعار بالاضراب بل في جميع بعضها مع بعض فنص
 بمسببة اقم وعدم ظهور الاضراب بان تنفرد الشرط
 الاول سواء تحقق الاختلاف الاول والثاني او لا وسواء تحقق
 الشرط الثاني او لا او بان تنفرد الشرط الثالث في سواء تحقق
 الاختلافات الثلاثة كلها او بعضها او لا وسواء تحقق الشرط
 الاول او لا وتفصيل الامثلة يظهر للمتأمل ^{وليس خلاف ما}

فليجمع

الاحتمالات
 او بان تنفرد الشرط

او لا يهاجمان في ذلك
 ذكره في التلخيص
 في شرحه

ايدى الاستشهاد كان استعماله فيه حقيقة لان اطلاق الاستشهاد على
 ذلك الفرد الخيالي بطريق الحقيقة لان المفروض انه موضوع
 له بخصوصه او بمعنى عام هو من افراد واطلاق العام على
 افراد لا من حيث انما خصوص حقيقة وكذا استعمال
 الاستشهاد في اخراج ايهما من باب الحقيقة وفيه نظر لان
 وضع الامة والاستشهاد مفهوم عام او لا افراد لا يقتضي ان يكون
 الاخراج من الاول حقيقة وانما يقتضيه لو ثبت انه من جملة افراد
 وانه اول البحث **قوله** واجتنب في فهم المراد منه اسما الفرقة
 لا يسجد ان تقع الاستشهاد ان كان من صلب العموم كان الاخر
 محتمل من غير حاجة اسما فرقة **قوله** من هذا الوجه ايضا يعنى
 كما ان بينهما فرقا باعتبار احوال الوضع ونقد ذلك بينهما
 فرقا من جهة الاستشهاد اسما الفرقة ومنها كونه من الالفاظ
 المشتركة استعمال الاستشهاد في اى الامر من على هذا التقدير
 ايضا حقيقة ولم يذكره لانه الكفى بما مر في نقل المراسم
 عنه كمرقرة اختلاف كما عرفت فيما سبق من ان
 الاستشهاد اذا لم يهتد ونحوها موضوعا بوضع العام
 كان في الحقيقة

للحجر

التي كانت وانما قال غالباً لانه قد يكون اشتراكاً كما عرفت **قوله** ولا بد
 على كون الهيئة المركبة هي صفة الاستشهاد او انها كانت جواباً عن سؤال
 مقدر تقريره ان عدم تعدد الوضع في المفردات لا ينافي ان يكون
 الهيئة المركبة هي صفة الاستشهاد او انها كانت موضوعاً
 للاخراج من الجميع واخرى للاخراج من الاخرى تقريره انما لا بد
 على ذلك والعامل على الحقيقة المعام وهو انما في الوضع في الشيء
 الى ما هو محتمل من غير دليل غير معقول **قوله** بل المقصود به
 هو الاحتمال محتمل ان الاستشهاد من جميع الاحتمالات لا يكون
 اما على مذهب الاشتراك والوقف والوضع العام فلا يشبه
 اللفظ الى الامر من حيث الاستشهاد من حيث اللفظ ليعلم المراد منه
 على مذهب الخصص فلا ان اللفظ ليس من حيث الاحتمال غير ولو كان
 الاستشهاد لضع الاحتمال البعيد وتحصيل التفسير من حيث الاستشهاد
 لا يدل على خصوص الاشتراك **قوله** على تقدير اشتراكه الى
 منع دلالة الاستعمال على الحقيقة كانه يكون تارة في الموضوع له واخرى
 في غيره وهو العلم منها والعام لا يدل على اى من شئ من الدلائل
 فضلاً عن ان يكون ظاهراً وكسماً فاما يدل عند اقتراءه بغيره

والمختص باحدهما يقول استعمال في غيره منوط بالقرينة ^{المستعمل}
 يقول استعمال في غيره منوط بالقرينة الا ان القرينة عنده لتعين
 المراد لا اصل الارادة ^{كل منهما مقرون بها} عن المختص بالعكس فليس هنا استعمال
 مجرد عن القرينة لتبسك به على الحقيقة ولو سلم فاما يدعى
 كون اللفظ حقيقة ^{قوله} واما عن التام في الجواب يدفع
 الاستدلال لو كان مقصدا لثبات الاشتراك واما اذا
 كان مقصدا لظلاله المختص فكما يشعر آخر كلامه فلا يشترط
 عن الرابع ^{قوله} فانه قياس في اللفظ ولا يجوز اثبات اللفظ لانهما
 افاضت بنقل والاستقراء الذي هو متبع منظر استعمال اللفظ
 واما ما رتب له ان يعنى المقصود بالانطلاق ولو سلم جواز
 القياس في اللفظ فالدليل لا يدل على الاشتراك بخصوص بل
 على الاعم منه وما قلناه ومن الوقف قال قلت سيدكم ^{قوله} لم يجز
 بالقياس بل انه علم بالاستقراء ان المتعلقات كليتها
 غير ما نحن فيه مشترك بين الامرين فكذلك ما نحن فيه ما قاله
 بالاعم ^{قوله} فانه يذهب اليه من القياس في شيء
 او لا يعتبر في القياس كون المقيس عليه اعم واخص

قلت

قلت قهه والجامع بين الامرين هو ما بي في التوجيه ^{قوله}
 او لا فرق بين قولنا هو فنية نظر لاننا لا نعلم ان عدم الفرق بين
 القولين هو اسطة العطف بل اتحاد المسند واشتركت
 المسند اليه فان قلت الاتحاد والاشتراك المذكوران بدون
 من العطف لا يكفيان في جعل اليقين حله واحدة ^{قوله} يجوز
 الا فرادى فقلت مع العطف ^{قوله} لا يكفي ذلك والاخر
 ذلك في قولنا جازي القوم وذهب بترسيم الادعاء وانه لا يجوز
 قطعا ^{قوله} واما ان الاشتراك يثبت في اللفظ مثل قهه
 لا اكلت ولا شربت ولا ضربت انت انت فان انت الله
 متعلق الكل واحدة من العلة اتفاقا فلكل الامر مثلا ^{قوله}
 ولو سلم ضرورة في اللفظ وهو لا يكون ولو سلم فالجامع
 متفق لان الشرط وانما حرفا متقدما تقديرا فلذا
 يتعلق بالجميع بخلاف الاشتراك فلا يلزم من اشتراكهما
 في عدم الاستقلال بغير اكلهما في كل الامور وتكون بينهما
 واحد اعني تقدير تسليم لا موجب اتحادهما في الحكم او ليس
 كل شئ بشئ حكيمكم ذلك شئ ^{قوله} وعن انما انه قياس

كقول لا نه قياس على الجملة الواحدة ما هو من لئلا ان استثنى
 يعود الى الكل وهذا يجوز عند اكثر على ان الماويل والاول
 به لا يجب انهما في الجميع الاحكام **فقد** ليس باستثناء
 فان قلت قد اطلق القوم على لفظ الاستثناء قلت لو ثبت
 قلت فهو مجازو بدل على جواز وخوار على الواحد مع عدم
 جواز ذلك بالاستثناء ولو سلم انه استثناء فعوده الى الجميع
 ليس كما لا يجب لانه يقتضي رجوع الاستثناء مطلقا الى الجواز ان كان
 هناك نوع من الحقيقة بالافرة فقط لو كانت للعصاة الى الجميع لم
 يوجد ذلك غير فان قلت يلزم الاستثناء كج والاصل عدم
 قلت انما يلزم ذلك لو كان عوده الى الجميع على سبيل الحقيقة و
 وهو محتم **فقد** ولا شرط سدى على الحاجب حيث انجاب عن هذا
 الدليل بان الاستثناء شرط الاستثناء فهو غير محل النزاع فان الحق
 الاستثناء في فلو قبلا نسخ اللغة وهو لا يجوز ولو سلم جوازه
 فالفرق بين الاستثناء والشرط متحقق لان الشرط متقدم
 تقديره لو تورد على التصدي بان الشرط مقدم بقدر
 على مرجع اية ما كان للاخرة قدم عليها فقط دون الجميع فلا

في الفارق

يقع فارقا قول كون الشرط مقدر انقيده على ما يرجع اليه
 دون الاستثناء كالفارق والقول ان ذلك لا يمكن
 له في تعلقه بالجميع لا يقتضي ليس على انما نقول ان لا خلا
 في ذلك ان الشرط لو وقع بعد الجملة الاولى مرجحا كان
 متعلقا بها قطعاً فقل ذكره معنى منزلة ذكره لفظا وانما حصل ان لعلق
 الشرط الواقع بعد الجملة الاولى بالافرة مقطوع به وذلك صارت
 عليها واقعا لهما الاولى بلا فصل فصار تعلقها بالشرط الواقع بعد
 لفظ ثم نقول انما يتبع الشرط بالاستثناء ليس من باب قياس
 بل لعدم انفصال الفصل بين المحققين في هذا الحاح وعن الرابع ان
 صلاحية الجميع لم يمكن ان يدعى بان الاستثناء ليس بجزء الصلة
 بل مع تعدد عمله على البعض للزوم الحكم والرجح بالمرج ثم انفرد
 بين الجميع المنكر والاستثناء لانه الاستثناء يتعذر عمله على
 غير العموم بخلاف الجميع المنكر فالاولى ان يقر الحكم ثم لان القرب
 مرجح لتعلقه بالافرة ولو سلم فلا ثم لزوم العود الى الجميع بل
 اللفظ هو الوقف وتناول الفاظ العموم بمعنى قياس
 الاستثناء على العام بل لوجود الفرق بينهما لان العام

قد

حقيقة في كل اتفاق بخلاف الاستثناء فان كونه حقيقة
 في كل محل نزاع وعن أبي سريته انهم انما يوافقون
 بالمثل تقريراً كما ان ارادة الاختصاص موجب لذكر الاستثناء
 عقيب الكل لك ارادة الاستثناء من الاخره موجب
 لذلك فلو جعلنا الاول دليل العمود الى الكل جعلنا الثاني
 دليل الاخره فاما هو كما انما هو جوازنا في المحل ان اللفظ يحمل لكل
 منهما والتعيين مستفاد من القرينة وقد يجاب عن اصل
 الدليل بان لا يتم ان التكرير يوجب الاستثناء فان يوافق
 في شمول الاستثناء لكل ميقين فلا يكون شيق في عدم تيقن
 له المقصود لان التكرير من حيث هو مستحيل قطعا فمما كبره
 وحسب ان وعن أبي سريته ان افعال الاصل التي توضحها انما ذكرت
 في صدر البرهان لان ترتيب الكلام على ما دام الكلام متظاهراً فلو لم
 في الاستثناء المتعقب للمحل المتظاهر المعطوف بعضها على بعض
 بحسب السائر في جميعها فانه ان المذكور انما يفيد صحة تعلق الاستثناء
 بالكلام وتاثره فيه مطلقاً لا بجميعه وان كان بعض ذلك
 الجميع بعيداً عن محل الموضع لا ببعضه بل هو محل لكل واحد

منها

منها والتعيين لا يخرج فلو جزمه هو غير مستثنى لان الاستثناء
 على القولين من الاقوال الستة الا انه لا يجب التجوز في العلم لان العلم
 فيها اطلق على جميع افراد الا ان الحكم يخص بعضها بقدره الاستثناء
 ويمكن ان يحكم في براد التجوز في العلم التجوز باعتبار عدم شمول
 الحكم لجميع الافراد الاسوار كما ان هناك تجوز باعتبار اطلاق بعضها
 عن الارادة اذ لا يمسد لاجل الحكم الاول على حكم الذي يفتق
 في الاستثنى قبل الاستثناء فكان الاستثناء في الاستثناء
 الاستثناء على حكمين مختلفين بالاجاب واللبس في
 ذلك بانه ليس في الاستثنى حكم قبل الاستثناء فلا يدرى
 الاستثناء المذكور ويحتمل ان يراد عدم ذلك الحكم بالاصل
 استثنى منه وبالحكم الاول الحكم الذي فيه وباشتمال على
 الاستثناء على مخالفة استثنى على عدم ذلك الحكم فصيح
 التعليل على جميع المذاهب اذ لا مخالفة فيه فان قلت
 على تقدير ملاحظة المخالفة بل لها مدخل في كون الاستثناء
 موجبا للتجوز قلنا نعم المخالفة يقتضي ان يراد بعدم بعض
 افراده دفعاً للشك في نفس فقط لان المستثنى

منها

لم يتعلق بحكم المشتبه منه ليس فيه محتمل مختلفان **فقد**
لم يتعلق الا باصله الابا التي يعني ان الحكم وان يتعلق بظا
العام قبل الوصول الى الاخر الكلام لكن بعد علم انه يتعلق
بالباحثين ان الخارج الصالح ان الحكم لا يتفرع من الكلام
الا بعد تمامه فلا يلزم احتمال الخارج على حكمين مختلفين
في الحقيقة **فقد** بدو تارة الى شبه ترك الادب بها كون
المشتبه با حقيقه **فقد** فان الخروج عن اصله الحقيقة
يكون في غير القرينة انما هي صحيحة لارادة خلاف الظاهر
بل المرجح الذي يجمع موارء القرينة هو دفع محذور بدو تارة
الناشئة عن تقدير كل واحدة من العمل على ظاهر **فقد**
والاصل انه وقع التعارض بين كل واحد من العمل وبين القرينة
فلا بد من مرجح وهو القرينة اذ لا يمتنع كل واحدة من تلك العمل
على ظاهر صارت القرينة جواز بالكلية وما يؤيد ان اصل
القرينة لا يكفي في حل اللفظ على خلاف الظاهر لا بد من مرجح
عنه فافترق عند ارباب علم البلاغة ان المختلف واما لا يفتقر
الى امرين احدهما القرينة وثانيهما الدليل الموجب لرجحان الخلف

عنه

على الذم كالا حراز عن السمع وهو **فقد** فويل ان دفع
الهمزة لوصف بمرده سببا للفرقة في غاية السقوط لان المشتبه
لم يجعل دفع الهمزة مع هذه سببا للخروج عن الاصل بل جعل
دفع الهمزة مع وجها لمصحح القرينة سببا لذلك ولا شك
ان الاستثناء صورة الفصل في النطق عرفا ليس قرينة على
العام على خلاف الظاهر فالاصح الجواب ان يوق دفع محذور
بهمزة الهمزة كما يحصل بعرف واحدة من تلك العمل على ظاهر
كذلك يحصل بعرف كل واحدة من تلك العمل فمدحوى الخصم
لو اعادة ليس الاعين محل النزاع فليست **فقد** والبديهة
يتأدى بعينه فان في الشبهة قال المرتضى في الاحتجاج على
اشتراط اتصال الاستثناء في تأنيده والذي حل على
ذلك ان كل مؤثر في الكلام لا بد من اتصاله بما يؤثر فيه كاشتراط
سرك والتقييد بالصفة والاستثناء كذلك بعين ما ذكرناه
ان لو سمعنا قائل يقول بعد تناول سكوتة الا واحد لعدنا
فكانت ياتكم كمن لغوه كك اذا اشترط اوقيد بعد القضاء
الكلام في ترجمه بدة لوقية **فقد** وان كان المراد ان الظاهر من الكلام

باللفظ آفاقاً على الاستثانة هذا المعنى هو الذي يجب استنباطه من قولهم
 انه في نفسه لما حصل كونه انكاراً بعد الاقرار استثنى واعلم ان المراد به
 بارة العموم عموم الحكم وشموله لجميع افراد العموم ليصح قوله لا شيء عليه
 في نفسه الحكم الاول ولو كان المراد به مجرد عموم العموم وشموله لجميع افراد
 لا يصح ذلك التعليل بخلاف ان يكون الاستثناء بعد ارادة العموم بهذا
 المعنى قبل الحكم والاستثناء هنا غير استثناء على معنى الحكم الا انه لا يتحقق
 فيه معنى القاعدة او استصحاب هذه الارادة لا كان هناك اصلاً
 على رغم الاستدلال بعد الاصل بمعنى القاعدة وهي ان المستكمل العام
 مجرد عن العموم ليس الحكم وانما هو الاصل بمعنى استصحاب تلك
 الارادة اشار الى ان معنى الاستثناء في تعقل بالنسبة الى كل واحد
 من الاصلين انما هي انفة للقاعدة فيكون دليلاً على عدم ارادة
 العموم مع الحكم وانما هي انفة للاستصحاب فيكون دليلاً على
 ارادة ملك الارادة فيوجه المجمع الى توجيه المنع الى الاصل المذكور
 وهو ان الظاهر من الحكم باللفظ العام ارادة العموم فقط حتى يتحقق
 فان قيل الغرض من ازالة عموم الحكم هو التخصيص للامور من العموم والحدود من
 على الى نوع اخر من الكلام والى في هذا تحقيق فالحق في تحقيق

فالس مع توقف في العام الاول من ارادة
 ظاهره الى حين شروع المشكلة في العام الثاني في اول ما يبري
 ان عطف خاله اعز به في قولنا ضربت زيداً او كبرت
 عمره او خاله استبعد ذلك عطف الاربعة على الوجود في اليه
 الموضوع وما ذلك الا لوقوع الفراغ من العموم الاول بالخرج
 في الثانية قبل الخرج من حيث الخرج فمما نحن فيه كلام فوجب
 التوقف في الحكم الى الفراغ من منع انهم حكموا باختصاص
 الفصل بالموضوعين عند العدول عنه الى السنة فما هو الحكم
 فهو جوابنا قلت توارد اللواحق على المجموع في هذا المثال
 ممتنع فوجب التعليق بالاقرب لمرجى خلافه ونحن
 فيه فان المفروض ان توارده على المجموع محتمل فظهر الفرق بينهما
 ولو كان صدور اللفظ اعم وليس على ان الاتفاق المذكور
 يقتضي وجوب التوقف بغيره لو كان صدور لفظ العام
 مجرداً ومن غير وجوبه ففصل مع الى الفراغ متقضي عمله
 على العموم لكان النصيب كلاً بفضل قواست وفيه منافاة له
 ووجوبه واللازم بعد لان في المذكور ولا يمتنع ذلك

في الجدة الأخيرة المستدل لا يقول ولما كان له ان
يقول نعلقه بالأخيرة لدفع محذور الهندية اجاب بان هذا
مورد لا يصح تعليلا للمعدول عني الاخيرة والاقبل الا
ستشاور ان الفضل في السطوع عرفا وانقطع عن المشتبه
منه حشوا البديهة تنادي بفسادها ويكن ان يجاب بان المستدل
لا يقول لو حوت على اللفظة على وجه قبل فوات وقته بل
بعد الا انه يقول فوات وقت الاولى وتحقق بالشرع
في الثانية فان صح هذا لا يلزم مخالفة الاتفاق ولا يمتنع
ذلك الى الاخيرة لان فوات وقتها انما هو بالانفصال عرفا
فلما جئنا بالموافق قبله علم تقيده بتلك اللواحق هذا وكذا
ان يجعل منه ولو كان دليلا على البطل الاصل المذكور
بعد منه وقهره وبشي نقضا اجماليا الا ان الاول السبب
بقوله ففهم لبقاء مجال الاحتمال اى احتمال ان ياتي
المتكلم من اللواحق ما يدل على ان المراد غير الحقيقة
مع هذا الاحتمال لا يمكن الحكم بان المراد هو الحقيقة
نعم لو كان الغرض تكميل وجوب الاول ان نعم تصديق الخبر

الزق

السبق وهو انه لا يتجه للمسامحة الحكم بأرادة الحقيقة قبل الصانع ولما كان
هنا من جهة ان ينزل على العلم بأرادة خلاف الظن في احد من تلك
الاجل اجاب على سبيل الاستيناف فيمكن ذلك لكن لا على وجه
الاختصاص الثاني ان نعم منها لكاستدراك ودفع التوهم اذ قد يقوم
من الخبر المذكور انه لا يمكن تحقق العلم بأرادة خلاف الظن في الاخيرة من غير
هذا الوجه الذي اطلت به فاجاب بان نعم يمكن ذلك ولم يكن في الجملة لان
الخلاف بجائز لا واجب لان المقصود تعيين هذا الوجه وليس هو القول
بالاختصاص بالخير في شيء لان اختصاص الاستشهاد بالخير في شيء
احتمال تعلقه بغير حقيقة وقد عرفت انه محتمل يدل على الذنب ثم وما ذكر
لبينة لا يصح لان مطلق الرجحان اعم من الوجوب والذنب وما زاد
عليه اعم من المنع من النصيب وعدة ترجيح الثاني باصالة عدم كونه
باعتبار ترجيح الاول برعاية الاحتمال بعد تحقق المكسب الحقيقي في الجملة
وبالحال القول بان الامر المحموم على القرائن يدل على الذنب في القول
بالاشارة ان فليست بل كما لقوله من ذهب الى الصواب ذلك ان قرينة
الوجوب على تقدير الاشارة ان قرينة التعيين وعلى تعيين الاختصاص
قرينة الحقيقة بخلاف الثانية فانها قرينة المجاز وهذا ما يفرق بين

قرينة الارادة والاشارة

قوله

القولين أي كون استعمال الأمانة الواجب عند الفرقة واقعا
 في محل القول بالاشتراك وخبر واقع فيه على القول بالندب
 ما يفرق بين قولين القولين والاختلاف بينهما باعتبار أن
 المبرور عن القرائين يدل على الندب وإن المحتاج إليها هو الو
 جب وحده وفيه نظر لأن لا ثم أن المبرور يدل على الندب
 بل على مطلق الرجحان كما مر ولو سلم فالندب أعني الرجحان
 المطلق المقيد بعدم المنع من التقييد مستفاد من الفرقة
 العقلية وعدم بعض الأصوليين كانه جواب عن سؤال آخر
 يعرف أن ما ذكره من أن صيغة الأمانة أوردت مجردة عن القرا
 ين على القول بالاشتراك يدل على الندب بناء على بعض الا
 صوليين القول بالاشتراك في فرق الوقف لأنه لا يعلم المراد
 منها عند التخيير وقال المتكلم في الحاشية نقل عن المحقق أنه
 عند أهل الوقف ثلث فرق القائلين بأنه لا يقدر المشترك و
 القائلين بأنه مشترك والذين لم يبرروا ما هو حقيقة فيه وينبغي
 أن يعلم أن الحال على القول باليقدر المشترك مشددا على تقدير
 الاشتراك لأنه لا يمكن إزادته مجردا بل أمانة فمن الواجب أو

لندب

أو الندب انتهى و تقرير الجواب أن الندب المذكور إنما
 هو بالنظر إلى نفس الصيغة لاندل على إرادة الندب بخصوصه
 لأنها عند الجرد إنما يدل على مطلق الرجحان الشامل للوجوب
 والندب جميعا هذا حق وهو لا ينافي ما ذكرناه من أن الندب
 مستفاد من التمسك بالأصل للوجوب ~~والندب~~ مستفاد من نفى
 ما زاد عليه لكونه زائدا في التكلف وقد مر بمره أخرى
 أن الاستشهاد لو كان حقيقة في الأمانة وحده فكان استدل
 به الجميع بما زامن باب إطلاق الجزاء على الكل وهو شرط
 وذلك لأن الاستشهاد موضوع للاختصاص المخصوص وهو الاختصاص
 عن الأمانة فإذا استعمل في جزء الموضوع له أجزا لاخرى المطلق
 الشامل للاختصاص من الأمانة والاخرى عن غيرهما فبينما
 وأما التقييد بعدم القطع إلى لا يفي عدم استقلال الاستشهاد
 غير تعلقه بغيره فإذا حصل الاستشهاد لتعلقه بالأمانة
 انتفى التعلل فينتفي المصداق في تعلقه بالجميع لأن القول
 عليه عدم الاستقلال فكذلك لو كان يكون التعلل هو الوضع
 ودعوى اختصاصه بالأمانة أو التمسك بكون عدم استقله على تعلقه

فيه صفة سوكا كان كذا في قوله ففقط او المصحح لا شك ان الاستحالة
 كما يحصل بغيره بالآخرة وهذا كمثل تعليل بالآخرة وحده او بالآخرة
 في نفس الجمع فهو لا يدل على عدم تعليله بالجميع بل انما يدل على عدم القطع بتعليله
 به ونحن نقول به او بتعليله به او بتعليله به تحمل عندنا وعند ابينا لا واجب
 وانما قوله يجوز مقصود ابداء الفرق بين الاستحالة بغيره بان الاول لا يجوز
 بتعليله بغيره اصلا بخلاف الثاني فانه مع الاستحالة لا يجوز بتعليله بغيره ولا يكره
 انما تمسك به المتكلم لان في قوله كونه غير لازم في دليل على انه لا يمكن
 يقتضي ان لا يجوز بتعليله بغيره لا على انه يقتضي ان لا يجب بهما فرق فانه
 غاية ما يدل عليه انه لا يجوز القطع على تخصيص غير الآخرة لان الضرر يقتضي
 القطع على تعليل الاستثناء بغيره فاذا اتفقنا على القطع وهو لا يثبت
 في الجواز والاحتمال ووجه نظرنا من الاحتمال لا يدفع اليه الذي هو العموم
 في الاول والاولى ان قولنا اننا نختاره التي اقتضت تعليل الاستثناء
 بالآخرة عدم استحالته فبذلك نفي كل من دليل الاستثناء واحد فبذلك
 هو انه وان ما روت بها الوضع فاما مقتضاها في غير الآخرة يعلم
 فعل بالشيء من غير التلازم او لا وعلما ان التلازم ما بينا فبذلك
 الاستثناء بهما كقوله بالآلة وكونها ما بينه من استثنى اصل

الاستثناء منقطع

الازها

اصله

الازها بخلاف الفعل الناصب للشيء الذي لا يتركه
 استحالته طلبا للتخفيف وانما الاستثناء في علمك لثباته
 مثل حرف النفي فانه يعلم في الماضي لكونه ثابتا من باب
 ادعاء قوله وضعه لانه في الجمع الغارق اذ عدم
 جواز استثناءه وهو شخص من اهل البيت استثنى من التلازم
 لا يقتضيه عدم جواز استثناء العلم بوجه الى ما بينه والاصل
 الاشارة به لك في تمامي علامات وان الواضع جعل الرفع
 لافعال والنصب للمفعول او الجزم للمصنف اليه وجعل المواصل
 علامات والعلية بها لاجل فيه اولئك من علم حتمها
 فلا يكون حجة على غيره لاننا لم نستعمل لعموم وقومته في اللغة لانا
 نقول قوله حجة اذا كان بطريق النقص والافعال ان روايته
 النقص حجة على غيره لاجل حتمها ووجه رأيه مع انه قد عارضه من قبل
 على الجواز فلا بد من التزج وهو لك في لانه ثبت بهما بشي
 وسبويه بالنفي ولانه يؤيد بقول الفراء فانه حكم بالتركيب
 بين العاقلين المتساويين في العمل على احد الروايتين والرواية
 الاخرى عنه ولست على نفي التثنية كما يظهر من نظريه باب

حجة

الشرع والقول بطريقه معروف على ان يكون كل واحد منها
 محكوما به وهو محذور ان يكون الثاني صفة للاول والوجه محكوم به
 والنتيجة هو ان القول ان يقول المطابقا هو افعال على ما ليس
 لا يمكن التبع عنها بلفظ واحد في عمل واحد وهو قوله افع
 العطف في قوله لا تقتصر في التعدد ولا تعدد في الحقيقة
 وقد نقل في العلم اليقيني في نقل قوله لا يقتصر في العمل
 الطرقيان عن العمل بسببه ونقل عن سببه القول ان العمل
 في السفة هو العمل في الموصوفات في نفسه قائل بان قام به
 عملا في الطرقيان وهذا النقل في نفسه نقل عن العمل على عدم كونه
 وفي هذا الكلام تأكيد وما نقل في ان العمل على عدم كونه مقتضى منه
 لتكرار العمل على الخوازمه والمحاسب عن الخوازمه في العمل
 ان اشاعه جوع الاستشهاد الى الاول في خصوص هذا المقام افا
 هو للمزوم لا لعدم تحققه بل لعدم كونه في العمل
 النزاع اذ هو ما يمكن فيه العود الى العمل الى الابد
 وهو ان الشرط متقدم معنى ولهذا يتصل بالجميع ووجهه
 ان الشرط متقدم معنى على ما ثبت لعلقه به فلو ثبت العقل

بمقدم

بمقدمه وارود ما انما ينفك عنه في المقام
 المرجعيات لان الرد لا يمكن الا فيمن او البواب انقطع
 النعلق عنهن وعلى الثالث يتوقف انما في تحصيل
 المطابقات بالرجعيات وفي تعينها لها البيانات
 والنظائر في قوله قد رتب الظاهر في دلالة من الضمير في خلاف العكس لشرط الضمير
 وحمل الانعكاس على خلاف ذلك اذ من حمل الاقوى على اقل
 وذلك اسهل فان قلت هو الظاهر انه مستبعد لاشفاق المرجع
 وتكمل ان يكون معارضة لاسل الدليل قلت هذا
 كون تحصيل العلم سلسلا من تحصيل الضمير ونحوه
 والظاهر ان بعض المحققين وضع الضمير على ان يراد ما كان
 المرجع له جازية وحقيقة له فان اريد به المعنى الحقيقي للمرجع
 فهو حقيقة وان اريد به المعنى المجازي فهو مجاز لان الضمير
 منزه عن الحكم حكمه وقال بعضهم ونفعه على ان يراد به ما اراد
 به رجعة فاذا كان الضمير موافقا للمرجع في المراد فهو حقيقة
 والاقوى مجازا سيما ان كان المرجع في الصور من حقيقة او
 مجازا فاعرفتم ان نقل قول ان جعلنا السؤال متناقيا قال في

فيما اذا تعلقت العلم بغير
 العلم بغيره

مستظهر وان جعلناه محضة فالجيب مستظهر وما قيل قال القدر
 في الكلام لا كلام في النهاية فالتعاضد انما هو بين التخصيص
 والجارز اذ الجارز هنا التخصيص في نفس التخصيص بقرينة قوله
 سابقا واما الثاني فلان تخصيص الضمير مع بقائه المصريح على
 عمومته يجعله جارزا كانه قال هنا التعاضد في ثابته بين التخصيص
 فان قلت مما معنى قول بعضهم بترجيح التخصيص والحال
 ان ترجيح التخصيص على التخصيص يرجح لاحوال التخصيص على
 الاخر وهو ما كنت معناه ما ذكرناه انما من ان تخصيص الضمير
 اسهل من تخصيص المصريح ووجه منع بطلان المعجزة الاولى
 بالنظر الى مذهب المصنف ان يجب بالمعاصرة بانه لو تضمن المصريح المزمع
 خلاف الظاهر واذ تعاضدا لفظا واما انما انما التخصيص بان
 عود الضمير لا يزيد على عود اللفظ ولا شك ان اعادة اللفظ في نفسه
 لا تقتضي تخصيص الاول ولا يحكم بكونه عاقله فكذا الضمير
 غير شئ لان تعلق الضمير بالذكور اقوى من تعلق اللفظ بالذكور
 لم تخصيص العام لزم عود الضمير الى البعض المذكور وهو خلاف
 اللفظ بخلاف اللفظ فانه ليس عايدا الى المذكور خلا لغيره من

في التخصيص

تخصيص من قوله لا ريب في تخصيص العام
 مفهوم الموافقة المفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل السكوت
 سواء كان حكما او حالا من احواله اما الادل فكذلك في الضرب
 استغناء من قوله نعم ولا نقل لهما ف واما الثاني فلتدنية
 الدنيا والمفهوم من قوله ومنهم من ان ثابته لفظا بكونه
 اليك وعدم تدنية الفظ لكونه من قوله سمي في قوله
 من ان ثابته به نيار لا يودد اليك في المفهوم على قسمين الاول
 مفهوم الموافقة وهو ان يكون الجارز في محل السكوت
 موافقا لما في محل النطق اثباتا وكفيا ومنهم من اعتبر اولونه
 بيسر المذكور وذلك سمي تدنية لادنى على الاعلى كما في
 المشابهة المذكورين والثاني مفهوم اني لفظ وهو ان يكون الحكم
 او الى س في محل سكوت عاقله في محل النطق ولا خلاف
 في صحة الاول وفي تخصيص العام فقوله ان دخل وادى فيه
 لا نقل له انما يخص من قوله من كل من دخل وادى فاضرة
 من سوى زيد واما الثاني في فقد اختلفوا انما هو حجة منه
 حجة منه بل تخصيص العام او لا فمنهم من قال بالاول ومنهم

حجة من قوله لا ريب في تخصيص العام

في التخصيص

و الفرق ہیں

[illegible]

هو من جوارثه في الاقوى ولعل متقه فليسا بل
 اشارة الى قول المرتضى رضي الله عنه حيث قال نقائل
 ان بقول رفع الكل بعد العمل به ايجون من رفع البعض
 قبل العمل به بالشيخ ايجون بهذا الاعتبار من التخصيص
 فاذا جاز التخصيص بجزء واحد جاز الشيخ ايضا القول
 ويمكن ان يجاب عنه بان هذا مما يوجب لو دخل ذلك
 البعض في الخطاب وجوز ادعاء طلب دليل مركك
 لان التخصيص كاشف عن ان المعنى طلب لم يرد في حال
 المعنى طلب حجة المفصلين كما يمكن تقريره بوجهين
 الاول وهو الانسب ما يستفاد ان الخاص فلي الطريق
 وان كان قطعي الدلالة بخلاف العام فانه قطعي الطريق
 والدلالة جميعا او العام عندهم قطعي منه مدلوله ايضا كما
 صرح به بعض المحققين فلا يعارضه الخاص الا اذا انقضت
 دلالة تخصيصه لقطعي او بمقتضى ما يخرج يكون لكل
 واحد منهما قوة وضعف من وجه فتساويا فوجب
 الجمع بينهما والثاني ان الخاص فلي الطريق وقطع

قوله

الدلالة والعام بالعكس وما كان طريق ثبوته قطعا وان كانت
 الدلالة قطعية لا يعارض ما كان طريق ثبوته قطعيا وان كانت
 والدلالة قطعية لان اعتبار الدلالة اشبه في ثبوته في نفسه الا ان
 تضعف دلالة العام بان وجهين فثبتت ومنها على وجهين
 فيجوز مغايرة ما في عبارته انما هو القطع بتركه بالنظر في هذا
 بالتقرير الاول استنبط ان قطع الدلالة هو العام بطلان
 اسنده هو انما هو اضعف بالتجوز بقطع او بمقتضى مطلق
 او لا ينبغي ما كان قطعي قبله قطعيا بعده كما مر في البينة
 لانه اقرب منه الى الحقيقة فارتفع ما هو مانع من التخصيص
 بجزء الواحد المعنى القطع فيجوز تخصيصه بوجهين مقتضى الواقع
 مانع والا فمرة مانع القطع بمانع الدلالة بالتقرير الثاني
 هو ان تق والقطع السند بتركه بالظن اضعف مما كان
 وكسبت من عا ومن فيجوز تخصيصه بالظن لان قوله ادلا
 يبقى بقطعين لا لا وجه له من هذا التقرير والجواب بمقتل
 ما تقدم ان حملت اعمدة التقرير الاول فان جواب منع
 ان العام قطعي الدلالة كما اشار اليه بقوله وهي طينة ولكن

قوله

بالتجوز فيه دلالة اضعف

قوله

قوله فلا ينافيه قطعه المثل ليس في ظاهره الا ان المستعمل لم يجعل قطعه المثل
 وحده منافيه للتخصيص بل جعلها مع قطعه الدلالة منافية له والاح
 في ذلك ان يبين ان كل مقتضى الفقه الثاني يعني على ما كان ثبوتها
 لا ينافي ما كان ثبوت قطعه فالحجاب يمنع ذلك كما انما رايه بقوله فلا ينافيه
 قطعه المثل التي كان الواجب عليها ان يكون قطعه مستند اذا لم يكن يطلق
 لغزوه على ما دل على حكم من البعض لا على المستند وهو المراد من الاول
 تقول المثل اذا ذكر في المقام الدلالة براديه المستند كما وقع في هذا
 المقام واذا ذكر في مقام المستند او مطلقا كما اذا قيل قطعه المستند
 على المثل عبر فيه الاضافه الى الدلالة التي هي الدلالة في هذا المقام
 بان يستعمل احداهما على حكم الحكمي والآخر على حكم البعض ووقع على
 واما المواقفان في الحكم كقولك اكرم بنى بتميم اكرم بنى تميم
 الطولال فيجب العمل بها الا ان حكم البعض وقع مرتين
 اما لكثرة الاتهام به او لغرض آخر ولا يعرف خلافا
 في ذلك عندنا **فقد** كما ان يعلم تاريخهما وذلك
 بان يكون في لفظ احد الخبرين بالفتح بالتقدم او التاخر
 او بان يضاف احدهما الى وقت له حال يعلم بها ذلك

هذا خارج عن المقام

في

او بان يكون زمان احد التاويلين مقدما على زمان الآخر او بان
 يجرى صاحبه بتقديم احدهما على الآخر **فقد** والاول اما تقدم
 قبله الايكاد بوجه الا ان يريد بالمقارن المتأخر او المتقدم
 الموصولين فيصح تقدم من المتقدم والمتأخر قبله انما
 يتصور في فعل خاص له عام مع قول عام **فقد** بل خلاف
 ثوبه به من اوتى في هذا القاموس سولا يؤيده به ولا يسل
 به في بعض النسخ يعقابه قال فيه القاموس اعجابا بلفظان اباي
 قال المقام في الحاشية وهو إشارة الى لفظة النهاية بعض
 من شذ من الجمهور من المتأخرين ذلك انتهى اقول ولعل
 ذلك ما نقل عن اصول الحنفية من ان حكم المقارنة وحكم العمل
 بالتاريخ واحد وهو حكم العام ثابت في غير افراد العنصر في
 المعارض واقع في قد راعاه ولا يصح الترجيح بدليل آخر
فقد كان يستعمله لا تخصيصا كما ذهب اليه صاحب المنهاج
 لان التخصيص انما هو رفع الحكم في بعض الافراد بيان لعدم
 ثبوته وارادته حين الخطاب العام وورود الخاص بعد
 حضور وقت العمل بالعام يقتضي ثبوت العمل في جميع

فقد

اقتراده وان من تعدد بعضها وذا مع الشئ قول ما انما يتم عند انقضاء
 شئ من اوقات العام وانما تعدد ردد الشئ من اول اوقات العمل فلا
 الا من من لم يجوزنا غير البين من وقت الخطاب الى وقت المجازة وكل
 قوله بعد حضور وقت العمل على الاول او الرابع الثاني في قوله وان
 كان بعد جداول ان يتم قبله بعد وقت العمل ثم المراد يكون الخاص
 ناسي للعام مع انما ناسي لم يمتد او طارئا ومع فساد حكم البنية
 كما لم على اختلاف المذاهب فيتم نسيها فيفضل لا ينجس من وجبه وكون
 العام كله منقح ان غير نسيه البعض كما الى في بحيث متى فعل لم يكن له
 حكم في الشئ ولم يجرى فعله الرجوع كقطع الركعتين من اربع فانه يغير
 حكم الركعتين الاولتين لو رددت بعد جهاد الا في ذلك البعض منقح
 فيكون اكل كاستغاثه من الشئ في هذه القدر مثلا وبين
 راد في الشفاء شرط التحصيل منقح عند اتم المفاضلة ووقع
 النقص بعد حضور وقت العمل بالعام والستفاد من هذه الكلمات
 انهم يرون الخاص مع بكليته لا يجد ان في انها بمنزلة الجزاء المتعارفين
 فيمكن فيخرج احدهما بوجبه من وجود التبعين وعذره بالبعين
 المجهول والزواجر او نسبة هو انك من كلام علم الهدى فيس

العمل

قبل

من الفرائض

في الذي يرفع ما دل على ان يذهب في هذا القسم او سيج هذا القول بما
 العام على الخاص لم يشترط لا بد من اعتباره وهو ان يكون واردا على
 والمحال واحدة لان تقدم احدهما على الآخر يقتضي عدم الشئ طائفة
 من تعارض المقارنة انت خبرك هذا على تقدير دلالة على ان يذهب
 الشئ للخصيص بصورة الشئ من كل في صورة التقدم بالبعين ان انما
 من لبيان قال القسم من الادلة على ما لا بد ان لم يخص العام المتأخر
 بالخاص المتقدم لعل القاطع بالتحصيل والدارم منقح في الملازمة فلا
 دلالة الخاص على ملو له قاطع ودلالة العام على ملو له محتسب
 لجواز ان يراد به الخاص فلو لم يخص العام على بل لبيان بل لبيان
 كما انما القاطع بالتحصيل اما لبيان الدارم فالعقل يقتضي به او لبيان
 واقعا على فيه في الاصل لانه لا يتم الا في بعض صور المعاملة وهي
 يكون الخاص فيمالي من جهة عدم ليكون قطعي الدلالة اذ كان له
 عدم من جهة اخرى لم يلزم كونه قطعي فليس بل انتهى قول الخاص وان
 كان عاما في نفسه مثلا تخصيص بعض الافراد دلالة على فبوت
 الحكم فاما في الجملة قطعي العام وان كان دلالة على
 شدة الحكم في بعض الافراد قطعية دلالة على عدم وجوده

وان اردت ان يكون
 من الفرائض
 وان اردت ان يكون
 من الفرائض

في جميعه فحينئذ لا يصلح التخصيص فاذا نزل على العموم العام
بطل التام بالكلية بحيث لا يتناول فردا املا فلزم بطلان
القاطع بالمتناول او اعمل بالمتناول بطلان هو ظني اعني العموم
لا ما هو قطعي اعني دلالة على بعض الافراد **فهم** و ما بقى
نقل عنه ان في الاعتراض للمنهية على التجميع استدلالة منها
على ما صار اليه كما حكينا عنه ولم يجب عنه وهو لا يخرج من عجب
اقول الظن في الاعتراض بنقض تفصيلي اذ هو منع لعوض
يقين عند ذلك المذهب من تقريره لا يتم ان تخصيص العام
اهون من نسخ الخاص وانما يكون اهوون لو لم يكن النسخ تخصيصا
ايضا ولكنه تخصيص في الاركان فليس التخصيص باعلان العام
اول من التخصيص في ان الخاص يحل اقله المستدل وتقرير الجواب
ان النسخ جرح بالمتناول التخصيص والاستماع لا تكاره انما
من ان النسخ رفع الحكم بالكلية والتخصيص لدلالة العام على
بعض افراده وهو اهوون وانما ما سيجي من ان النسخ رفع
والتخصيص الارتفاع فيه انما هو دفع والدفع اهوون من الرفع ثم
انه لما كان على الاعتراض على تسمية النسخ تخصيصا فلهذا يفرق

بطلان

بقية و مجرد اشتراك النسخ او تخصيص بالمعنى المعروف
وهو قصر العام على بعض افراده في معنى التخصيص
لا يقضي المساواة بينها عند القاض لان التخصيص بالمعنى
المعروف اغلب من النسخ كما يشهد به الاستفراغ وبعد
المقتل المشهور فعند القاض بينهما وجب المصير كما هو
اغلب واكثر بالضرورة **فهم** لا يبيناه من اولونه انما
اما الى ما ذكره اولاه من الدليل على اولونه التخصيص بنسخة
الرفع او الى ما ذكره في الجواب من ان التخصيص اغلب
واكثر من النسخ **فهم** لان النسخ رفع التوضيح ان
النسخ رفعه قبل استقراره ولا ريب في ان رفع غير المنقهر
اهون من رفع المنقهر لابق الحكم اما مقيد بغيره
او مؤيد على التقديرين لا رفع فيه اما على الاول فلان
الحكم بخلاف ذلك الحكم بعد ملك الغاية لا يكون دفعا
يقول ضم الى يوم العيد ثم يقول يوم العيد لا انضم اليه
فمن رفع قطعا اما على الثاني فلان الحكم المؤيد لا يجوز رفعه
للمزوم الناقض اذ حادثة مؤيد ليس بتجديد لانا نقول

الحكم بالبعد
استقراره
رفع

نحن نسمي رفقاً ما نشاء وهو ان الموصوف بالكم مقيد بالبيان
 وانه الحكم فلا يكون مقيداً بالبيان ولا ما هو بابل مطلقاً فيمكن رفعه
 والبيان يتمزده ومحمول ان قولهم ضم رمضان انه يجعل
 ابداعه رمضان لا الوجه الصوم ومعناه ان الصوم كل شهر من
 شهر رمضان الى الابد واجبة الحمد غير مقيد للوجوب لا يتم
 الا بالادخار وقوع وجوب الصوم ومعناه عدم استمراره لا يكون
 مناً فقلنا انه اذ قيدنا ببيان الفعل ورفع التسمية انما هو الحكم
 لا الفعل فلا شاق في ذلك ويضاف وصف كونه بياناً لا صواب
 ان يقول ويقارن وصف كونه بياناً فقلنا بانه لا يجوز
 تأخير البيان لعل المقصود انه لا يجوز تأخير وصف البيان عن ذكر
 الموصوف ولو كان الخاص المتقدم بياناً للعام المتأخر لزم
 التفتيح بالبيان عند ورود العام لا قبله فيلزم تأخير البيان
 عن البيان وح لا يحتاج الى توجيه الذي ذكره المقصود والمجواب
 عن هذا التعليل على هذا التوجيه ان تأخير وصف البيان
 عن البيان من حيث انه بيان لا يجوز ان يوصف قبل ورود العام
 ليس ببيان بل هو بيان عند ورود العام والبيان لا يتأخر

فمن

فتح فكأنه يريد ان كان الشرح هو البيان فليس من عدم بيان
 ابعاده العام عند ارادة التخصيص فخصت بياناً لم يقترع عن عدم المقارن
 بالبيان فتميز لازم بكسب اللزوم ويلزم على هذا التوجيه ان الشرح
 صورة تأخير الخاص مطلقاً سواء كان قبيل حضور الوقت او بعده هو
 الشرح والافلا مقيداً بأي من لم يرد به ذلك التعليل وتكونا من
 التوجيه فقلنا ان لا ما في جعل صورة تقديم الخاص من تأخير البيان لان
 من الخاص لو كان بياناً كان من باب تقديم البيان فكان الحق في التعليل
 انه لا يجوز تقديم البيان لا يكون البيان متأخراً عن غيره من
 لان الخاص المتقدم موجود من ورود العام من غير ان يكون من حيث
 هو من متأخر له وان كان ذاتاً مقيداً عليه وعندنا انه لا يعمل على الخاص
 الا في حاله فظهر من العمل على الخاص ان العمل على الخاص من كلام
 التعليل وكذا ما بهام الاسم انتهى اقول المراد بذلك ان العمل على الخاص
 على شكل ما اذا كان الخاص متأخراً عن العام واقفاً بعد حضور وقت
 العمل به فانه جعل العمل على الخاص لانه مانع ولا يمنع العام على الخاص لان
 انما هو اذا كان الخاص بياناً وانما قال عندنا لان الخاص عند العمل بالبيان
 على راي ابا حنيفة وانما هي مردود من كونه متروكاً ومخصصاً

تقدم على العام وتاخر عنه فمما قطع عندهما في قدر ما ناله
 ان كان شرح احداهما مرجح والمراد بالاقام البقاء تقدم الى
 من وتاخر عنه واقرانه للعام ان ورد قبل حضور
 وقت العمل لم حاصله ان الخاص المتأخر ان يكون رده
 قبل حضور وقت العمل ولعبه وعلى القديرين ان يكون
 للعام والخاص قطعين او ظنيين او يكون الاول ظنيا
 والثاني قطعي او بالعكس فنهذه ثمانية حاصله من جهة
 الاخير الرابع والخاص اربعة منها ومن جميع الصور
 القبلية التي صلح مع ملاحظة الرابع مخصوصة بثلاثة وهي
 البعدية مع الاخير ما نسخ مردود اولها يجوز نسخ القطعي
 بالظني فقد برز الى الخاص مع جهل التاريخ بين ان يكون
 مخصوصا للعام وبين ان يكون مستحيا مردودا فكيف
 تقدم والى ال بهذه على العام وللسلطان المحققين من
 كلام حاصله كذا ان اريدت بقطعية العام قطعية باعتبار
 السند او باعتبار الدلالة فقدم جواز نسخه بالظني ثم ان
 النسخ تخصيص في الزمان ودلالة عليه ظنية وان اريد

المتقدم

مها قطعية باعتبار شمول جميع احواله ان تخصيص الظن
 كذا ولو كانت دلالة على جميع الافراد قطعية فلا وجه للفرق بينهما
 اقول قد عرفت غير مرة ان التخصيص اعم من النسخ فمجرد
 تخصيص القطعي بالظني سلمتم تجوز نسخه واحتمال
 التخصيص مطلق اى غير متعلق بوقت ورود الى الخاص قبل
 وقت العمل وهذا في من المنع كما سنعرفه فمع جهل الحال
 اى في جهل الجبل بتقدم الخاص على وقت العمل وتاخره عن يكون
 السامع محمولا لا يعلم حصول شرط النسخ وهو تاخره و
 الاصل يقتضى عدمه لان وقت العمل متأخر عن العام قطعاً
 والاصل عدم تاخر الخاص عن العام لان حدوثه وان يقتضى
 تاخره لكنه معارض بحدوث العام اليهم فالاصل عدم التأخر
 عن ذلك الوقت اليهم وبهذا تقرير يدفع ما اوردته سلطان
 المحققين من ان الاصل يقتضى حصول الشرط لان الخاص
 حادث والاصل تاخر الحادث فليتأمل في الاشتراط
 انما هو في العدول عنه لا في التفرع عن المتقدم فيتم له اى
 اذا كان التخصيص مقدماً على النسخ عند التردد بينهما ولا



بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان اختصاص النسخ
 بالعلم لا بالغيره

بصائر إلى النسخ الا حيث يتصل تخصيصه كما في صورة
 تناقضها من حيث العلم العام كان الاشتراط هو في
 العدول عن التخصيص إلى النسخ إلى التخصيص فحصل قوله
 لا تقول الا آخره من التفرط انما هو النسخ دون التخصيص
 بل التخصيص جيب المصير اليه عند عدم العلم بحصول المانع
 منه ومن البين ان منع حمل التاريخ لا يعلم حصول المانع فغلب
 منع القول المعارض احتمال التخصيص بشرط ورود الى من
 قبل حضور وقت العمل فاندفع ما وردده سلطان المحققين
 من ان هذا الجواب عدول عن الجواب المذكور او لا وتغير
 له لا يتبين فلا يقع في تصحيحه بل ان صح فهو جواب آخر
 وليس مما تساوى الاحتمالين اي احتمال النسخ واحتمال
 التخصيص وذلك على ان يكون التخصيص بغير شرط مثل
 النسخ ادعاه وهو ان يكون العام والخاص طبعين
 او ظاهرين او يكون العام ظاهرا والخاص قطعيا
 بتصوره النسب منها المحصر ثم اذا نظر ان النسخ هو حيث
 اخبار الائمة ايضا لان النبي صلى الله عليه وسلم وصيته كل ما انزل اليه من

النسخ

النسخ والنسخ وغيرهما من اخبار الائمة
 النبي صلى الله عليه وسلم لو وجد ان في اخبار خلفائه لامن حيث
 ان اخبارهم في الحقيقة لردان النسخ لا يعقل بعد القطع
 الوحي بل من حيث ان اخبارهم في الحقيقة اخباره صلى
 الله عليه وسلم التوقف عن البناء واليه يسلم عيسى ابن ابيان والكرخي
 وابي عبد الله الرضي كما خرج من جهة الذرية في القسم
 السابق اي في القسم الثاني على القسم الرابع يعني القسم الثالث
 لشدة وهو ان يقدم الخاص على العام وهو جهة اي وجه
 التوقف بعد ملاحظة البناء على مذاهبهم هناك وهو ان
 الخاص المتقدم منسوخ فلا لدوران الخاص عند الجهل
 بالتاريخ بين ان يكون مخصوصا لاحتمال الاقران و
 البعد او منسوخا لاحتمال القبلية ولا ترجح الاحدهما
 على الآخر فتوقف ورجع في الاخذ بما جدهما الى
 دليل فان قلت الخاص حادث والاصل في خبره قدت العام
 ايضا حادث والاصل في خبره واعلم ان في قول المصنف لظهور
 وجه التوقف هنا لا في سبق حكم وهو ما دل على شايخ

في المطلق والتفصيل

في جنس شئ هو اهل على فرد شائع اي يحمل الصدقة على افراد
 كثيرة على سبيل واحد والى هذا التفسير اشار المصنف بمعنى كونه
 اقل من اول حصصه فحملت كثره اي ممكنة الصدقة عليها حال
 كون ملك الحصة من الحصص المندرجة تحت امر مشترك بينهما
 بين الحصص البتة قال رة انما فسر الشايع بالحققة ليس دفع ماله
 فهو هم من كثير من العبارات ان المطلق ما يراد به الحقيقة حيث
 هي في ذلك لان الاحكام انما يتعلق بالافراد لا بالقبوليات
 انتهى اقول في التوجيه لا يجرى في هذه عبارة المصنف لان
 الهيئة ليست شائعة حبينها هم اهل وخلق في هذا الحد نحو
 رجل وحيوان فان الاول اهل على فرد محتمل الاخر وكثيره بطريق
 البديل المندرجة كلها تحت مفهوم رجل والثاني اهل على حصة
 من الحيوان محتملة فحصة ضمن الانسان وحصة ضمن الفرس
 وفرصهما مندرجة كلها تحت مفهوم الحيوان المشترك بينهما
 وكذا دخل فيه المصنف الذي منى مثل شئ في الامر فانه الشايع
 مطلق وخرج عنه ما ليس شائع بل معين شائع
 التوضيح والاستعمال كالاعلام او بحسب الاستعمال فقط

والمبهمات

والمبهمات وتبين نوعي كالكسوة واساقفان من عدة منها يدان له
 ضاع على حقيقة انما ان التفسير مع الانسان الى الغيبين والفرق بينهما
 ان الاشارة الى الغيبين في علم الغيبين فاما من حوجه المصنف في العلم
 التفسير فستفاد من اللانم مفهوم المركب من سبب ولام التفسير
 هو مفهوم اسبب ولام او عين فحصة من الكلي كالعمود والعمود الباقي
 هو فحصة فرعون الرسول او عين فحصة عموم كالعرف عام الاستفاد
 فاما جميع الافراد لا يتصل صدقة على كثره فهو ما يدل على شائع في رتبة
 وخلق فيه كل ما خرج من حد المطلق وانما لم يقل فاما لا يدل على شائع
 في رتبة الشايع فحسب على المصنف وهو ما اخرج من شائع شائع بل
 قيل بين الغيبين عموم من وجه لصيق الاول على زيد ومن الثاني وا
 الثاني على رتبة مؤمنة دون الاول وصدقه على هذا الرجل وكذا ان
 المطلق المسمى الاول والمقيد بالمعنى الثاني اصدتها على رتبة مؤمنة
 وفان رتبة في رتبة وهذا الرجل واما بين المطلق والمقيد بالمعنى
 الاول فبما رتبة ففقد ظهر ان اشارة الشايع اعم من ان
 يكون بالكلية او لوجه ما يدل عليه ايضا فكيف في قول المصنف شائع
 في قوله مثل رتبة مؤمنة لا للتبديل اذ هو آخر فترسا واللفظة

في جنس شئ

اصلا واصطلاح الشائع في المقيده هو اطلاق الثاني
 لفعل ان يقول ان اريد بالطلق القابل للمقيده بهذا المعنى فام
 يخرج من شياخ صدق على مثل زيد وهو غيرهما من الاعلام
 الشريفة وان اريد بالمعنى المذكور او لا لم يكن التقابل لصدهما
 على مثل رتبة مؤمنه محمديه وكن ان بحساب ان المراد
 به الباقي على شيوخه فليقل ما فاما ان يختلف حكمها
 المراد بها حكم هذا المسند دون الحكم الشرعي والشيء بالطلاق
 الحكم عليه شائع بوجه من الوجوه التي لا يوجب
 البيان ولا بوجه الشئ وادعى اكثر الاصوليين الاتفاق
 عليه ونقل الشبهة الثانية في قواعد خلافا عند اشخاص والمؤ
 وشبهه شئ بهاء الله والدين في حاشيته على الزبده
 اكثر الشبهة وانهما حملوا البيهقي اليتم على ما قرره المرفق
 لمقيده في الوضوء مع اتجا الموجب وهو الحديث
 الا في مثل المقيده كالمراومته كل ما اختلف فيه
 الحكم ان يكون حكم المطلق المراد حكم المقيده به
 وتوقف حكم المطلق على الحكم المقيده فتحمل المطلق على

المقيده

المقيده كقولنا على منطوقه بل على مضمونه نحو ان
 تلك رتبة كافرة فانه يجب ان يقيد الرتبة بعدم الكفر لان اعتبارها
 يتوقف على كونهما يتوقف على عدم كفرها فاعتبارها يتوقف على عدم
 كفرها فانه يقيد المطلق بمعنى الكفر فاما قال في الكفر ولم يقل بالبيان
 للاشارة الى ان معنى حمل المطلق على المقيده تقيد به فذلك المقيده
 تقيد به المقام اثباتا ونفيما فانه قد قيل من ان المقيده هو الكفر والمطلق
 لم يقيد به بل بتقييده هو البيان وان كان الظاهر والملك يمكن
 الادعاء ان قول كثر المضاف الى حكم الظاهر او كثر المضاف الى
 صوره اختلاف الوجه بين ان يكون الحكمان شئيين او متضادين او
 متضادين وانه كثر اعترض عن ذكره التفصيل كما اعترض عن ذكر المتضادين
 في صوره الحكم محتمل المطلق على المقيده اما على معنى جعل المقيده وكثر
 كثره المطلق فمده فلا يراد ان الحكم هو البيان ولا يصح دعوى الاجماع
 على ان القول بالبيهقي كما ذكره معروف وهذا الاجماع لفعله العا
 في النهاية واثار البيهقي لا يري واما يعطى كلام بعضهم ان هذا قايلا
 بالنكس وهو ان المقيده كثر المقيده على الادوية والحق ان هذا القول
 لم يعرف اعتبارا احد على انه لو عرف كان شاذا نادرا مخالفا

وان كان المضاف والمكتسب
 حكمه على ان يكون المضاف
 له واما في كثر المضاف
 الى حكم الظاهر او كثر
 المضاف الى حكم
 المقيده

للاجماع فان قلت سيجي ان المطلق بمنزلة العام في انتمه
 الشمول الا ان شمول المطلق لطريق التبادل وشمول العام
 لطريق التبادل وان المقيد بمنزلة الخاص وقد تقرر ان
 العام والخاص اذا كانا يقينين فعمل بهما لعدم التعارض بينهما
 فوجب ان يكون المطلق والمقيد متطابقا والا فالفرق
 بينهما قلت لا ولا اجماع فارق وثانيا ان مدلول المطلق
 فرد من الافراد لا بعينه مدلول المقيد فرد معين فصار المقيد
 قرينة لما هو مراد بالمطلق بخلاف العام فان مدلوله جميع
 الافراد لا بعضها على الاجمال ليكون الخاص معينا ومما
 ينبغى على هذا الاصل حمل خبره برتبة مستي مطلقة على خبر
 دل على المسح ثبته اجمارا باده فقد لا تلتزم الاول فلا يكفي
 واحد وجهات ومنه حمل وضع اليد في خبر التيميم التيميم هو
 مطلق على الغرض وهو مقيد اذ هو وضع مع اعتما دون
 العكس كما قالوا غفلة منهم عن هذه القاطعة وكونه
 سببا لا سببا اريد يكون سببا لا لانه على ان المراد بالمطلق
 عند التماثل هو المقيد ويكونه سببا لا لانه على دفع حكم

الاطلاق

الاطلاق المقيد للخروج عن الهمة باى فرد من لان
 العمل سببا لا سببا على دفع بالمقيد يلزم منه العمل بالمطلق لان
 العمل بفرد من افراد المقيد فرد منه وقد تقرر ذلك بان
 المطلق هو الميزة لا بشرط والمقيد مستغن لما في العمل يستلزم العمل
 بها وفيه نظرا ولا خلاف ان المراد بالمطلق فردا لا بعينه ودون الميزة
 من حيث هي كالمرة والماتنا فلا خلاف ان المراد بالمطلق هو وجوب
 ايجاد الميزة بامر المقيد وجوب ايجاد العينة ولا منافاة بينهما
 قطعا فلا يكون العمل بالمقيد موجبا للتجاوز في المطلق ولا العكس
 يصح على هذا التوجيه قول المصنف وجوبه الى آخره كما في الاذ
 كان المراد بالمطلق فردا لا بعينه فان الاحتياج يدل على ان
 العمل باى فرد كان ولا ريب في ان العمل بالمقيد بصرفه عن غيره
 ويكفي مجازا وهو جسد اليه ان هذا الاستدلال جيد ان لم
 يجعل التوجيه في المقيد ارادة التذنب منه بمعنى انه افضل افراد
 المطلق او بارادة الوجوب التخيير منه وبين غيره من افراد المطلق
 والفرق بينهما ان الافضلية ملحوظة في الاول ودون الثاني ر
 داخل التوجيه في المقيد على احد الوجهين ولكن يكون مرجحا

بالمطلق هو العمل

يقول على المقصد
من اقامته المقصد
في التعارض من قبل

صين استوار جو القبطي
گرجی کا خانہ
موراشیہ
سیریکہ الحاص
ای لاشان
الاقطیہ لاندہ
لواحق عیالہ

ولما اقبلت الشمس على القيد في المقيده
فانطلقوا من القيد في المقيده

في المثال المشهور لان استغراق النكرة الواقعة في قبيلتها لا يوجب
 حصوله قبل ورود النفي والمثال المشهور لنفي التخصيص بخلاف
 المعدول اليه لعدم مقتضى لان العمل بالمثل لا يوجب على
 ولان لو قال لو جئت عليك في كفاية القيل فبعضه موزون وفي الظاهر
 رغبة طاعة اي رغبة كانت لم يكن احدهما منافيا للآخر فلا يكون
 تقييدهما مقتضيا لتقييد الآخر وهذا يستلزم مخالفا لنقل عن
 الشيخ فغير ان المطلق في هذا القسم كعمل على المقيد ان مقتضى القياس
 التقييده بان وجد على التقييد مشروط بينهما كمال القرينة في المثال المذكور
 مثلاً وذلك لان القياس دليل شرعي فلو قلنا عليه لكان
 بالمطلق والمقيد والقيس ولو لم يكن ترك احداهما مع نفي
 و هي ترك القياس ايضا والاصل عدم الترك فضا عن الزيادة
 لم يقتض القياس تقييده لا بقيد المطلق لعدم دليل يقتضيه كالحكم
 في كفاية الظاهر وكفاري الميمين فانه ما ورد في احدهما التنازع
 دون الاخر ولم توجد على التقييد مشروط بينهما عمل كل واحد
 منهما على ما ورد فيهما من الجواب لانه لا يلزم عدم العمل
 العمل ترك احداهما لظهور ان كل واحد منهما معمول به في باب
 في الاصل والاصل ان
 المعدول

ان هذا المقيد يعم من المطلق
 المنفرد لا يعم من الكليات
 على سبيل البطلان والاعمال
 قصد الى الاستغراق والعموم
 يقتضي ان لا يثبت له عدم مقتضى
 واحد من الكليات فقط
 في المثال المشهور لان استغراق النكرة الواقعة في قبيلتها لا يوجب
 حصوله قبل ورود النفي والمثال المشهور لنفي التخصيص بخلاف
 المعدول اليه لعدم مقتضى لان العمل بالمثل لا يوجب على
 ولان لو قال لو جئت عليك في كفاية القيل فبعضه موزون وفي الظاهر
 رغبة طاعة اي رغبة كانت لم يكن احدهما منافيا للآخر فلا يكون
 تقييدهما مقتضيا لتقييد الآخر وهذا يستلزم مخالفا لنقل عن
 الشيخ فغير ان المطلق في هذا القسم كعمل على المقيد ان مقتضى القياس
 التقييده بان وجد على التقييد مشروط بينهما كمال القرينة في المثال المذكور
 مثلاً وذلك لان القياس دليل شرعي فلو قلنا عليه لكان
 بالمطلق والمقيد والقيس ولو لم يكن ترك احداهما مع نفي
 و هي ترك القياس ايضا والاصل عدم الترك فضا عن الزيادة
 لم يقتض القياس تقييده لا بقيد المطلق لعدم دليل يقتضيه كالحكم
 في كفاية الظاهر وكفاري الميمين فانه ما ورد في احدهما التنازع
 دون الاخر ولم توجد على التقييد مشروط بينهما عمل كل واحد
 منهما على ما ورد فيهما من الجواب لانه لا يلزم عدم العمل
 العمل ترك احداهما لظهور ان كل واحد منهما معمول به في باب
 في الاصل والاصل ان
 المعدول

في المثال المشهور لان استغراق النكرة الواقعة في قبيلتها لا يوجب
 حصوله قبل ورود النفي والمثال المشهور لنفي التخصيص بخلاف
 المعدول اليه لعدم مقتضى لان العمل بالمثل لا يوجب على
 ولان لو قال لو جئت عليك في كفاية القيل فبعضه موزون وفي الظاهر
 رغبة طاعة اي رغبة كانت لم يكن احدهما منافيا للآخر فلا يكون
 تقييدهما مقتضيا لتقييد الآخر وهذا يستلزم مخالفا لنقل عن
 الشيخ فغير ان المطلق في هذا القسم كعمل على المقيد ان مقتضى القياس
 التقييده بان وجد على التقييد مشروط بينهما كمال القرينة في المثال المذكور
 مثلاً وذلك لان القياس دليل شرعي فلو قلنا عليه لكان
 بالمطلق والمقيد والقيس ولو لم يكن ترك احداهما مع نفي
 و هي ترك القياس ايضا والاصل عدم الترك فضا عن الزيادة
 لم يقتض القياس تقييده لا بقيد المطلق لعدم دليل يقتضيه كالحكم
 في كفاية الظاهر وكفاري الميمين فانه ما ورد في احدهما التنازع
 دون الاخر ولم توجد على التقييد مشروط بينهما عمل كل واحد
 منهما على ما ورد فيهما من الجواب لانه لا يلزم عدم العمل
 العمل ترك احداهما لظهور ان كل واحد منهما معمول به في باب
 في الاصل والاصل ان
 المعدول

في المثال المشهور لان استغراق النكرة الواقعة في قبيلتها لا يوجب
 حصوله قبل ورود النفي والمثال المشهور لنفي التخصيص بخلاف
 المعدول اليه لعدم مقتضى لان العمل بالمثل لا يوجب على
 ولان لو قال لو جئت عليك في كفاية القيل فبعضه موزون وفي الظاهر
 رغبة طاعة اي رغبة كانت لم يكن احدهما منافيا للآخر فلا يكون
 تقييدهما مقتضيا لتقييد الآخر وهذا يستلزم مخالفا لنقل عن
 الشيخ فغير ان المطلق في هذا القسم كعمل على المقيد ان مقتضى القياس
 التقييده بان وجد على التقييد مشروط بينهما كمال القرينة في المثال المذكور
 مثلاً وذلك لان القياس دليل شرعي فلو قلنا عليه لكان
 بالمطلق والمقيد والقيس ولو لم يكن ترك احداهما مع نفي
 و هي ترك القياس ايضا والاصل عدم الترك فضا عن الزيادة
 لم يقتض القياس تقييده لا بقيد المطلق لعدم دليل يقتضيه كالحكم
 في كفاية الظاهر وكفاري الميمين فانه ما ورد في احدهما التنازع
 دون الاخر ولم توجد على التقييد مشروط بينهما عمل كل واحد
 منهما على ما ورد فيهما من الجواب لانه لا يلزم عدم العمل
 العمل ترك احداهما لظهور ان كل واحد منهما معمول به في باب
 في الاصل والاصل ان
 المعدول

منه مثل لفظ لا يصدق مع
عدم التصديق المذكور في من
اللفظ ليس من الغرض مع
المثل يكثر في الكلام
مناسب ان اللفظ يصدق
القام سطر

على ما ورد في الباب من عدم العلم بالشيء وكذا في غيره
تعالى عن شذوذه في الشافعية على المطلق على الحقيقة مطلقا سواء تحقق
في جميع اوله لان كلمة اللفظ واحدة لبعضه لبعضها وهو لفظ اللفظ
ان اراد به كلام لا لفظي عدم ثبوته يرد اوله ان الكلام ليس فيه وثباته
انه لم يكتف باللفظ في مختلفات التعقيدات فلا يرد من الحقيقة بغيره
بما لا يطلق لفظه بالآخر لك والالزام ان يكون امره بغيره بالحقائق
امرا ونهيا بالجميع وان اراد بالعبارة الدالة عليه فلا يتحقق في كثرة واختلافها
فان فيها العلم والخاص والظواهر والمولى والجماع والمبين وغيره فلم لا يجوز فيها
الاطلاق والتبني على انه قد اعترف بغيره في بعض الصور الجمل
هو ما لم يتحقق دلالة المراد كجبرية المقام مثل ان الكلام في الموضوعات
بل في المستحلات هو ان الجمل على دلالة هي غير اللفظ فلا يصدق في الحد
على المراد وان كان المضموم من هذه العبارة اعم منه لان اللفظ في الفصحى الدالة
اعم من ان يكون لاشياء الدلالة او لاشياء اللفظ في الدلالة اعم من ان
يكون لفظية او عقلية حقيقة ام غيرية لان الالزام قد يكون في الفعل
ودلالة عقلية وفي الجازم حيث لا يصدق في اللفظ مع عدم قرينة معينة
لعدمه ومع تعذر اعادة الحقيقة سواء كان معنى الحقيقي مفهوما مطلقا

والقول

في الجمل

منه

منه مثل لفظ لا يصدق مع
عدم التصديق المذكور في من
اللفظ ليس من الغرض مع
المثل يكثر في الكلام
مناسب ان اللفظ يصدق
القام سطر

مشة كما بينت في كلماتها كالكلي او اريد به واحد من افراد
بعضه من غير قرينة معينة مع تحقق العارفين عن الحقيقة او لا كما
صار في زات لائق الحد يصدق على لفظه يرا به معناه الجازي
مع عدم عارفين عن الحقيقة اذ دلالة على المراد غير واحد وقد مر
بانه ليس بمثل فلا يكون الحد ناقلا لا شمول الحد كونه الحد هو عدم
التصحيح الدلالة مطلقا لعدم التصحيح الدلالة على المراد وهذا
اللفظ دلالة واحدة وان لم يكن على المراد فلا يصدق عليه على
انه لو كان المراد لفظي التصحيح الدلالة على المراد لفظا دلالة هذا اللفظ
على المراد واحدة اذا المراد اعم من ان يكون مراد اكبر الواقع
وكجبت فاذن الاستعمال في ان يكون استعمال اللفظ في المعنى
بلا نصب حرة صارفة عن الحقيقة يقتضي ان يكون المراد حقيقة
دون الجازم فيصدق على هذا اللفظ ان دلالة واحدة على جواز
كجبت فاذن وان لم يكن مراد اكبر الواقع هذا عند من قال
بانه ليس بمثل واما من قال بانه مجمل فلا حجة له بهذه الكلمات
على وجه وهو غير كما اذ صلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يظنه وجهها من الوجود
جوب والذهب كما اذا قام من الركعة الثانية من غير شهادة لا اختلاف فيه ايده وهو
تعارف احد الجازمات
في الجمل
منه

منه

في قوله لا ينفصل
 في قوله لا ينفصل
 في قوله لا ينفصل
 في قوله لا ينفصل

الاصول قال قطب المحقق لا ينبغي ان يحل التعارف على تعارف
 الشئ او اللغز اذا التقدر اشياء التعريف بل ينبغي ان يحل على عرف
 الاصوليين وآورد عليه بعض الافاضل ان ذلك كلام بآية التعليل
 فان كلام الشايع لا يرد على ما هو مصطلح قوم نشأ بعده بل الجواب
 ببيان المراد تعارف الاستعمال المجازي لئلا يخل هذه الكلام وهو لا ينافي
 اشياء التعريف وكذلك قيل هو كالعدم يريد ان يبين وجه اشتراك
 بينه وبين التعارف المحقق للتحليل ليعلم ان ذلك ليس من باب التباين
 اللغز على ما ترجع بل من باب المجازات المقيدة عند اطلاق اجمل اللغة
 اصح الاولون بان عرف المشرقة مثله بما يقع فيه الفعل مجازا
 مختلف فيهم منه فعل الصلة بآية اى لاصولة صحيح وفيهم منه فعل الكمال
 اخرى اى لاصولة كالملة الاكيدة مكان اللفظ متساويان
 مترددا بينهما وقرن الاجمال والجواب ان اختلافه فيهم وفيهم
 هم ولو سلم فاعا هو باعتبار اختلافهم في انه هل هو ظرف في الصلة او في
 الكمال فذهب طائفة الاثقال وذهب طائفة الى الشدة فذهب طائفة
 كل صاحب به سجد على ما هو الظاهر عنده ولا يرد فهو ظرف عند
 لا يحل الا انه ظ عند كل طائفة من سجد ولو تردنا الى سجد مترددة

بينهما كلمة على الروا كما فيه نظر لان سجد الرد مستلزم لتسليم المصادرة او
 ترد مع رجحان احداهما فتنزع المصادرة لعمدة من قبل منع اللازم مع تسليم
 المردوم وهو غير معقول اللهم الا ان يكون عدم الرد مستندا بان كل
 واحدة من الطائفتين لا يجوز حمل اللفظ على اوجه البقية الاخرى في الجملة
 فيجوز منع مسودتهما الا ان هذا مع كونه مكلفا في قولنا في الصحة
 او في الكمال جليل والمناسبات ان يقول بعض بل قد والجواب عما
 قد مناه في احوال عن حجة الاولين بقرينة اننا نعلم ان له حكما عند
 الجميع بل هو له حكم عند كل طائفة فلا اجمال عندنا وهو سلم فكون
 الاقوال في ليس متساويين ثم بل في الاجزاء اقرب الى الحقيقة
 الفصل الذي ليس صحيح اقرب الى المعدوم من الفصل الصحيح
 الذي ليس كمال وحمل اللفظ الى اقرب المجازات اولى
 في التحريم المضاف الى الاعيان وكذا في التحليل المضاف اليها نحو
 احل لكم بهيمة الانعام وانا احللها لكم اليوم احل لكم الطيبات
 الا غير ذلك وكذا في الوجوه بذهب المضافين اليها
 هو كبريم الفعل المقص من ذلك ان كان المقصود منه لفعل فخر
 فذلك اشارة الى انه كبر من الاعيان وان كان مقصود تحريم الفعل

في قوله

فذلك إشارة الى المحرم المضاف الى الاعيان ولا يخفى ان
 المقصود من العين قد يكون افعالا كثيرة فاما ان يقدر واحدا
 بعينه بناء على ان يقدر الضرورة يقدر بقدرها فيلزم الاجمال
 ويخصص كلام المقصود بما عدا هذه الصورة واما ان يقدر الجميع
 فذكر عن الرصع بلا مرجح كما قالوا في لام الحقيقة في مقام الحفظ
 طلا اجمال والاصح هو الثاني لئلا يلزم فوات المقصود ويمكن حمل
 كلام المتن على هذا ايضا بان يريد بالفعل المقصود اعم من الواحد و
 الاكثاف بمثال الواحد اقتضاه على اول المراتب ^{فان قيل}
 ثم عليكم انتم لتعرفوا ان لا على سبيل التفتيش وذلك في قوله
 ثم ذلك لف بعد النشر ذلك اللف المفصل على سبيل الاجمال
 وهو النوع من اللف وهو ان يذكر متعده على
 التفصيل ثم يذكر الكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعده
 على الاجمال فيقع النشر بين الاثنين احدهما متفصل والاخر
 مجمل لطيف سلكه غريب منهجه كما تقول ضربت زيداً
 واعطيت عمراً وخرجت من بلد كذا للتباديل والاكراه
 ومخافة العثر فقلت ذلك اي ذلك المذكور من القرب

والا فطاهر

والاعطى واخرج ثم ذلك ^{فان قيل} إشارة الى
 ان مثل ذلك وان كان كما في اللف حقيقة في العرف حتى
 انهم يفهمون هذا المعنى من غير تقدير الفعل في نظم الكلام ولو نزلنا
 عن كونه حقيقة عرفية لوجب حمل اللفظ عليه لانه لا يخرج
 غيره من الخواص ^{ولا يمكن} اصحاب الجميع تفصيله انه ان
 يقدر جميع ما يمكن تعلقه بالعين من الافعال والتصرفات
 او لا يقدر شيء منها او يقدر بعض معين او غير معين
 والثلاثة الاول باطله فتعين الرابع وهو الاجمال اما
 لظلال الاول فلانه افراط وسجور عن الحد لان
 يقدر الضرورة لتصبح اللفظ يقدر يقدرها واما بطلان
 الثاني فلانه يلزم اجمال اللفظ وهو غير مناسب للكلام الحكيم
 فذا اذا لم يرد تعلق الترخيم بالفعل اصلا واما اذا اراد تعلقه
 به لكن لا باعتبار تقديره في نظم الكلام بل باعتبار انه اطلق
 العين عليه من باب اطلاق المصطلح على الحال كما ذهب
 اليه بعض المتأخريين فتعذر الكلام الى هذا الاطلاق ويجوز
 فيه الاحتمالات الاربعة المذكورة والكل بغير غير الاخر واما

الثالث فلهذا ولعل على خصوصية شئ منها فيلزم
 الترجيح بلا مرجح ولما قيل ان يقول كما ان في الاول محذور
 التجاوز عن قدر الضرورة لكان في الرابع محذور الاجمال
 فلا وجه الترجيح الرابع على الاول لا يقيض انما البعض لا يقضي
 الى تعطل دلالة اللفظ مطلقا لا مكان معرفة تعيين مدلوله
 بدليل آخر واما محذور اجماع الجميع فلانهم مطلقا والشرع المحذور
 الدائم اجمع من التزام المحذور الذي لا بدوم لانا نقول ذلك
 معارض بان انما الجميع اولى من انما البعض لان الاضا
 حة في اللغة اكثر من الاجمال كما صرح به الايدي واعلم ان
 النزاع انما هو فيما اذا كان الفعل القاصح للتقدير متصدا
 واما اذا كان واحدا كما في قوله قدوة استنوا القرية فلا جمل
 في المبتدئ في اتفاق كما صرح به الفاضل المشتري وينقسم كالمجمل
 الى ينقسم المبتدئ بالكسر كالمجمل للاقام المذكورة وحده
 الضم الى المبتدئ بالفتح ينقسم الى الامثلة المذكورة
 تلك الاقسام قال بعض المحققين تشبيه المبتدئ
 بالكسر بالمجمل غير ظاهري والملايم هو تشبيه المبتدئ بالفتح
 والاف

والضم البيان بالضم لم يذكره احد من الاصوليين اقول ان
 تعلم ان غير ملايم اذا التفتان ان اذا اشتركا في امر صريح تشبيه
 احدهما بالآخر وان البيان بالمفرد وان لم يذكره صريحا منه
 في البيان بالقول الذي ذكره لان القول اعم من ان
 يكون مفردا او مركبا على ان ذلك احتمال عقلي لا يجوز
 ان يكون المفرد مختصا باحدى معني المشترك فيبتين
 ذلك المشترك بذلك المفرد ولا فساد فيه على الاشع
 وهو الاشع لان هذه افعاله كما من السلو والحق المحج
 وغيرهما اولى على معرفة تفصيلها من الاخبار عنها بالقول
 والنداء ليس الخبر كما معاينة واذا كان الفعل اول كان
 اولى دلالة واقعة فهو جازم لا وقع فلا سبب من بيان
 الضمارة والحق بالفعل وبعض الناس خلاف في
 الفعل صديق قال الفعل الطول من القول فلو بين به
 لزم تأخير البيان مع امكان تعجيله وهو يقد والجواب لا يتم
 ان الفعل الطول من القول بل قد يكتسب تزي في فعل
 الركعتين وبيان ما فيها بالقول من الافعال والادكار

والروك والشرايط فان ما يقع فيه الثاني من الزمان اكثر مما يقع
فيه الاول بكثير والحق مسلم فلا تم لزوم تاخير البيان اما لان التأخير
انما يتحقق اذا لم يفسر عقيب الاسكان وانما قد شرع فيه وانما
الفعل هو الذي يستعمل زمانا ومفعلا يسمى تأخيرا وانما لان تأخير
انما يلزم لو لم يكن كل خبر من اجزاء الفعل ببيان ان يكون بيان
الكل خبر من اجزاء الجمل وانما اذا الصلح فلا لان ما يكون متاخرا
من الاجزاء يكون للشرع في بيان الخبر من الفعل وليس لم تأخير
بما فرض لا يجوز وانما معهما حتى فيه هو سوكه فوى الطريقين هو يرضى
ان تأخير البيان انما يمنع عن وقت الى حيز وهذا لا يضر عنه فيجوز
في اظهار الوجهين قال رة والوجه الآخر انها ليست بيان لا وراود انما هي
ابتداء تكليف حيث يعيش او سألوا بانه السيد المرتضى رة في الاحتجاج
على انها بيان واطال القول في ذلك في الذريعة كقولهم صلو كما رايتوني
اصحى الى ان قلت نعم من ان البيان هو فعله دون ان يكون القولين كما ان
اليه بعضه قد غفرنا ذلك بانها لم تستعمل على تعريف شيء من الصلوة
والجاء على انها بيان ان البيان لتحقيق الاجالها ولم يقع بعدهما قولها
فبيانها انما هو الفصل وبذلك انتهى المط لا خلافا بين اهل الفصل

فانما
تستعمل

في قوله لا يضر عنه فيجوز

الحال

نفسه

في عدم حوا تأخير البيان عن وقت الحاجة وجهه وراود الاجماع ان
التأخير عن وقت الحاجة تكليف لا لاطلاقه فيكون ذلك قوله
تكلف بالبيان بالمراد مع ايعاز عالم به وهو محقق انهم لو كان ما فيها
على اصل اللغة لم يعرفوا المطلب الثالث ان السيد بنسب
ان ليس في اللغة منع بل على العدم وجهه بحيث لو اطلقت على خبر
كانت محاذرا بل كانت غرض الشرح لوجوب الاستغراق فلا يجوز تأخير
بيانها ومحصل ان لفظ العام لو كان مستلزما للتعجاز التأخير ولو
كان مستلزما للشرح كجزء بعد العام النظم في قوله اذا راد
بالفعل والمراود هنا اعطاة النظم ان الاحتجاج من الكل واقع
قال رة فصل الاجماع لك من العامة الغرض انما يستقصى
وجوب تأخير التامخ فضلا عن حسنة مع تأخير من العدة التي يرضى
على العامة ان الحكم بوجوبه ان بيان المنسج امور الاول استيقده
الكتانية مخالفا لما هو معروف بنسج من اشراط تأخير والعديل
عن المعروف المستبعد الثالث مخالفا لحكم الفاضل لانه
جعل تأخير بيان المنسج شرطا لتحقيق النسخ فهذا الحكم انما غطته
او عدول عن اشراط التأخير وكلاهما بعيد وانما لو فهمت عبادته

في عدم حوا تأخير البيان
عن وقت الحاجة وجهه
ووجهه وراود الاجماع ان
التأخير عن وقت الحاجة
تكليف لا لاطلاقه فيكون
ذلك قوله تكلف بالبيان
بالمراد مع ايعاز عالم به
وهو محقق انهم لو كان ما
فيها على اصل اللغة لم
يعرفوا المطلب الثالث ان
السيد بنسب ان ليس في
اللغة منع بل على العدم
وجهه بحيث لو اطلقت على
خبر كانت محاذرا بل كانت
غرض الشرح لوجوب
الاستغراق فلا يجوز
تأخير بيانها ومحصل ان
لفظ العام لو كان
مستلزما للتعجاز التأخير
ولو كان مستلزما للشرح
كجزء بعد العام النظم في
قوله اذا راد بالفعل
والمراود هنا اعطاة
النظم ان الاحتجاج من
الكل واقع قال رة فصل
الاجماع لك من العامة
الغرض انما يستقصى
وجوب تأخير التامخ فضلا
عن حسنة مع تأخير من
العدة التي يرضى على
العامة ان الحكم بوجوبه
ان بيان المنسج امور
الاول استيقده الكتانية
مخالفا لما هو معروف
بنسج من اشراط تأخير
والعديل عن المعروف
المستبعد الثالث
مخالفا لحكم الفاضل
لانه جعل تأخير بيان
المنسج شرطا لتحقيق
النسخ فهذا الحكم
انما غطته او عدول
عن اشراط التأخير
وكلاهما بعيد وانما
لو فهمت عبادته

نفسه

اسبه وقع يمكن ان يبق ان المنى له بين العلالة واسيد
 من الذين اخبرين من غير جهة النسخ فلا يفتح فقلت ولا يكاد
 يظهر الا آخرة تقرير الدفع ان كلام اسيد من الاجتماع مشعر
 بالموافقة كالأوجهين يعني انه الضاع عم المنع لكل انه قد
 والكسفي بالبيان الاجمالي هو القول الاول وهو حوار
 كما خبر السنان اجمالا وتفصيلا في المجلد والفظ الى وقت
 الحاجة تكتم المكلف وتوطين النفس في امور على القرب
 بان مثل هذا يتصور في خطاب العرس بالترجيح مع انهم لا
 يجوزونه بيان ذلك ان المنى طلب وان لم يعلم شيئا يعلم
 ان خطاب الحكم لا يكون عبثا فيستحقه من نفسه كما ذكرت
 فلا فرق بين الامرين قال اسيد رضي الله عنه في الذريعة والقائل
 ان يفرق بينهما بان المنى طلب بالمحمل تفصيل بين انواع الخطاب
 وفروبه وانما يلتبس عليه تفصيل ما يعنى الامر به بخلاف الخطاب
 بالترجيح فانه لا يفصل المنى طلب بين كونه امرا ونهيا او خبرا
 او استفهاما او عرضا او تنبيها او تنهيا او قدرا او مدحا او ذمما
 فان وقع منظرة الاستعداد والتوطين وايضا خبرنا عن العلم
 فيمنه

فيه شيء وهو ان المحقق ان يجعل العلم بالعلم انما وصفه منطرا لصحة التكليف
 وهو متحقق في صورة تأخر الاقرار بالانكاد ان اعتبره لاجل حصول
 القدرة عليه حين الخطاب وليكن لفظ موضوع الحقيقة
 اراهما الحقيقة الشرعية لان لفظ العلم عنده حقيقة في العموم منطرا
 لالفة لان المنى طلب بالمحمل لا يريد به الاما هو حقيقة فيه هذا في نحو
 المشترك واما في التواطؤ فلا لان الحق هو مستعمل في معناه الاصل
 والخصوصية بين القرينة الثاني حوار الثاني خبرنا في ان حوار
 الثاني يقتضي ان يكون التكلم قد دل على شيء لفظ فلا يصح قصد
 ذلك لشيء بذلك اللفظ لان لفظ العموم مع خبره عن قرينته
 الخصوص يقتضي الاستفراق فاذا دل على شيء به مجرد اعتماده فان دل على
 الخصوص فقد دل على ما لا يفيد وهو غير صحيح وان دل على العموم فقد
 دل على ما يريد وهو البصير صحيح فان قيل انما يشير الى قوله
 توضيح ان التكلم لم يدل العام ثم قد قبل وقت العمل على العموم ولا
 على الخصوص بل ان علمه في وقت ايته لان ان ذكره في البيان
 فقد دل على الخصوص وان لم يذكر فقد دل على العموم فلا بد من شيء
 من المذربين قلنا ان توضيح مضمون زمان الى جوب ليس

استفاد

بغيره ولا اللفظ على معناه بالضرورة فان دل اللفظ على عموم فيه
 عند تجزئته عن البيان فانما يدل الشيء يرجع الى معنى الوضع وهو
 متحقق قبل وقت الحاجة فالجواب بان الجواب على ان وقت
 الحاجة لا يتغير ابدا عن السوال المذكور لقرينة لوضع استقرار اللفظ
 عند وقت الحاجة ليعلم ان وقت الحاجة من الخطاب المبكّر في
 وانما غيره من الاخبار التي ليس لها وقت حاجتها لزم جواز التأخير فيها
 وهذا لا يوجب الاستفاد من الكلام ثم اذا تم الدليل على
 في تأخيرها لظلم جواز التأخير مطلقا لعدم التعارض بالفضل
 والحراب ان الحكم لان الاخبار ايضا قد تحتاج الى جواز
 في صدور الخطاب لان الخطاب قد يحتاج الى تأخير له والجملي
 ان الفرق من الاخبار هو الالفام فقط ومن التكليف العمل
 ان وقت العمل وقت الحاجة لكان وقت الحاجة لا يحتاج
 على عمل الزمان لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اتفاقا
 واورد بعض المحققين على قوله وهذا لا يوجب الى سقوط الافادة
 بل الاستفاد واستقر على مستقبل الالفام كافي وقت
 الحاجة في التكليف وان اراد سقوطها الى ذلك الوقت فلا

فريقان

الاستفاد من الكلام
 في بيان ان وقت الحاجة
 لا يتغير ابدا عن السوال
 المذكور لقرينة لوضع
 استقرار اللفظ عند
 وقت الحاجة ليعلم ان
 وقت الحاجة من الخطاب
 المبكّر في وانما غيره
 من الاخبار التي ليس لها
 وقت حاجتها لزم جواز
 التأخير فيها وهذا لا
 يوجب الاستفاد من الكلام
 ثم اذا تم الدليل على
 في تأخيرها لظلم جواز
 التأخير مطلقا لعدم
 التعارض بالفضل والحراب
 ان الحكم لان الاخبار
 ايضا قد تحتاج الى جواز
 في صدور الخطاب لان
 الخطاب قد يحتاج الى
 تأخير له والجملي ان
 الفرق من الاخبار هو
 الالفام فقط ومن
 التكليف العمل ان
 وقت العمل وقت الحاجة
 لكان وقت الحاجة لا
 يحتاج على عمل الزمان
 لانه لا يجوز تأخير
 البيان عن وقت الحاجة
 اتفاقا واورد بعض
 المحققين على قوله
 وهذا لا يوجب الى
 سقوط الافادة بل
 الاستفاد واستقر على
 مستقبل الالفام كافي
 وقت الحاجة في
 التكليف وان اراد
 سقوطها الى ذلك
 الوقت فلا

فرق بين الكلمهات والاخبار في هذا الزمان فان جازا
 في كليهما والا فلا يقول يمكن ان يبقى نحن نختار الاول ونقول
 ادا لم يكن للاخبار وقت الحاجة فاي وقت فرض من الاوقات
 المستقبله تجوز التأخير فيه فيلزم سقوط الاستفاد وانما
 وحصول الالفامه والبيان في بعض الاوقات وفي بعض الاوقات
 اتفاقا من غير وجوب لا ينافيه وانما ينافيه لو كان المراد سقوط
 الاستفاد من جميع الاخبار الثالث ان الخطاب هو
 الفرق بين الالفامه الثلثه بعد ان ذكرنا في ان التكليفات
 المطالبات بقتضيات مناط الاول ان يقع من الحكم جملي
 اللفظ على المجاز بالضرورة ومناط الثاني انه يلزم ان لا يكون
 العام مقيد بالمطلب مطلقا سواء كان ارادة منه الخاص او
 العام لان تجوز التبيين والتخصيص يخرج عن الالفامه
 هذه المفاسد انما نشأت من تجوز تأخير البيان اذ مع
 عمده كحل العام على عموم عند عدم اقتراحه ولا يرد شيء
 منها ولا يستفاد منه هذه الحالة شيئا اى لا خصوصا
 لعدم البيان ولا عموم التجوز ان يكون مخصوصا وبين له

ان الخطاب قد يحتاج الى تأخير له
 والجملي ان الفرق من الاخبار هو
 الالفام فقط ومن التكليف العمل
 ان وقت العمل وقت الحاجة لكان
 وقت الحاجة لا يحتاج على عمل
 الزمان لانه لا يجوز تأخير
 البيان عن وقت الحاجة اتفاقا
 واورد بعض المحققين على قوله
 وهذا لا يوجب الى سقوط
 الافادة بل الاستفاد واستقر
 على مستقبل الالفام كافي
 وقت الحاجة في التكليف وان
 اراد سقوطها الى ذلك الوقت
 فلا

فريقان

مع انه ما في كلامه من ان لا ينفك
 مراده الا انما اراد
 لا ينفك وادعوا الى الجمل
 قوله لا ينفك وقوله
 قوله لا ينفك وقوله

في الاستقبال قال بعض المحققين لا ينفك وروى هذا في الجمل
 بمتفكر العموم من اللفظ العموم قبل ورود البين اقول فيه
 اولاً ان هذا ما في نسخة المصنف من الجواب عن الدليل وادعوا
 وثانياً ان المصنف لا يقول بمتفكر العموم قبل وقت اي من اللفظ
 والخصوص عنده متساويان لان جعل وقت اي من اللفظ
 آخر الخطاب في وجوب الوقوف الى اوان اوراقه كما
 صرح به المصنف في التزامه على الوجه الذي قالوا
 بالوقوف مع استراقهم بطلانه بخلاف اصرار الوقف فانهم
 يقولون بوجوبه صريحاً واما لان قوله بالوقوف متناف لما ذهبوا
 اليه من ان لفظ العموم مستغرق لظاهرة الجواب عن الاول
 ان الوقف الذي قالوا به هو الوقف قبل وقت اي من اللفظ
 والوقف الذي اعترفوا بطلانه هو الوقف بعده فلا يلزم القول
 بما اعترفوا بطلانه وعن الثاني انهم يقولون لفظ العموم
 مستغرق لظاهرة في وقت اي من اللفظ لا ينفك

من حيث ان قولهم
 لا ينفك بطلانه في الوقف
 بالوقوف مع استراقهم
 بطلانه في الوقف
 بطلانه في الوقف
 بطلانه في الوقف
 بطلانه في الوقف

منافاة

منافاة وتقريره من شرط المنسوخ الوقفي من شرط المنسوخ
 ان يقرن بما يدل على الغاية والالفة موقفاً لا منسوخاً ووجه
 ط في اللفظ وادعوا بعد ذلك في المنسوخ ان المراد خلاف
 ذلك اللفظ فقد استعمل اللفظ في خلاف ظاهره من غير
 بيان كما هو جوازه في جوازه في المنسوخ في قوله
 من محذور المنسوخ في قوله من قبل ما كان فيه وجوب الوقف
 على السبيل بل كان يريد عليه محذور آخر وهو ان هذا منافاة
 جعله وجوباً بالبنسوخ شرطاً لتحقيقه من وجوب تأخير بيان
 وهل هذا انما تناقض ادعى الاجماع على خلاف المقابلة
 يعني ان السبيل ادعى الاجماع على انه لا يجب اقرار البنسوخ
 به وجعل حوازه تأخير بيان مقتضاها على المنسوخ من تأخير بيان الجمل
 وقد غفل ان مثل هذا المنسوخ هو جوازه من منع تأخير بيان
 اللفظ كما استوفى وادعوا بذلك غايته في قوله لان هذا
 الكلام مركب في ان الحكم المنسوخ مقتضى لغاية في حال الخطاب
 فروع عليه ان الحكم بخلاف ذلك الحكم لغاية تلك الغاية لا يكون
 مستلزماً بل هو مقتضى عدمه من انكر المنسوخ كما في سلم

قوله

قد علم ان كل ما في الكلام
 من غير ان يكون له معنى
 في نفسه بل هو من قبيل
 ما لا يفهم الا بالقرائن

لا يخرج الى الالة العلة
 ومعلوم ان كل ما في الكلام
 من غير ان يكون له معنى
 في نفسه بل هو من قبيل
 ما لا يفهم الا بالقرائن

يرجع الى الالة العلة
 ومعلوم ان كل ما في الكلام
 من غير ان يكون له معنى
 في نفسه بل هو من قبيل
 ما لا يفهم الا بالقرائن

قد علم ان كل ما في الكلام
 من غير ان يكون له معنى
 في نفسه بل هو من قبيل
 ما لا يفهم الا بالقرائن

يرجع الى الالة العلة
 ومعلوم ان كل ما في الكلام
 من غير ان يكون له معنى
 في نفسه بل هو من قبيل
 ما لا يفهم الا بالقرائن

يرجع الى الالة العلة
 ومعلوم ان كل ما في الكلام
 من غير ان يكون له معنى
 في نفسه بل هو من قبيل
 ما لا يفهم الا بالقرائن

[illegible]

الاصول حيث توجد
استثناءات من القواعد
التي هي في الواقع
التي هي في الواقع

قد علمت بان كل من لا يكون الا بغيره او بما يؤيد ذلك الصريح بان العدول
 في هذه الوجوه هي ان لا يتاخر بيان ان وقت اليمين في حلق الزمان
 وفي وقت الاقدام منقضية في محل الزمان فظهر الفرق بين
 وبين لما وقت حاجته يتصور التأخير اليها لظان الذي يعوق
 القيد لان التأخير اليها وقت حاجته هي وقت الخطأ
 ويحتمل ان يعوق المجموع بغيره كما ان توفد راسيت حمارا بدو
 وفي الدلالة على ارادة السيد بغيره يعوق الروية بالحققة
 وهو غير مطبق لواقع اذا لواقع يعوق الروية بالبعد
 ما هو المحقق في تفسير من عدم المطابق لواقع او رويته بعض
 المحققين بان هذا متعبر به لفساد الكذب بعدم المطابق لواقع
 عقدا لم يكن كذا وفيه نظرا في المنطوق في المطابق لواقع ان كان
 الظاهر الكلام يلزم كونه كذا سواء اعتبر مطابقة مقتضى الخارج
 او مع اعتقاد المتكلم وان كان المنطوق مراد المتكلم لم يلزم
 كونه كذا الكذب اعتبر مطابقة مقتضى ما كان فها ذكره لا
 حاصل له فقابل قول هذا لا يراد لا مدفع له الا بمقتضى
 بغيره ما اراد به خلاف الظاهر من الاخبار عن القرينة لا يصير
 ان وقت الحاجة لا يتاخر
 ان وقت الحاجة لا يتاخر
 ان وقت الحاجة لا يتاخر

قد علمت بان كل من لا يكون الا بغيره او بما يؤيد ذلك الصريح بان العدول
 في هذه الوجوه هي ان لا يتاخر بيان ان وقت اليمين في حلق الزمان
 وفي وقت الاقدام منقضية في محل الزمان فظهر الفرق بين
 وبين لما وقت حاجته يتصور التأخير اليها لظان الذي يعوق
 القيد لان التأخير اليها وقت حاجته هي وقت الخطأ
 ويحتمل ان يعوق المجموع بغيره كما ان توفد راسيت حمارا بدو
 وفي الدلالة على ارادة السيد بغيره يعوق الروية بالحققة
 وهو غير مطبق لواقع اذا لواقع يعوق الروية بالبعد
 ما هو المحقق في تفسير من عدم المطابق لواقع او رويته بعض
 المحققين بان هذا متعبر به لفساد الكذب بعدم المطابق لواقع
 عقدا لم يكن كذا وفيه نظرا في المنطوق في المطابق لواقع ان كان
 الظاهر الكلام يلزم كونه كذا سواء اعتبر مطابقة مقتضى الخارج
 او مع اعتقاد المتكلم وان كان المنطوق مراد المتكلم لم يلزم
 كونه كذا الكذب اعتبر مطابقة مقتضى ما كان فها ذكره لا
 حاصل له فقابل قول هذا لا يراد لا مدفع له الا بمقتضى
 بغيره ما اراد به خلاف الظاهر من الاخبار عن القرينة لا يصير
 ان وقت الحاجة لا يتاخر
 ان وقت الحاجة لا يتاخر
 ان وقت الحاجة لا يتاخر

كذب على نفسه بقدره لعدم المطابقة للاعتقاد وبالنظر الى
قانون الحقيقة فيبقى ان يكون مقصود المصنف هو ان يثبت
اعتقاد القرينة على ما يفهم انظ من الكلام حج ملطابق للاعتقاد
كس القانون اولى مقصود المصنف ان يثبت الاخبار عن القرينة
بصورة كذا على التحقيق المذكور لا على نفسه لعدم المطابقة للحج مع
الاقتناع ولعلها كما هو من هذا الوجه لان الكذب في غير تحقق
لا احتمال ان يكون المصنف مقصدا للمطابقة او لا يكون له اعتقاد
اصلا اولى مقصود المصنف ان يثبت بعض الاخبار بصورة كذا على
التحقيق المذكور وهو ما يجوز فيه قصد الظن وقصد خلافه جميعا كما في
قولنا فلان طويل النجاد فانه اذا قصدنا المصنف ولم يتحقق
الظن في الخارج كان كذبنا في غير القرينة مقصدا كذا بالنظر
الى انظ على التحقيق المذكور لا على نفسه لعدم المطابقة للاعتقاد
لانه مطابق له ومن هذا التحقيق اي من التحقيق المذكور
في الحل حيث قال ويحكم انه لا يرب الى اخره بظهر الجواب
عن الدليل الثاني لان حاصل هذا التحقيق مع تحقق الدلائل
قبل وقت ان يثبت على شيء من العموم والخصوص بل كل واحد

الخاصة

منها قبله محتمل والمراد انما يتحقق بعده بغير القرينة وعدمه وهذا البينة
والجواب عن الثاني اننا نقول لا دلالة لقل وقت الحاجة بدول الله
القرينة حتى يرد ما بين العموم مع تجزئة القرينة والخصوص و
بطل كل واحد من شق الترتيب الدلائل انما هي بعده قلنا ثم
ان يثبت ان كون لفظ العموم مع تجزئة عن القرينة مقصدا للاستغراق
مستبعد ولكن لا بد من بيان ان التجزئة في محل تقتضي فان جعلنا ذلك
الحل وقت الخطأ يكون التجزئة مقتضا للتحقق لاننا لم نذكر ان كان
ذلك المحل هو الخطأ بين وقت الحاجة وكون التجزئة مقتضا للاستغراق
للاستغراق ثم ولكن لا ينفك لان اقتضاء الاستغراق في محل قبل
الاحتمال بجواز ارادة المخصوص بكل واحد منها محتمل لا دلالة له على
خصوص واحد مما يلزم الى حسب ان يثبت على المخصوص مع عدم القرينة
التي نصيبها وقت الحاجة وعلى العموم بدونها فبطل الترتيب
المذكور ولما كان محصل الجواب ان الدلائل تبارح وقت الحاجة
مستقود والاستغراق انما يحصل بعده وكان استبعادنا اليه
في تقرير التجزئة بغيره فان قيل انما يستدلونه والا عند الحاجة و
واجاب عنه بان حضور زمان الحاجة ليس بغيره فاستقرار

الدلالة حقيقة على الموثر وهو وجه القرينة وعدم ما فيه فان الاول مؤثر
 في استقراء الدلالة على المخصوص والى مؤثره استقراء الدلالة على العموم
 الا ان وجوده وعدمها الى كان في زمان الى غير نسبتها اثر
 اليه محاذها كما في اثرات دلائل غنية وهذا متفق وفيه
 وذلك قائم على المستدل ان الدلالة لا تفتقر الى العموم انما هي لا مرجح
 اليه يعني الوضع وذلك متحقق قبل وقت الى جهة فالدلالة متحقق
 فلا اثر لوقت الى جهة في الدلالة والجواب منع مصير الدلالة والجواب
 في الوضع فقط بل السبب هو الوضع بشرط عدم الجواز التجوز وهذا انما هو
 يوجد بعد وقت الى جهة لا قبله فلا يحصل الدلالة الا بعدة وهو
 عرض بل انه المذموم الحق عند المصنف صحيح غير مرة بان العام
 قبل وقت الى جهة لا يدل على المخصوص ولا على العموم بل يدل على وجه
 القرينة وعدمه ولا فيه حرج عن كونه موضوعا دفع الى جهتهم من ان
 في القول بعدم دلائل العام على العموم خروج عن الغرض وهو القول
 كونه موضوعا للعموم لان الوضع سلم الدلالة وانكاره لا يلزم
 انكاره للمزوم تقرير الرفع ان الوضع لا يستلزم الدلالة فيما
 قبل وقت الى جهة وانما الجواز ان يكون دلائلها مشروطة بعدم

الى

احتمال التجوز فالقول بعدم الدلالة فيما قبل وقت الى جهة لان انقضاء
 هذا الشرط لا يستلزم القول بعدم الوضع فان التوقف فيما قبل وقت الى جهة
 الذي صار اليه اصحاب الوقف بان توقف في الدلالة لاني الوضع
 دائما وثابتا للاتفاق الفرق بين المعنيين ان الاول متحقق
 من الواحد والثاني لا يتحقق الا من متعدد وقد نقل فيه الدلالة
 على ان بين المعنى الاصطلاحي والاصلي نسبة لان من قبل النقل من
 السبب الى السبب من العام الى الخاص من غير فرق ان اريد
 بالموصول العموم لزم ان لا يتحقق اجماعا لان المعبر عن اتفاق
 من كان من لدن بعثته الى انقضاء العالم من اهل اتفاق وان اريد
 به المخصوص لزم ان يكون الاتفاق ثلثة او اثنين اجماعا وهذا لم
 نقل به احد وقد يربى بالى فيه فاحضره القرينة بتأثير الذين
 اليه من الدلالة ان اريد به هذه الامة يخرج اجماع الامم اليه
 لا يناسبه من ان حجة الاجماع له حول المعصوم وان يعتقد
 بين السلف اليه لان الزمان لا يخرج من معصوم وان اريد
 الامم مطلقا دخل اجماع السلف وهو لا يناسب نهى المتفق والمعتصم في
 العامة لان دليلهم على حجية محدث هذه الامة وانما هو استبعاد
 م الدلالة الجواز وانما الجواز ان يكون دلائلها مشروطة بعدم

فيما قبل وقت الى جهة لان انقضاء

الاجماع

فيما قبل وقت الى جهة لان انقضاء

الاجماع

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

النوازل الحقيقى التذكارة بغير

الطهارة في الصلاة

ان هذا هو المطلوب في واحدة
 من الوجوه المستوفية
 لعمدة وشروطها
 كيفيات لا ينظر
 على الشجاعة عادة
 بل بالآثار
 الشجاعة قبلها
 يحصل العلم بها
 ان الواقع المسمى
 جزء نفسه وان في عكس ذلك فان مجموع العسكر من حيث هو
 متصف بالفتح والغلبة دون اجزائه للتبعية على كمال المفارقة
 بينها في الحكم فيخرج ان تعيق التسعة احتمال الكذب كالعسكر
 وحده وبزول عن العشرة بعد الضمان لهم ذلك لاحتمال
 عند السامع ويحصل له القطع اما بخلافه تعالى آياه او لطريق
 العلة او بما يجاب الاخبار بآياه ولا يلزم انقلاب الجارية هو
 من غير ذلك الاحوال مستطاع لان الجارية هو الاحوال المنع هو المجموع ولا
 يغيره ولو اراد بالجزء المجموع من حيث هو هو اول البحث
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر

فان قلت هذا الباب انما يثبت لو كان مراد استدلاله بما جاء في
 الكتاب على كل واحد من على المجموع من حيث هو مجموع وانما
 فان مراده انه لا حار الكتاب على كل واحد منفردا فيجوز على كل واحد
 حازه الا يصح جماع ايضا ومن ذلك لو جاز على كل واحد
 ان في حكم كل واحد من حازه الا افراد غير حاكم على حدة
 ان جماع فربما حار عليه من لا افراد لا يجوز عليه حازه الا جماع
 مع غيره قلت مستدل لما لم يسم بآثار تجري على المجموع
 من حيث المجموع لم يكتف بآثار مدعاه وهو ان التواتر لا يثبت
 علما اذا ثبتت به بوجه على جواب القسم فثبت ان
 عن التواتر ان نقل اليهودي ان تحقق التواتر مشروط بشرط
 سبعة ذكرها وانما يلزم في العلم بآثارها عند التحقيق هو حصول
 العلم بعد من مضمون التواتر فان حصل علم وجوده وان تحقق
 علم اثنان وثلاث منها وهما لا يحصل لهما علم بآثار التواتر
 علم اثنان وثلاث منها وان لم يثبت بوجه وقيل هو مجموع
 كل ضيق حد التواتر ان تواتر التواتر انقطع في زمان
 فسر وانما يسمي لم يبلغوا حد التواتر في الحقيقة الاولى
 على التواتر
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر

انما هو المطلوب في واحدة
 من الوجوه المستوفية
 لعمدة وشروطها
 كيفيات لا ينظر
 على الشجاعة عادة
 بل بالآثار
 الشجاعة قبلها
 يحصل العلم بها
 ان الواقع المسمى
 جزء نفسه وان في عكس ذلك فان مجموع العسكر من حيث هو
 متصف بالفتح والغلبة دون اجزائه للتبعية على كمال المفارقة
 بينها في الحكم فيخرج ان تعيق التسعة احتمال الكذب كالعسكر
 وحده وبزول عن العشرة بعد الضمان لهم ذلك لاحتمال
 عند السامع ويحصل له القطع اما بخلافه تعالى آياه او لطريق
 العلة او بما يجاب الاخبار بآياه ولا يلزم انقلاب الجارية هو
 من غير ذلك الاحوال مستطاع لان الجارية هو الاحوال المنع هو المجموع ولا
 يغيره ولو اراد بالجزء المجموع من حيث هو هو اول البحث
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر
 فيكون التواتر

في كتاب الفقه وكما ان الشئ انما يقطع على وقوعه في العلم
 بانه ضروري او كونه في كل واحد من الوجوه ثم خرج
 بان الشرط المذكور يعني عدم شبهة او تقييد في العلم الثاني
 وقدر شرط بعض الناس مما تروى انه من شرط انما هو
 واحد الكافي في العلم ومنهم من يشترط ان لا يكون بعد
 المنع التواضع ومنهم من يشترط اخذ الف والدين والولن
 وقيل في اليهود وشروط ان يكون منهم اهل الذمة فانه يمنع لو لم
 عادية خوف من المواجهة بالكلية بخلاف اهل الذمة فاتهم لا يخافون
 خوف والكل انما هو ان لا يكون يميل بدون هذه الشروط
 فانه قد يكثر انما هو انما هو في اللفظ فقط او في المعنى جميعا
 كمال اللفظ فقط او كمال المعنى فقط وان كان قد مر خلافه في
 لا يفصل واذا كانت متعلقين بهذا فانه كل شئ يملك كل واحد منهما
 صحيح في ان التواتر المعنى هو واحد المشترك الذي يدل عليه
 كل واحد من انما هو باللفظ او بالشرع وحي لا يصح المثال المذكور
 ان الشئ انما هو كلف بانه مبدأ للاقدام في الحكم وحيثما بين
 ان كل واحدة من التواتر المذكورة انما يدل على الاقدام

لا عليها لانها لا تشتت بامرة واحدة بل هي انما عقلت من المجموع
 من حيث المجموع كجوابه وانما لا تشتت كل واحدة منها على وجه
 اش من انما هو اعني الاقدام اللهم الا ان يلق كل واحد منها رولا
 لغيره كمراد الاقدام ومكره كيث لا يجد مثل ذلك ان شئ عاين
 على الشئ فانه انما هو لعل التوافق فواتر الشئ عاين فانه لا ينفرد
 في التواتر ان يكون فيكون انما هو انما هو انما هو انما هو
 فواتر الاقدام فواتر التواتر حر الواحد هو انما هو انما هو
 اي كما هو شرط بل في كثره حد الفيد لم ينفعه فواتر انما هو
 لا يكون خبر جاعلة او كان ولكن لا يفيد العلم او انما هو انما هو
 بل بالقرائن المنفصلة الغير المتلازمة لان كان انما هو انما هو
 ان ما انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 اشئ ما لا بد من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وقد ينقص علمه كجوابه لا يفيد العلم كجوابه لا يفيد العلم كجوابه
 القرون الداخلية وقد يجاب عن الاول بان المعروف هو انما هو
 المعرف ولا اعتبارا لا يفيد العلم فلا يفرض وجه وعلى غير التزم
 التواتر بين التواتر والاحكام وعن الثاني بان التعريف

في كتاب الفقه وكما ان الشئ انما يقطع على وقوعه في العلم

في كتاب الفقه وكما ان الشئ انما يقطع على وقوعه في العلم

في كتاب الفقه وكما ان الشئ انما يقطع على وقوعه في العلم

لأنه نقف وهذا الاعتبار لا يفيد إلا الظن والعلم متفاه من امر آخر
 سواء كثرت روايات أم قلت ليس من ثمة التعريف وفيه
 اشعار به نحل المستفيض وهو ما زاد ثقلة على كثرة فيه ومنهم من
 جعله قسما برأيه متوسط بين المتواتر والاحتكاك نعم قد يعجزه بالمتواتر
 القرائن سواء كان المراد بالمتواتر ما لا يوافقها إلا في وجه بلا خطه القرائن
 دون العهد الذي اعتباره كما يشعر به كلام الحاشي غير محتاج اليتم النظر
 ان المراد بالقرائن العلم من المنفصلة وغيره إذ لو تضمنت المنفصلة
 كما هو المشهور عند الأصحاب لكان لزم ان لا يكون خبر الواحد المقيده للعلم
 بواسطة القرائن الداخلة من محله النزاع لابق فعله في الميزان ان يكون
 المتواتر المقيده للعلم بواسطة القرائن الداخلة العلم من محل النزاع
 وليس كذلك لانه نقول المتواتر خارج عن موضوع هذا المسئلة اعني
 خبر الواحد وفي لفظ قد اشعار بان الدعوى جزئية يعني بعض
 المحقوف بالقرائن بقية العلم لاجمعه وكيف يدعى ذلك
 والقرائن مختلفة في الكمية والكيفية والى سر مختلفون في درجتها
 قربا لا يحصل العلم من البعض مع قرائنها ٧ لواجب
 ملك الخبر فان قلت المدعى مركب من امرين احدهما عدمي

المتواتر

والعلم

والآخر وجودي والمعلم تعرض للاول وانما ثبت الثاني بمثال
 فما الوجه في ذلك قلت الوجه فيه احدا من فاما لان الاول
 يدعي كما ادعا كثير من الاصحاب واما لان كلامي مع من يفتي الامة
 مطاها فالاول شق عليه من القرائن النزاع انما وقع في الثاني او بالقرينة
 فله ان تعرض له دون الاول من مراني ومجازه الى الصراح بضم
 الصراح صوت البكاء والزيادة بالكسرة والمحدث المستور
 من المتأخر ومن دون من خلق بغير تعاقب وكنت الملك واما بملكية
 اي في خبر وجهي على حادثة منكرة غير متعلوذة من دون موت مثله
 فانه يطرح بغير ذلك وتعلم به موت الولد وادخله فاما لان ذلك
 بل وان يظهر خلافه بان كان قد غشي عليه فخلق اومات ولا آخر
 فحاشا واعتقد الخبر مع انه المرفوع على الموت فاجرة الملك سلمنا
 لكن لاننا ان العلم حصل بالخبر مع القرائن بل بالقرائن وحدها سلمنا
 لكن الدعوى الكلية لا ثبت بالاشكال الخبر والاول الثاني وكثرة
 من الاجتهادات الصاعدة العلوم العامة لا يثبت فيها ملك الاحكام
 وعن الثاني انه لو لا الخبر لو زنا موت شخص آخر وعن الثالث ان الدعوى
 جزئية فاعلم ان المقصود منه هو التمسك على امكان الفرض

او بالقرينة
 المستور
 المستور
 المستور

قوله

لا يصح الدعوى الكلية بالمثل الجزوي وممكنه ان كان في كل يوم بعد
 من الاخبار اشارة الى انه كل خبر محضوف في القرائن لا يكون عينا
 للعلم بل المقيد بما يكون قرينة مثل تلك القرائن او ما دونها قريبا
 منها والقباط في حصولها حصل العلم فان حصل علم حصولها
 والا فلا اذ لا علة بين الملازمة بنفي العليين الخبر وحصول
 العلم بل ينفي لانه لا على هو الحق عنده من انه لا علة لا على
 اذ كل الحوادث مستند اليه سمي له ابتداء فاما الخبر على العلم
 بل الطريقة الى الالهيته جارية بحلقه خصب جميع الخبر فلا يراد ان
 ترميها العادة لنفي العليته مستدركه لا يفي ان يقول الوصول
 العلم به لكان مظهره الان الاطراد لازم ولو كان حصوله بالعلم
 بل ترتب الاطراد عليها اظهر قافهم ولو كان عارضا لاطرد
 قبل الملازمة ممنوعه لان كثير من العاديات قد تختلف الحكم عنها
 في بعض الصور وعجيب بان الملازمة بينه اذ معنى العادي هو
 الحصول دائما بلا علة ومعنى الاطراد هو الحصول دائما
 مطلقا واما المختلف في بعض المواد فانما يجوز بحجة النبي
 او كرامة العولي والكلام في غير ذلك واسفاء اللازم بين

بانه دعوى القرورة في محل النزاع حتى حرته بعد السماع
 اذ حصل الاخبار الخ طرف للثبوتية وجوز لمقدم الشرطية
 وقوله فان ذلك جائز دفع لما يقين من ان المقدّم مركب
 من جزئين وامكان السماع عن اخبار العديين بالتقصين
 ثم بالجميع من حيث هو صحيح والحق قد يستلزم محاذافا لميزم بطلان
 الجزاء اول اعني افادة الاول وتقريبه الدفع صحيح ان ذلك
 جائز بالقرورة ومنعه مكابرة لا يفي جواز هذا الجزم يستلزم
 جواز الجميع اذ هو جواز الاول مفروض ويلزم من هذا جواز
 الشقص لا وجوده قلنا هذا كاف لان جوازه ايضا كوقوعه
 كوجب القطع بخطئه من بني لغة لاجتها ولم يذكر بيان
 الملازمة لظهوره وهو وجوب بطلانية مخالفات اليقين بالنظر
 اجماعا والجواب بان الاول قبال منع من انقضاء اللازم و
 انشام الاطراد في مشد اي انشام اطراد العلم في كل خبر
 محض فبمثل القرائن المذكورة وانما لم يمنع الملازمة
 كما منعها قطب الحقيقين بناء على اختلاف النسخ في ذلك
 القرائن بل لان الكلام ليس في مطلق القرائن بل في

العلم به في الحقيقة بها فصار العلم
فيه فإين الاجتماع عليها يجوز التعبد به عقلا أي بحكم العقل كما كان
يوجب الاجتماع عليها العمل بمقتضاه لأن الشارع إذا أمرنا بالعمل بوجوبه
وقال لنا إذا فعلكم عدل بشئ فاعملوا به وعرضا ذلك على عقولنا فإنا
نقطع بأنه لا يلزم من فرض وقوعه وجوب المعنى بالجوهر العقل
والغرض إلى ما عدى ذلك إجماعا من أصل الخلاف بينهم أبو علي الجواب
بأنه لو جاز التعبد به في الأخبار بالاحكام الشرعية عن الرسول لجاز
التعبد به في الأخبار بالاحكام الشرعية عن الله لعمد خبره لا شك
الجامع وهو كون الخبر عدلا في الصورتين والجواب منع المذاهب أولا
من جوازه بقول من لا يقطع بكذب الخوازم بقول من يقطع بكذبهم حيث
العامة وذلك لأن الأخبار عن الله من الرتبة العظيمة ومن أمثلة الأشياء
فإذا لم يقرن بغيره ما يوجب القطع بصدقه كما لا يقطع بصدقه بغيره
بجواز الأخبار عن الرسول صلا وهو واقع أولا في هذا التعبد
بمعنى وجوب العمل به واقع أولا فلهذا يجمع من المتقدمين كاسية
المرتضى القزويني بقوله من العمل بالأخبار تابع للعلم بصدق الخبر يأتي
صفة كان ولا يكفي الظن به والخبر الواحد يفتيد الظن فلا يتعلق

مفيدة

الحاجي

العلم به في الحقيقة بها فصار العلم
فيه فإين الاجتماع عليها يجوز التعبد به عقلا أي بحكم العقل كما كان
يوجب الاجتماع عليها العمل بمقتضاه لأن الشارع إذا أمرنا بالعمل بوجوبه
وقال لنا إذا فعلكم عدل بشئ فاعملوا به وعرضا ذلك على عقولنا فإنا
نقطع بأنه لا يلزم من فرض وقوعه وجوب المعنى بالجوهر العقل
والغرض إلى ما عدى ذلك إجماعا من أصل الخلاف بينهم أبو علي الجواب
بأنه لو جاز التعبد به في الأخبار بالاحكام الشرعية عن الرسول لجاز
التعبد به في الأخبار بالاحكام الشرعية عن الله لعمد خبره لا شك
الجامع وهو كون الخبر عدلا في الصورتين والجواب منع المذاهب أولا
من جوازه بقول من لا يقطع بكذب الخوازم بقول من يقطع بكذبهم حيث
العامة وذلك لأن الأخبار عن الله من الرتبة العظيمة ومن أمثلة الأشياء
فإذا لم يقرن بغيره ما يوجب القطع بصدقه كما لا يقطع بصدقه بغيره
بجواز الأخبار عن الرسول صلا وهو واقع أولا في هذا التعبد
بمعنى وجوب العمل به واقع أولا فلهذا يجمع من المتقدمين كاسية
المرتضى القزويني بقوله من العمل بالأخبار تابع للعلم بصدق الخبر يأتي
صفة كان ولا يكفي الظن به والخبر الواحد يفتيد الظن فلا يتعلق

بأنه لا يقطع بصدق الخبر
بأنه لا يقطع بصدق الخبر
بأنه لا يقطع بصدق الخبر
بأنه لا يقطع بصدق الخبر

قريب

يعود الاقوال الى القاعدين معه عدا الاخير الى الطوائف
 النافرة الى الجها ووصد لائته وهو موقوف وما كان الموقوف
 لغيره كان في الجها ودل عليه عليه جماعة من المفسرين ولايته
 على التقاضي والى على المط والقول بان القاعدين
 كانوا بالعين عند التواتر تخصيصا لا تخصيصا ومن الذين
 حققوا المانع التوزيع اي من الذين حققوا ان جميع
 الطوائف بجميع القوم مع التوزيع كما في قولنا باع القوم وادهم
 منهم ان الذين حققوا ان كل واحد من الطوائف واحد من القوم
 معه على اكثر وصف لبعض من الطوائف والمراد بالكثره بلوغه
 حد التواتر وبالقله ما يقابلها ولو كان بلوغ التواتر شرطا
 ولم يكف التوزيع ليقبل ليزداد اكل احد من قومهم اي ولينذر
 والطوائف على كل واحد من قومهم ليكن صريحا في ان التوزيع
 غير مقصود وفي ان التواتر شرط حيث ان الطوائف كلها بالغة
 حد التواتر على الوجه الذي ذكرنا وهو التوزيع على مقدار الجاه
 الحقيقي وهي ثمة تفنية تعرضها فخرج بها الخبر عن احتمال القدر
 والكذب وهو مطلق الطلبات بل لا يجاب بالندب الا بآي

هـ

فقط وقد يقال ان مطلق الطلب يجب حمله على الايجاب او
 القول بخبر العلم بخبر العلم كبر الواحد دون الوجوب لم يقل جبه
 احد فهو قول ثالث فليت مبينا يستحق ان يدين في بيان
 كون الامر بالوجوب لا ينفي لغيره ان المذهب انما هو لانه ان حصل
 المقتضى له قطعا او ظاهرا وجب له الكبر ان وان لم يحصل المقتضى اليقيني
 من الوجوب لم يكذب المذهب لانه ان لم يحصل المقتضى له اصلا فهو وان
 حصل لم يجزوا احتمال فلكل فلو وجد وجه صحيح فلا يرجع احدهما على
 الآخر ويرد عليه ان المقتضى للمذهب عن الطهارة بالامر بالتمسك
 بهول البرص هو ان كان قطعيا او ظاهرا لم وجب له الكذب وهو
 نظرا لالتفاق وان كان مجرد احتمال لم يكذب لذكرت يمكن ان
 يتكلم بان حمله على ان الظهور بان المذهب ان الشارح هو
 مقتضى فذلك لم يجب الكلام فيما لم يعلم فيه معارضا فليتأمل
 في موضع النظر انما يمنع للسند اذا لم يكن كانه قال امتناع عمل
 الرضي على الحقيقة تقتضي حمله على اقرب الحيات لانهم انه الايجاب
 لانه ان يكون مطلق الطلب عند المذهب ان المذهب لم يمنع
 لقوله احيى اي لكون وجوب الكذب عند المذهب انما هو من المذهب

اولا لم يوجب له بل هو واجب الاطلاق سواء كان على سبيل
الانذار او على سبيل الاخبار قلت الانذار وهو الامتناع مقصود
دفع المحرقة قول المقرض الانذار هو التوقيف وتعميم بحيث لا يشل الايجاب
والتعميم ليس له القول بان امره بوجهين ذكره الجوهري قال
في الصحيح الانذار الامتناع ولا يكون الا مع التوقيف والله موسى
قال نذره بالامر على وحدته ووقفه وما يرجع سماع من الاعتقاد اليهما
كالحكام الوضع فان جميعها يقع اليهما فان اتبع الصحيح يرجع الى وجوب
سليم الشمس والمشمس والشمس اشهد وكل من المتبايعين بالانتقال للاحقة
وكون الزوال سببا للصحة يرجع الى وجوب الصلوة عنه ومنه هذا
اذ القول بفصل معلوم الاستحباب فاذا ثبت وجوب العمل بمجرى الواحد
في الاجابة والتحريم لعل نذهب الحضم وثبت وجوبه في الكل انت خير بان
هذه المقدمة وهي عدم القول بفصل يكتفي في دفع الاعراض ولا حاجة الى
التعويل لذلك يلجس الخط بسا في مفهوم من جهة اذا فهم لان
الدليل اذا دل على ان الاجابة والتحريم مع كونها اعظم الاحكام
مقبولان بالاحكام من حيث هي فهم من ان خبرهما اولى القبول بهما
وانما قلنا من حيث هي لئلا يراد ان كونها مقبولة من اجل الاحتياط

ودفع الضرر وبها ليس بالاطلاق في غيرهما من الاباحة والندب والكراهة
وكذلك لا يمتنع هنا بالاحتياط اصلا ولو صح صحت التمسك بالاحتياط
اصلا ولو صح ابتداء واستقلال قلت هذا موقوف على ما يجب
اليامر او بوجه آخر وهو ان الانذار لو عمل على الفتوى لم يخصص ان
احداهما او الاخر تخصيص القوم بالمعاندين ضرورة ان المجتهد لا يجوز
له العمل بفتوى مجتهد آخر وانما اذا حمل على التقدير المشترك بينهما
الرواية فلا يلزم من من التخصيص ان الاول فقط وانما الثاني
فلان الخبر كما ينقل الى المجتهد للاستدلال كما ينقل على غيره للاختلاف
والاعتبار في زمان وترسل متعلق بشئ عر فيه المعنى الحكم
فاسق اي جازم خارج عن طاعة الله تعالى اي كخبر قيس بن ابي
البيان والتمسك بغيره لا حاصل المكذبة الذي هو نوع ثلثي
من الفسق نزلت في وليد بن عتبة حيث ولله النبي ضا في اخذ
صدقات بعض العرب فعادوه هو يدكر انهم قد ارتدوا عن الدين
وهو اقبله فينتفي عند نقاشه التزاي فينتفي وجوب التمسك
عند انتفا وجب الفاسق عملا بمفهوم الشرط سواء لم يكن
هناك جهلاء او كان وكان محاد لا فصح قوله فاذا لم يجب

أثبتت المصلحة في الدوام والاسكوت لا يدل
على الرضا لان كلنا شرط ان يكون له وجه سواء من لقيت اوضح
او نحو ذلك واثبات الرضا بذلك شكل جسد او رد على
لقد يدركونه تواتر ان التفتد يان اوسا باركاه وكل من حكم
من منقذ من الاميرة وغيرهم كالنظام والقاسم وجماعه من القدر
يخالفونكم في ذلك مع مخالفتهم باس الاضاروق والمرتضى انهم
يقولون على انهم لا يعلمون ذلك بل لا يظنون فان كنههم فاعلم
مالم يحسن وكموكم بمشده ويرد على جميع التقارير ان لا علم له اياه انجر
وتدوينه انما هو لوجوب العمل بل يحصل التواتر في كل الجمع الا ان
ان من راي شمرشوال بحسب عن الزوده مع علمه بان وجوب الاقطار
لا يثبت ليعتبر وحده بل يعقل ذلك لتحصيلا لغير ذلك لمحكم
والبحث عن الرواة لا يحصل ان عدد التواتر يختلف باختلاف
حالات المجرى كما هو ذلك البحث وان لم يكن واجبا لكن انكره
استحسانا بما يمكن ان يبق في هذا المقام ولكن من نظره في
الاجتهاد وما مل في الاشارة وجب في نفس هذا من خراس العلم
على وجوب العمل كالحال واما ان اسف علمه وان

مفهوم الرضا

وهم خير

أثبتت المصلحة في الدوام والاسكوت لا يدل
على الرضا لان كلنا شرط ان يكون له وجه سواء من لقيت اوضح
او نحو ذلك واثبات الرضا بذلك شكل جسد او رد على
لقد يدركونه تواتر ان التفتد يان اوسا باركاه وكل من حكم
من منقذ من الاميرة وغيرهم كالنظام والقاسم وجماعه من القدر
يخالفونكم في ذلك مع مخالفتهم باس الاضاروق والمرتضى انهم
يقولون على انهم لا يعلمون ذلك بل لا يظنون فان كنههم فاعلم
مالم يحسن وكموكم بمشده ويرد على جميع التقارير ان لا علم له اياه انجر
وتدوينه انما هو لوجوب العمل بل يحصل التواتر في كل الجمع الا ان
ان من راي شمرشوال بحسب عن الزوده مع علمه بان وجوب الاقطار
لا يثبت ليعتبر وحده بل يعقل ذلك لتحصيلا لغير ذلك لمحكم
والبحث عن الرواة لا يحصل ان عدد التواتر يختلف باختلاف
حالات المجرى كما هو ذلك البحث وان لم يكن واجبا لكن انكره
استحسانا بما يمكن ان يبق في هذا المقام ولكن من نظره في
الاجتهاد وما مل في الاشارة وجب في نفس هذا من خراس العلم
على وجوب العمل كالحال واما ان اسف علمه وان

وتدوينه

لم تعلم بتبليغهم لزام الحضم ولا روى عن الأئمة عليهم السلام لم يقابل
ان يقول لا روى عنهم انما يدل على ان العلم واجب مع كثرة
الرواية عنهم قال العلامة انما انت تعلم ان كلام العلامة مجرد
وعنه والحضم لا يقبل منه بل يدعى خلافه كما ستعرفه فقالوا
ان الصبي بوالد بعين اجمع على ذلك في العمل بخير الواحد
والمراد بهذا الاجماع الاجماع السكوني كما يدل عليه قوله ولم ينكر عليهم
احد ولا كان لقابل ان يقول الاجماع السكوني ليس بمحقق أصلاً
لقطعاً ولا ظناً فلا يجوز التمسك به في اثبات هذه الاصل العظيم
وقد يقو به عليهم في الوقائع المختلفة التي لا يكا وكفى وقد تكرر
ذلك مرة بعد اخرى وشاع وذايع بينهم ولم ينكر عليهم احد فحصل
العلم بما روى بانهم متفقون على العمل به اقول الاجماع السكوني
وان افاد القطع على هذا الوجه لكن بثبوتنا ونهذه اليان بالاحاطة
لغيره الا اذا ثبتت اجابة ثبتت وجوب العمل بها فيدرود روى
التواتر في نفسه ممنوعة كما مره الجواب عما قيل من ان المقصود وجوب
العمل به وهذا السبيل على تقدير كماله انما يدل على جوازه قد مر سابقاً
مما ذكره اذا ثبتت الجواز ثبتت الوجوب لعدم القابل بالفصل

والا فلي

والا نقلتوه فادعوا على بعد روى في الانكار
منقول كما روى ان ابا بكر الخضر المغيرة في ان المدة تترث لغيره
حتى رواه محمد بن سلمه وان عبد الله بن جابر بن موسى الاشعري
في الاستيذان ثلث مرات على صاحبه والرجوع مع عدم الادن
حتى رواه ابو سعيد لا غير ذلك مما لا يحصى والجواب ان انكارنا
انما وقع لعدم حصول الوصول الفل يقول الراوى لفوات
شروط ما على ان ضم الواحد لا يخرج عن الاحكام فحكمنا بذكره ثم
لا حكم الرابع ان باب العلم لا ينافي الاولان الا انه الذي وجب
اتباعها والعمل بها عندنا وعند الحضم المتفق وهو الاجماع واصالة
الرواية والكتاب الطينة فثبت ان التكليف بالاحكام منوط
بالعلم وثابت ان خبر الواحد به ينضبط هو اولى بالعمل الى
لم تعلم بالضرورة من الدين احراز عن الضرورات مثل وجوب
الصلاة والحج والزكاة وامثالها في شراخ في ثبوت العلم القطعي
بها في محاوراتنا مطلقاً بعيداً لان المتواترات من السنة الظاهرة
ان المراد بزماننا زمان المتفرق وبخود ما هو مقتضى قريب منه
وحده على ان الغيبة مطلقاً بان بعيداً لان المتواترات من السنة

العلم بالضرورة من الدين احراز عن الضرورات مثل وجوب الصلاة والحج والزكاة وامثالها في شراخ في ثبوت العلم القطعي بها في محاوراتنا مطلقاً بعيداً لان المتواترات من السنة الظاهرة ان المراد بزماننا زمان المتفرق وبخود ما هو مقتضى قريب منه وحده على ان الغيبة مطلقاً بان بعيداً لان المتواترات من السنة

قوله

عند المتقدمين كانت كثرة وايضا لفظ التواتر لا يظهر له فائدة
 لفقد التواتر المتواتر ثم لان اللاحق وديت المتعاضدة للتوافق
 كثرة لظهور ذلك لمن يتبع الاصول لاربعه وغيره من الاصول الموجه
 في هذا الزمان والقول بان الاصول الاربع مستندة الى ثمة رضوان
 عليهم والتواتر لا يحصل بقوله لم يرد فروع بان العدد غير معتبر في التواتر
 بل المعتبر هو حصول العلم بصحة النقل لا يخفى على النصف ان التواتر
 الثمة اذا اتفقت الالهواياهم مع اختلاف المتواتر او اتفقت
 المتواتر مع اختلاف السند يحصل العلم بالتواتر واللفظ الوصف تمام
 اذا اتفقت بان ما ذكره ما خوف من عدة كتب من الاصول المذكورة
 في اللاحق وديت لان العادة قاضية بان هو لا مع كمال وديتهم
 وشدة اهتمامهم في الدين وتقديمهم على الفحمة الناحية لا يمكنه
 في ذلك ولا يفترون على الله كما وان القول بان دلالة الاخبار
 وكذا دلالة الايات لا تكفي لطينة فلا يفتر لان الخصم انما يدعي
 ان وجوب العمل بموقف على التواتر لا على قطعية الدلالة فهم
 يقولون ان ثبت الاصل بالتواتر وعلم انه كان من الشارح
 وجب اتباع مدلوله وان كان ظاهرا لا يلزم من اعتباره التواتر

ان

تجار الظن يحصل بالاحد ومع تواتره ان لا يكون الاصل من اثنان والفرق
 بين الظن والاحد بان مقتضى المراءاة بالاحد مقتضى التعدد الطرق المتعلم
 مثل الاجماع والمراءاة الاصلية والكتاب وخبر الواحد والمراءاة وتبينها
 والضعف نقاوتها باعتبار الدلالة ولا يسأل عما ليس ان العمل
 بالظن واجب وان الظن القوي بحسب تقديمه على الظن الضعيف اراء
 بهذا القول ان يبين ان خبر الواحد قد يكون اقوى في اقله الظن
 من الادلة المذكورة فيجب العمل به وتقديمه عليها لا يبق لوقوعها
 نقض اهل العلم ان العدد من الظن القوي على الضعيف فيجب
 لانا نقول انما يجب على النقص بان ما ذكرنا من وجوب تقديم
 الظن القوي على الضعيف لا يجري فيما ذكره ان نقض اذا كان فيما
 ذكرنا منوط بالظن فحيث كان الظن اقوى فهو باحكم اجدر بالبرر
 وفيما ذكره الناقص منوط بشهادة العدلين والاحسن
 ان يبق ليس حكمكم في الشهادة منوط بالظن فقط بل بالظن
 الى حد شهادة العدلين فلا يلزم تقديم الظن الى اصل
 بالثبوت الواحد اذا كان اقوى لان الشك به مدخل في ترتيب
 الحكم وذلك لان الحكم بان الحكم منوط بالجميع اكثر من كون

القوة

موت

من الحكم بانه منوط بنفسه شاملة لثا بدري من غير ان يكون للفظ محل
فيه وشكها القنوي والاقرار يعنى ليس الحكم بوجوب متابعه
القنوي وثبوت المقربة منوط بالظن بل بقول المضي والاقرار
والاظهر انه منوط بالظن الى اصل بهما وتقابل ان يقول ذكر من
الجواب عن النقص جرى في اصل الدليل ايضا لان العمل بالادلة
الظنية المذكورة يعنى الكتاب الاجماع واصالة البراءة ليس شاملة الى الظن
حتى يلزم وجوب العمل بجزء واحد ايضا وتقدم على هذه الادلة اذا كان
اقرى بل لا غير مثل الاجماع على مجتبه حتى كما اشار اليه المصنف
ان اى استهالة في تعلق الحكم بها مثل الاسباب الشروط في تعلق
الاحكام بها كوجوب الصلوة فانه متعلق بزوال الشمس وطلع الفجر
فان المفروض فيه كون التكليف منوطا بالظن فاذا كانت
الظن متغايرة في الشدة والضعف كان متابعه الاخرى
واجبة العدول الى الاضعف قبيح لا يبق الحكم المستفاد
منها بغير كتاب لما ذكر في الدليل ان باب العلم مسدود وان
العمل بالظن وان جزاء واحد ارجح اذا كان اقوى او رد المانع
اولا لان الحكم ان الحكم المستفاد من ظاهر الكتاب منطوق لا ذكره

ثاني

وثانيا انما سلمنا ذلك ولكن ذلك ظن مخصوص بثا من المتواتر
وجوب العمل به اتفاقا فهو في وجوب العمل به مثل شهادة اثنى بدري
فلا يعدل عنه الى غيره وهو الظن الى اصل بجزء واحد ان كان القنوي
كاشهالة اقريل بوجوب العدول عنه لانا نقول جابج
المنع تجهيد ثلث مقدمات اولها ان احكام الكتاب كلها من باب
خطا اليك فانه وثانيها ان خطا اليك فانه تحقيق الموجهين
في زمانه وقد مر في البحث عن صيغ العموم وثالثها ان ثبوت حكمه
في حقا بالاجماع والقرووت الله اليك على مثا ركن لهم في
في التكليف اذ اعرفت هذا فنقول يجوز ان يقرن ببعض
ملك الظواهر ما يداهم على خلافها قطعاً وحرف ظاهر الكتاب
بالادلة القطعية جازية اتفاقاً وطمعاً لا شرة كالتكليف
بنسابة بينهم تحتاج الى معرف يعرفنا بان تكليفهم على خلاف
الظن والمعرف في بعض المواضع قطعي مثل الاجماع كما في آية
الوضوء وفي بعضها يجوز ان يكون من الامارات المصيدة
للظن وجزء واحد من جملة ما يجوز ان يكون من الامارات
معرفنا على ذلك وان لم يجوز ان يكون صادقا للفظ

فرب

ومع جواز ذلك يقتضي القطع بالحكم المستفاد من ظاهره وهذا
 التفسير لا يرد عليه من جواز هذا الاحتمال باق على تقدير عمومته متطلب
 المثل منه ايضا فلا وجه تخصيصه بالموجودين وذلك لان الصارف
 على تقدير الافتقار من غير الجبر والاعتدال له وعلى تقدير العموم لنفس
 الجبر لا ينفك وعجزه بالنظر اليه وجواز ذلك اول الكلام
 ويستوى لما دفع بقوله فيحتل ما ذكره المورد او لا من ان الحكم
 المستفاد من ظاهر الكتاب معلوم لا منطوق دفع بهذا دفع ما اورد
 ثانيا بعد التمسك من ان الظن المستفاد من ظاهره ظن مخصوص فهو من
 قبيل الشهادة لا يعدل عنه الى غيره وتوضيح الدفع انه اذا ثبتت
 جواز حمل الظن على خلافه عند معارضة الجبرايه صار الظن ظنا مساويا
 غيره مما يفيد ظنا في افالة الظن وفي اناطة التكليف به وليس المراد
 انها متساوية من جميع الوجوه فلا يرد ان هذا في ما يترتب ان
 الجبرايه منه ووجه مساواتهما في ذلك ان احدهما ابتداء الفرق
 والحكم بان الظن المستفاد من ظاهر الكتاب ليس قبيل احوال الشهادة
 فلا يعدل عنه الى غيره مما يفيد الظن على كون الخطاب متوجها
 اليها اذ الصارف هو الجبر وقد منعت ذلك لكن قد عرفت

بحكم المقدنة الثانية ان الخطاب ليس بموجه اليها بل الى الموجودين
 في زمانه ويجوز ان يقرر به ما يرد لهم على ارادة خلافه قطعا والجبر
 معترف صارف وثانيهما ان الاجماع والفروقات الدالين على ان
 لهم في التكليف بظاهر الكتاب كما يقتضيه المقدنة ان لا يخصص
 بظاهر غير معارض بالجبرايه مع لاشرايع الاية المعبرة للظن لارجح بان
 التكليف بخلاف الظن المستفاد من ظاهر الكتاب لانه لا اجماع ولا
 ضرورة على تلك المثل كما عند المعارض فينتج القطع به ويتبع كون
 الظن المستفاد منه من قبيل الشهادة ايضا فليست مثل وشك في ان
 البراءة يعين لوالفت المورد الى اصالة البراءة واوردها ما اورد
 في ظاهر الكتاب الجبرايه قال الظن المستفاد من اصالة البراءة تلحق بخصوص
 وجب العمل به اتفاقا فهو من قبيل الظن الذي حصل بشهادة الشاهد فلا يعدل
 عنه الى غيره اعطى الظن الذي حصل من جبرايه ولا يتم الدليل ايضا عنه بخلاف
 الجواب المذكور قلنا ان الظن الذي حصل من جهة اصالة البراءة انما وجب
 اتباعه اتفاقا في العلم بها ومنه غير العدل المفيد بان التكليف بخلاف
 ذلك الظن ارفع من حيث ان اتفاقا فينتج كون الظن المستفاد منه من قبيل
 الشهادة وما ذكره السيد عطف محبة على جهة اخرى والتباني في قبيل

على عموم قوله نعم عطف

هو اسم رجل من الملوك وان ادعى خلاف
 ذلك عليهم دفع الضرورة اي دفع الوجود في عدم
 العمل بخلافه فهو بطلان ويدل على انه مستحيل
 الى ما قبله من ان قبحه في عدم المسند انه ما بين
 التامات وهو ما قبله من المسند مستحيل ذلك
 وكذا ان ادريس في السداد ان الحق لا يغير من
 ما هو في كسبه ومعالاة اسل الاله والاله ان
 الاميرة لا تسمى بغيره في اشهر عبادت بعب
 المعينه وكذا ان في كتاب المقالات الذي
 كنه العمل عنه والجواب عن الاحكام بآيات
 عن الاحتجاج بالآيات ان احكام بعض الافراد
 لا يخطب في ولا تقف بالنسبة لغيره متعبه بالحق
 ان يكون لبعض وجوب ان شئ انما هو في لم يعلم
 بغيره بعض الاستحاضة لغيره متعبه بالحق
 ان لا يتحصل العلم في غير ذلك بل في هذه الآيات
 والآيات المذكورة بما يقيد العلم على ان آيات

الاول

العلم ان مال هذا مال تخصيص العلم وتخصيص المطلق واحد ولو اثنى
 الظهور من غير قرينة فيكون خلاف الحق يا باه سوقي العبارة ايضا
 وآية النهي تحتها لذلك ايضا يعني آية النهي وبنى قوله لا تقف تحتها
 لا تقتصر باتباع الظن في اصول الدين وبغيره بما في عمومها
 الموصول لا لا يقيد الظن اصلا او ما في في سداسيتها للتسكت بها في محل
 المراجع كان يرا بالعلم الظن واظلا في عديته وروى في تقديره كونه عام
 لا يصح للتسكت في ثبات المنع عن اتباع الظن لانه يدل على المنع من
 من اتباع الظن ولا يراجع فيه لاسيما بعد ما خطه في قوله تعالى يعلم
 بعد ما خطه الامور المذكورة ان خطاب لا تقف تحق بالموجود وان
 ثبوت حكم علينا باجماع والضرورة الدالين على ان كتمانها التكليف
 وان لا تتركه عند ثبوتها ولا ريب ان لا اجماع ولا ضرورة فيما نحن
 فيه لا مكان يحصل العلم لهم لانه فيهم عليهم من بعد الظن لا علما
 واقما ذنا يعني اعتمادا في الحكم بان الامامية تنكر العمل بخلافه
 نقل السيد انكارهم نقض الغرض الذي هو عدم جواز العلم به
 اذ لم يصل اليه مع نقل السيد بالخبر عن كونه خبرا واحدا او احيى اصل
 ان السيد غير ارض بعملي على تقديره خبر واحد وهو تنكر العمل به والسيد

ح

القطع

ان يقول وجعلكم العمل بهذا على سبيل الاكراه معلوم ان يحصل
 العلم في نظر ان السيد لا يوجب تحصيل القطع بالحكم الشرعي بل يوجب
 بواتر السيد في جواز العمل سواء كانت الدلالة قطعية ام لا وهذا يدل على ظهور
 القهر ان وظهر ابراهيم الاحاديث المتواترة واصالة البراءة مع ان
 منها لا يفيق قطعا وكل حكم كان الطريق اليه وحده الا يكون
 من كتحقيق المنزلة المكلف في كل ما يشبه هذا عنده بموضع
 الشهادة القول بالوقف ولعل الوجه في هذا الوجه
 انما يحكي في عصر المعصوم كما يفهم من صريح العبارة واما الوجه
 في عصر السيد فهو مقتضى الرجوع الى الاحتياط المتواترة كما سطر
 من كلام السيد يعلم بالضرورة صريح في ان حصول العلم عقيب
 التواتر ضروري وقد تفقدت غرض بقائه توقف في كونه ضروريا للعلم
 فليس في جواز الاكراه بالعلم عند تحصيل العلم بالاحتياط وبقائه
 من الادلة المقتضية للعلم مثل الكتاب وفيه نظر يجوز ان يكون العمل
 واصالة البراءة في الصلاة لاثبات الاحكام الشرعية كما حققناه
 في الوجه الرابع من التوجه وفيه نظر يجوز ان يكون العمل في غير الاجزاء
 متوقفا على العلم من ظاهر الكتاب او من براءة

قوله في نسخة

الوجه

واما مع امكان تحصيل العلم بالعلم الاكراه بالعلم في
 الاكراه بالعلم في الحقيقة رتبة العلم لا شك في تامة امكان تحصيل
 العلم في عصر السيد وما قبله توقف العمل بالافيق العلم في قديم
 السبل القطعي على العمل بالاحتياط في سلك القطع ويعمل بالعلم حقيقة
 ولا وجه له في هذا الزمان الذي لا يمكن تحصيل العلم بالاحتياط في قديم
 السيد القطعي جاز ان امكان تحصيل العلم على العمل بغير الواحدة
 وبوجه لا حاجة الى اقامة السيد القطع على جواز العمل بغير الواحدة
 فانما يحتاج اليه من يمكن تحصيل القطع في الاحكام فانما يحتاج الى كل واحد
 من هذين الفاضلين في المرتضى والعلامة في الاجماع على نقض صاحبه
 في عصرهم في غير ما يدل على موافقة المرتضى في عدم عمل الامامية بغير
 الاجماع وان كانت مجردة عن القرائن المقتضية للعلم حصر العلم بالعلم
 وباحالة المحققين بالقرائن في الذي ذكره المصنف في هذا المقام كان قبل
 وقوله على كلام الشيخ في العدة لا نسسه في الحاشية ان الشيخ صرح
 بموافقة المرتضى بان الامامية قاطبة يعنون بغير الواحدة وان كان محمدا
 عن القرائن وان مرادهم بغير الواحدة حيث نقول العمل به هو خبر الخلفاء
 حيث قال علم ان الذي الصريح من حال الشيخ في هذا المقام بعد ان تيسر

الوقوف على كنه المرسل بالبعد ان اجاز احكام التي ووثقها الا صاحب في
 كتبهم وثقوا بدينهم يعني بها وعرف من الاجاز التي رواها المخالفون في
 كتبهم ليس كحجة لا يقول عليه قد خرج فيها بالموافقة على ما سبقته حكايته
 عن المرتضى وغيره من الاثنا عشرية يعني الامامية بخبر الواحد ذلك شعاعهم
 وطريقهم التي لا يسيل الى ادعاء خلافتها عليهم ثم خفف ذلك بما ذكرنا
 من روايات مخالفيهم دون رواياتهم واجتزأ لصدور اليه بجماع الطائفة على
 العمل بالاجاز التي ووثقها وبالغ في نفق احتمال كون علمهم
 بها انما حصل بسبب انضمام القرابين اليها وانت اذا ما علمت اختياره
 بما اوجرت عليه من الغاية من البعد عن الصواب فان الاعتراف بانكار
 عمل الامامية بخبر الواحد لا يجعل حرفة الى روايات مخالفيهم او العدة
 معترضة في قبول الخبر عندكم وهي متفقته في روايات اهل الخلاف ولكن
 كاف في عدم العمل بها والاعراض عنها فاي معنى للمباينة في نفق خبر الواحد
 والاضاف انه لم يفرغ الخبر يعني ان السيد لم يجوز العمل بخبر الواحد
 المخبر عن القرابين والشيخ واثمه لم يظهر من حاله الموافقة للسيد
 لك لم يفرغ من حاله ايضاً واجاز الاصحاب يومئذ كانت قربة اليه
 بزمان لقاء المعصومان واستفاد الاحكام منهم وكانت القرابين

الموافقة

المعاصرة لها ميسرة فاعلموا بحمد وافي العمل على بحر الحروف بالقرابين
 دون الخبر فيظهر مخالفيهم له في وقته تعرض على العدة حيث نسب
 المخالفه ليس اليهم حتى ادعى اجازتهم على ذلك كما قلناه من انه عمل بخبر
 المعاصرة بالقرابين لا مطلقاً حتى لو رواها الاثنا عشرية على خبر الواحد
 لان خبر المعاصرة بالقرابين وجب العمل به سواء كان الفاضل اماماً او غيره
 لا ما نسبته للعامة اليه من انه يعمل بخبر الواحد وان كان مجرداً عن القرابين
 حيث قال والاصوليون منهم كابي جعفر الطوسي وغيره واقفوا على قبول
 خبر الواحد ولم ينكروا سوى المرتضى انه لا يسير ان السيد انما يسير العمل بخبر الواحد
 المخبر عن القرابين دون المعاصرة بها ولا وجه له اي لا وجه لطعن
 المرتضى على تقديره بعد ملاحظ ما ذكرناه من ان تقديره ان يكون رجاء
 للمتمونة وحرصاً عليه وان اقتضاه في عمله يعود الى ما ذكرناه
 كما يتعلق بالرواية اي كماله تام واحده وهو حصول غلبة الظن بعدد
 ذلك لعدم حصول الظن بخبرهما قياساً على جواز الاخذ بالاثبات
 لاحتمالهم الى التمسك بقياس لانه يمكن لهم التمسك بآية التثبت
 وذلك لان المير ليس بفاقد اتفاق فيدرج في مفهومها كالعادل
 لقول او لا عدم قبول روايته الفاسق لعقبة في عدم قبول روايته المير

موت

المميز بطريق اول كما ذكره المصنف في هذا الحكم من صريح هذه الآية الكريمة
 كالفاسق فانيما فهو بها وهو عدم الثبوت في غير الفاسق اعلم من وجوب
 الرد وجوب القبول ولا يحل الا له في العدل ولا يلزم ان يكون العدل
 اسود حال من الفاسق فليس الاول بخلاف المقتضى فيحمل ان يكون اسود
 حال من الفاسق والوجهان متقاربان كما يعلم من قاعدتهم في القدوة
 وهي ان الفاسق يجوز الاقتداء بعينه طهارته ولا يقبل روايته فلا يلزم من
 الاقتداء بقول روايته عندهم لا يفيق هذا الدليل بطريق لا يلزم لان نقول
 بثبوت الحكم في الاصل ثم على ان القياس ليس بمتعين ولا الزام الا بالمسلم
 والمنع اصل القياس ليس هو الاصل الذي هو القياس فلا ضارة بيمينته
 وليس المراد المقيس عليه على ان يكون الاضافة ليمينته لان هذا المنع الاول لا
 يمنع من الاقدام عليه فلا يحصل النقص بصدقه فلا يجوز العمل بروايته هذا
 اي عدم قبول رواية المميز بآثاره في غير المميز فلا يقبل وان ارادنا بعد البلوغ
 ولا ريب عندنا في شرطه اجمع اهل الاسلام على ان الاسلام شرط
 في قبول الرواية كما خرج به اجماعي وبغيره فان ارادوا بقوله عندنا الامامية
 فان تخصيصهم غير سديد وان ارادوا به اهل الاسلام فان استفادته من
 اللفظ بعيد وهو من الكاف وغيره لان الفسق في العرف المتقدم

ترجع الى المنع

٢٢٤

هو ان يخرج عن طاعة الله وهو من الكاف فليس على ان الكافر فاسق
 فكله نعم ومن لم يحكم بان الله فاسق فكله هم الكافرون ومن لم يحكم بما
 ارسل الله فاسق فكله هم الفاسقون ولان قيل اني قد علمت بحقيقة
 الفاسق في العرف المتقدم في ظرف اشياء او ظرف الله او ظرف القرينة بالاسم
 حيث عرف بترسم وكبره او صغيرة او صغيرة فكله فكله بل مفهوم المنة لفظ
 على قبول روايته لقصد الآية مثل مفهوم الموافقة على قبول علم روايتهم
 لانه اذا لم يكن خبر المسلم الفاسق مقبولا لزم ان يكون خبر الكافر مقبولا بطريق
 اولي ومفهوم المنة لفظ ليس ان يضاف مفهوم الموافقة وفيه نظر لان الاولوية
 ممنوعة اذ الحكم في رتبة الفاسق جراته في دينه وارتداده عن الكذب والكافر
 ربما كان متدينا في دينه مع تحريم الكذب فيه فيحصل النقل بصدق قول الفاسق
 ولا يلازم ان يستلزم بالاجماع وتكون مفهوم المنة لفظ على تقدير حجته ان يكون
 حجة اذا لم يعارض بما هو اقوى منه وبهذه قد عرفت ان لا جمل في القاطع فلا
 يكون حجة على ان كلام الله مع حجب حله على غيره او عرف الله لا في العرف
 المتقدم وقد عرفت ان الفاسق يصدق على الكافر في العرف المتقدم

الثالث الايمان الايمان في اللغة التقصد وفي اشياء من هو اعتقاد بالجهان
 واقرار بالصدق وعلى ذلك ان اي مجموع هذه الامور الثمة ويدل عليه

بسم الله

قوله

فانقل جميع اليان حسب قال وروى العادة وانما صرح عن علي بن موسى
 الرضا عن ان الايمان هو التصديق بالقلب والقرار باللسان والعمل
 بالاركان وعند بعضهم الايمان قول مقول وعمل معمول وعزة بالحق
 واتباع الراسخ وفي بعض الاخبار المنقول في الكافي وغيره من الكتب
 المعتمدة دلالة ايضا على ان الايمان داخل في الايمان وان المؤمن يخرج عن
 الايمان حين الفسق ثم اذا تاب يصير مؤمنا وقال الفضل بن ابي نعيم
 الايمان انما هو في الايمان الكمال الذي يكون للمؤمنين الكمالين المخلصين
 واما الايمان المطلق عند الاصحاب فهو التصديق والقرار بالتمسك
 بجميع ما جاء به الله تعالى من اجله من كل شيء علم كونه مما جاء به
 به وبالولاية وبالامانة والوصفة لا على البينة غيرهم بسلام مخصوص كل
 واحد واحد مع عدم صدور ما يقتضي خبر وجه عنه والارادة مثل سب
 النبي والقتل المصحف في القذورات وما يدل على ان الايمان المطلق
 هذا يقيد العمل بالايمان في فهم نعم ومن يعمل من الصالحات وهو
 مؤمن فلا يخفى ظاهرا ولا باطنا وقرآن الايمان بالمعاني في فهم
 وان ظاهرا من المؤمنين اقتنوا او استدار الايمان الى القلب
 في فهم نعم وقدره على الايمان او لك في كتب في قلوبهم الايمان ولا

في

ياضل الايمان في قلوبهم والاسمحة وعدم اليان
 جاءكم فاسق لان يركبوا كالحلابة والمجسمه
 لا عرفت ان الفسق هو الخروج عن طاعة فينبذ في عموم الآية وقد يعرض
 بان الفسق هو الخروج مع العلم به ولا ريب ان ما ذهب اليه هذه الفرق
 من اعظم القربات عند الله والنجاة ان اعتبار العلم بالخروج في تفسير
 الفسق لخروجه عن طاعة الله لا بسبب غيره الاصل عدله ومجوده احتماله
 لا في الظهور واعتباره في العرف المتعارف لو ثبت لا يفرق في انه اجماع
 تحت الفاسق في العرف المتقدم اعرف اشياء واللغة تجزئ
 الفطرية ثم الذين يقولون بان الله عبد الله بن جعفر وانما سموا بهذا
 لان عبد الله كان اقطع الرأس وقيل كان الرجلين وقال بعضهم ليسوا
 رئيس من اسل الكوفة بل عبد الله بن جعفر ومن صارتهم اى من
 ش بهم من فرق اشبه المتكلمين بالفساد كزبدية
 والواقفية ونظائريهم يجزئ عبد الله بن بكير هو عبد الله بن بكير بن ابي
 الشيبان من اصحاب الصادق عم وهو فطحي وقد حكى عن ابن مسعود انه قال
 عبد الله بن بكير ممن اجتمع العصاة على الصريح وعنه وقال العلامة في حقه
 انه عمه على روايتهم وان كان منزهة فاسدا وسأله وعلي بن ابي

فمعه نصف العدة

قصه

بقوله عرض الجوهر بقوله لا يتوقف
فانه يمتنع عرض الجسم بسببه اخراته بعضها الى البعض القريب
والبعد والميزات وغيره وبقوله لا يقتضي القسمه الكم وبقوله لا يقتضي
النقط والوحدة وهذا العقيد انما يحتاج اليه من جعلها وجودا بين او
وجودا من وادخلها في الكيف والاشياء فلا حاجة اليه بل باليصلح ذكره
اما على الثاني فقط واما على الاول فلانها يخرج جان بقيد العرض لان
العرض موجود وهو ليس بوجوده وادخل بقوله اقتضا اوليا العلم
بأبسط حيث يقتضي الدائمه كل ليس هذا اقتضا اوليا بل هو أبسط
المتحقق ثم الكيفية الى اختصاص بذوات الالئض تسمى كيفية نفسية
وحق وان كانت لا تتغير موضوعها اى تتغير فيه ثم دل عنه اصلا او سمي
تسمى ملكة والاسمى جلال الملكة تسمى كيفية الاسمية النفس وقوله ملكة
اشاره الى ان العدالة من الكيفيات التي لا تتغير ولو احتسب
احد عن كباير كلها او عن الاصرار على الصفات ومنافيات
المروءة من غير سوء ذلك فيه لا يسمى هذا في الاصطلاح الثاني
منع النفس عن الكباير واختلافها فيقول تسعة اشكر بالله
وقل النفس بغير حق وقدف المحضة الزنا والفرار من الرقص

والأصغر

علی ص

في بيان الفرق بين الكبر والافتخار
والافتخار هو الكبر في الدنيا
والكبر هو الكبر في الآخرة

والسحر وكل مال اليتيم وعقوق الوالدين والالتحاق في المحرم وراؤ
بعضهم عليها اكل الرب وزياد الرقة وشرب الخمر اقيم فصار المجموع اثني
عشر وقبل هي كل ما توقع الله عليه بخصوصه وهذا اعلم مما ذكر لان الكذب
والنفاق كبرية على التفسير دون الاول لقول عن ابن عبد السلام انه
قال في كتابه التبيين لقواعد اذا اردت معرفة الفرق بين الكبرية
والصغيرة فعرض مفردة الذنب على مفردة الكبرية المنصوص عليها
فان نقصت عن اقل مفردة وهي من الصفات والافعال من الكبر
كما لو امسك المحضنة لزم بها فان مفردة الكبر من مفردة القذف
مع انهم لم يبرحوا بان من الكبرية وكذا الاول الكفار على محورات المسلمين
وسرايرهم ليت صدقوا وليستوا اذ اراهم ويعلموا اموالهم فان شئت
هذه المفردة اعظم من الفراض الزحف الثالث منع النفس
من الامار عن الصغيرة قبل الامار رجوع العرف وبعده مبدع في
الولاق يعرف وقيل ان شكر منه الصغيرة كثر الشكر لبقية مبالاة
بدينه اشعارا بالكتاب اصغر الكبر وكذا الواجتماع صفات مختلفة
الانواع كجيشه مجموعها بالشرع اصغر الكبر اما لا تسمى
ثم انه قيل الامار على الصغيرة كبرية فذكر المصنف اياه بعد ذكر الكبرية

الاعلان

اعلان السيرة كبرية عندنا واما في كلامهم تحقيرها بغيره الرابع
منع النفس عن منافاة المروءة اسي ترك ما لا يليق به مما يدل على
خسة النفس ودعاؤه الهمة سواء كانت صغيرة كبرية جنة والنطق بغير
هذا او مباحا كصحة لا راد ولا محرف الدنية مثل الجنية والدنيا
وتحذ ذلك لان في كل من الامور لا يجنب الكذب غلب فلا يحصل
الظن بقوله ومنهم من لم يشترط ترك المباحات المفيدة لذمارة
النفس وهو لا يخفى من جهة كادهم اليه بعض العامة وهو لا ينفذ
فانه الكفر في قبول الرواية بظهور الاسلام والسلامة عن الفسق ظاهر
وقال فطلب المحققين من شأن الخلاف وهو الاختلاف في معنى العدالة
لاننا عند الاكثر ما ذكرناه يعني الملكة المذكورة وعندا تحقيرها ظهور الملكة
عن الفسق وعلى هذا يكون كل مسلم مجتهدا في عدم عدا
ولقيل المحقق عن الشيخ انما استدل من كلام الشيخ في العدة
ان العدة المعتبرة في الرواية والعدالة المعتبرة في الشهادة فانه
قال الراوي ان كان مخطئا في بعض الاقوال او فسقا في افعال
المخارج وكان ثمة رواية متحيزة فيها فان ذلك لا يوجب
رد خبره ويجوز العمل به لان العدالة المطلوبة في الشهادة في الرواية

حاصله انما الفسق بافعال الجوارح يمنع من قبول شهادته وليس
 بان منع قبول خبره انتهى ولا يخفى ان الجرحى على جميع ^{الفسق} ~~الفسق~~ حقوق
 حتى الزنا وسفك الدم لا يكون ذلك من الاكراه بل لا بد من مبالاة
 بالدين وبصاحبه فلا يحصل الامر على اقدمه خلا يحصل الظن
 كحرفه قوله من زاعج الكذب في الرواية قد عرفت مما نقلناه من
 كلام الشيخ انه لا شرط في قبول الرواية الجرحى عن الكذب مطلقا
 بل انما شرط الجرحى في الرواية ولا يقيد النقل بالمتحقق لقوله
 في الرواية هذه الدعوى انما على الظانين بخبر الجاهل ولا يجوز انتدبه
 في العمل الى غير ذلك من غير انما على الظانين بعدم قيام الدليل عليه
 سبحانه لا ذكرنا بعد نقل كلام الشيخ وهذا الكلام جيد في كل
 المحقق في معناه من ادعاه الشيخ جيد لنا انه لا واسطه في الدليل
 قوله لعمري ان جارك فاسق نسباً فمتنبوا اليه لكن الاستدلال بهما لا توقف
 على مقدمتين احداهما عدم عدم الواسطه بين وصفي المعدل والفسق
 بحسب الواقع واخرهما تعلق وجوب التثبت بنقص الفسق في سواه
 تقدم العلم به لا لا ينوع منه وهو الفسق الذي تقدم العلم
 به تصدياً او لا لا ثباتهما وثباتها ليس ان كيفية الالته على مداه

على قدره

مطابق

في موضع

في موضع الحاجة طرف عدم الواسطه والامر بموضع الجهة الى اعتبار
 شرط العدالة في قبول الرواية وقت ادعاء الرواية وهذا الوقت
 انما يكون بعد القضاء بزمان كثير من ازمته تكليف الرواية غالب
 كما يشهد به تتبع الآثار وتخص احوال الرجال وفي ذلك
 الوقت ان يكون لهم الملكة المذكورة او لا فان كان منهم
 عدول لا فاشقان فلا واسطه واما في بدو التكليف
 فيمكن ان لا يكون لهم الفسق لا بما بهم عنه ولا يكون لهم الملكة
 ايضا لعدم حصولها بعد ولادة مناء حصولها زمانا وكذا
 يحصل الى انما هو الجرح محصله ان يتوب الواسطه بين العادل
 والفسق انما هو في الذهن لا في نفس الامر كما ان بين التصديق
 لقيام زيد والتصديق بعدم قيامه واسطه في الذهن هي
 الشك وليس بين قيامه وعدم قيامه واسطه في الخارج
 ولا ريب ان تقدم العلم بوصف لم شروع في الشك
 المقدمه الثانية توضيح ان تقدم العلم بوصف الجرح
 الفسق مثلا غير داخل في حقيقة هذا الوصف لفروقة ولا بد
 ان وجوب التثبت في قوله بعد ان جاءكم فاسق معلق بنفس

والعدالة كالحج الواقع ومن لم يجره وجوب التثبت متعلق بنفسه
 لا بالوصف المعلوم منه ظهر لك انه لا يصح مقتضى الآتي من وجوب
 التثبت عند خبر من له هذه الصفة في الواقع يقتضي بلا خلاف في الواسطة
 كما تقتضيه المقدمة الاولى واشترط الدلالة وفيه نظر لان وجوب
 التثبت انما يقتضي ذلك اذا كان مفهوم الشرط حجة والخبر من
 المترف لا يسلم والاسم لا يتعيل في الآية وهو قوله نعم ان تصيبوا
 اولى ان يقول عليه من مفهوم الشرط وقد عرفت ان هذا
 التعيل قائم في خبر العدل ايضا فليتامر وهذا التقرير الحق
 يظهر بطلان القول بقبول رواية المجهول استدل هذا التعيل
 بالآية ايضا بان وجوب التثبت مشروط بالفسق والفسق مشتق
 في مجهول الحال فلا يجب التثبت فيه والجواب ان هذا مبني على خبر
 الواسطة بين العادل والفاسق وقد عرفت بطلانه وقوله
 والفسق مشتق في مجهول الحال نعم بل انتفى العلم به ولا يلزم
 من عدم العلم بالشئ العلم بعده فيجب الاخبار والفحص لا في
 الاصل عدم الفسق فيه لان المجهول اسما يقتضي ذلك
 فيحصل النظر لعدم اماننا من متبناه ونقول الاصل ثبت

الفق

الافتقار

فيه لان الفسق غلب على البر بوجوبه ولا يقتضي
 القولا شهوة والغضبانية وبها غريزتان في الانسان والمطلوب
 وقوع الصفة الغريزية بالمظهر خلافه واعلم ان قطب المحققين
 لما راي ثبوت الواسطة قال دليل اشتراط العدالة هو الاجتماع
 لا التثبت على قيل لان انتفاء الفسق لا يتلزم العدالة
 لثبوت الواسطة ويرد عليه بعد ثبوت عدم الواسطة ان الاجتماع
 غير متحقق ما عندنا فانما مر ان اشتراط العدالة مشهور بين
 اصحابنا واما عند الخالفين فالحق انهم لم يعرفوا في اول
 البحث ولو انهم لم يكتفوا بغيره بل انهم ظاهرا لا بالآية
 اي لو انهم لم يعملوا الذي ادعاه الشيخ دليل على مزبه وهو قول
 رواية المتحضر عن الكذب ان كان فاسقا بجوارحه فخصصنا
 به عموم ظاهر الآية لان ظاهر الآية دل على وجوب التثبت
 في خبر الفاسق مطلقا سواء كان فاسقا بلسانه او بغيره من الجوارح
 والعمل المذكور على تقدير تحققه ودلالته ثبت على قبول خبر
 الفاسق بالجوارح اذا كان متحذرا عن الكذب فتعارض العام
 والخاص فوجب حمل العام على غير الاول الخاص جمعا بين الدلائل

وبقي في المقام أي في مقام اشتراط العدالة بالمعنى المذكور من فهو
لكل من بعد حجة عن اول زمان التكليف ولا يكون له ملكة لان الرسوخ
تعتبر فيها كما هو انه يحصل كثرة مرات ترك الحركات وهذا يستدعي زمانا مقدرا لا يحصل
به وانه فان حصلت بل يمكن تحقيق الملكية في اول التكليف كما يشعير قوله فيمكن
في حق تحقق الواسطة قلت نعم يجوز ان يحصل للبصير من باب التمييز من ملكة
ترك الحركات فيكون هو عند البلوغ حالا فلا يقوم التحجب بالشرائط
العدالة مطلقا أي في جميع افراد الرواة في جميع اوقات التكليف وحلها
حل الاشكال على وجه يفيد اشارة العدالة مطلقا ان الواسطة المذكورة
يعني من لم يقع منه معصية بوجوب الفسق لم يوجد له ملكة العدالة وان كانت
ملكته بحجب الذات لعدم امتناع عقلا كمن وجد في الخارج في معصية
المعص فلم يثبت الواسطة فتم اشارة العدالة بمقتضى الآية الكريمة
سند وجوده في الخارج لكن عند التثبت في الفسق وهو محال
عن الكذب المستلزم للندم عند ظهور عدم صدقه بوجوده فيها انصهر
فوجب التثبت فيه لما ساق ان العدالة المنصوبة تتعدى بها الحكم الى كل محل
يوجد فيه ملكة العدالة وفيه نظر لاننا نعلم ان العلم ان ما ذكرته بل هي الفسق
وحده ووقوف الندم عليه لعلية كما هو في الآية او الفسق مع الوقوع





